دراسة ميدانية

أولويـــات الشبـاب المغـربي اليـوم: ماذا يريد الجيل الجديد؟

-دراسة ميدانية -

إعداد:

سعيد خمري

رقية أشمال

يوسف الكلاخي

المامون حساين

أكتوبر 2025

المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية

MOROCCAN CENTER FOR YOUTH AND DEMOCRATIC TRANSITIONS

Friedrich Ebert Stiftung

أولويات الشباب المغربي اليوم: ماذا يريد الجيل الجديد؟
-دراسة ميدانية -

إعداد:

سعيد خمري

رقية أشمال

يوسف الكلاخي

المامون حساين

أكتوبر 2025

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من

مؤسسة فريدريش إيبرت

في إطار مشروع: **"باب المشاركة"**

الذي يشرف على تنفيذه

المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية

بشراكة مع

مؤسسة فريدريش ابيرت

المحتويات

تقديم 06
المحور الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للدراسة 09
1. الشباب في السياق المغربي 10
2. السياسات العمومية في علاقتها بالشباب 10
3. المرجعيات الدستورية والمؤسساتية المؤطرة لمشاركة الشباب 12
4. آليات المشاركة الفعلية 13
المحور الثاني: المعطيات السوسيوديموغرافية للمشاركين في الدراسة 15
1. التركيبة العمرية لعينة الدراسة 16
2. التوزيع حسب النوع الاجتماعي 17
3. الخصائص التعليمية والأكاديمية للعينة 18
4. الوضعيات المهنية والأنشطة الاقتصادية للمشاركين 19
5. التوزيع المجالي والترابي للشباب المغربي 20
المحور الثالث: الشباب والتحديات البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية 23
1. مستوى وعي الشباب بالمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية 24
2. انخراط الشباب في المبادرات والأنشطة الموجهة لحماية البيئة 25
3. الإكراهات والتحديات البيئية التي تواجه الشباب في محيطهم 26
4. أدوار الفاعلين المؤسساتيين في مجال حماية البيئة 29
5. الممارسات والسلوكات الشبابية الدالة على الحس بالمسؤولية البيئية 30
المحور الرابع: الهجرة والتنمية المستدامة 33
1. تمثلات الشباب حول الهجرة خارج المغرب 34
2. الدوافع وراء الهجرة 35
3. هجرة الكفاءات وانعكاساتها على التنمية 37
المحور الخامس: المقاولة وروح ريادة الأعمال 39
1. المشاريع الفردية والمبادرات الريادية للشباب 40
2. التحديات والإكراهات المرتبطة بتنفيذ المشاريع الشبابية 42
3. آليات الاستفادة من فرص الدعم والتمويل 43
4. البرامج والمبادرات الحكومية لتعزيز المقاولة 45
5. تنمية وترسيخ ثقافة الريادة والمبادرة لدى الشباب 46

المحور السادس: المشاركة المواطَنة في قضايا الشأن العام.....49
1. أشكال مشاركة الشباب في الحياة العامة.....50
2. الأبعاد الرمزية والعملية لقيمة المشاركة.....52
3. الفضاء الجمعوي والثقافي كرافعة للإدماج.....53
4. طبيعة الفضاءات الثقافية التي ينخرط فيها الشباب.....54
5. المعيقات البنيوية أمام مشاركة الشباب في الشأن العام.....55
6. إسهام الشباب في بلورة وصياغة السياسات العمومية.....58
7. الآليات المؤسساتية والتشاركية لإشراك الشباب في قضايا الشأن العام.....60
المحور السابع: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب 61
1. تشخيص الوضعية العامة للشباب المغربي.....62
2. مستويات استفادة الشباب من البرامج الاجتماعية والثقافية.....64
3. البرامج ذات الأولوية لتعزيز إدماج الشباب.....66
المحور الثامن: التحول الرقمي.....69
1. مستوى كفاءة الشباب في استخدام الوسائط التكنولوجية.....70
2. آفاق الاستفادة من التحول الرقمي ومجالاته المتعددة.....72
3. التحديات والصعوبات المرتبطة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة.....74
المحور التاسع: تقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب.....77
1. تحليل فعالية السياسات العمومية الراهنة الموجهة للشباب.....78
2. مشاركة الشباب في تتبع وتقييم السياسات العمومية.....80
3. تحديد أولويات التدخل العمومي في قضايا الشباب.....81
المحور العاشر: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان..... 85
1. مستوى إدراك الشباب لمجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.....86
2. تأثيرات الذكاء الاصطناعي المحتملة على بنية وفرص سوق الشغل.....87
3. العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وضمان حقوق الإنسان.....89
الخلاصة.....91
توصيات.....93
المحور الحادي عشر: الملاحق.....97
1. التقرير التركيبي للقاءات الجهوية: الشباب المغربي: الأولويات والتحديات.....98
2. قائمة المراجع.....110

تقديم

يُعتبر الشباب المغربي اليوم في صلب النقاش العمومي والبحث الأكاديمي، باعتبارهم يمثلون إحدى أكبر الشرائح الديمغرافية وأكثرها دينامية. غير أن هذه القوة الديمغرافية لم تتحول بعد إلى رافعة للتنمية بالقدر المطلوب، إذ لا يزال الشباب يواجهون تحديات مركبة تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية. فارتفاع معدلات البطالة، ضعف جودة التعليم، هشاشة المنظومة الصحية، صعوبة الولوج إلى السكن، فضلاً عن ضعف قنوات المشاركة السياسية، كلها إشكالات تجعل الشباب يشعرون بأنهم في وضعية تهميش نسبي مقارنة بما ينتظرونه من الدولة والمجتمع. يضاف إلى ذلك، أن التحولات الرقمية والتكنولوجية الكبرى، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تضيف بُعداً جديداً للإقصاء أو الإدماج، مما يوسع دائرة التساؤلات حول مستقبل هذه الفئة.

على ضوء التحديات البنيوية التي تواجه قضايا الشباب في المغرب، أطلق **المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية**، وبدعم من **مؤسسة فريدريش إيبرت**، مبادرة مدنية رائدة تقوم على إشراك الجمعيات الفاعلة في قضايا الشباب والشأن المحلي بمختلف جهات المملكة[1] . وقد سعت هذه المبادرة، ذات البعدين الوطني والجهوي، إلى فتح نقاش عمومي موسع حول **أولويات الشباب وتحدياته الراهنة**، بما يتيح استجلاء وجهات نظر الفاعلين المدنيين والمؤسساتيين المعنيين بهذا الورش الاستراتيجي. وتتوخى المبادرة، من خلال آلية الحوار المفتوح وتقاسم الرؤى والتصورات، المساهمة في بلورة فهم مشترك للفرص والرهانات المرتبطة بتمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما تروم بناء أرضية توافقية حول الإشكالات ذات الأولوية التي تعترض المشاركة المدنية للشباب على المستويين الوطني والترابي.

إن هذه الدينامية من شأنها أن تعزز ثقافة التشاور والتفاعل بين مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال تدبير الشأن العام، بما يرسخ أسس إعداد وصياغة سياسات عمومية دامجة وفعالة تستجيب لانتظارات الشباب، وتدعم انخراطهم الإيجابي في مسار التنمية والديمقراطية بالمغرب.

إن الإشكالية المركزية التي تطرحها وضعية الشباب المغربي تتمثل في التناقض بين موقعهم كقوة بشرية وكمخزون للطاقات والإبداع، وبين محدودية آليات إدماجهم في صياغة القرار العمومي وفي الاستفادة من ثمار التنمية. فالشباب يطالبون بفرص العمل والتعليم والتكوين، لكنهم أيضاً ينادون بالعدالة الاجتماعية، بالمشاركة المواطنة، وبإصلاح عميق للحكامة. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى استكشاف أولويات الشباب من خلال مقاربة علمية، تسمح بفهم مطالبهم وتطلعاتهم ضمن السياق المغربي الراهن.

1 - تجدون في الملحق تقريرا مفصلا عن اللقاءات الجهوية التي نظمها المركز في مختلف جهات المملكة المغربية.

السياق العام للدراسة:

يعيش الشباب المغربي في سياق معقد تتقاطع فيه أبعاد اجتماعية، اقتصادية، وثقافية وقيمية، ما يجعل فهم أولوياتهم رهيناً بقراءة تركيبية لا تختزل الواقع في بعد واحد. فمن **الناحية الاجتماعية**، يشهد المجتمع المغربي تحولات عميقة ناجمة عن التفاعل بين أنماط تقليدية راسخة وأخرى حديثة فرضتها العولمة والانفتاح التكنولوجي. هذا التداخل يولد توترات ملموسة بين تطلعات الشباب الفردية نحو الحرية والاستقلالية، وبين ثقل البنية الأسرية والاجتماعية التي ما زالت تلعب أدواراً قوية في توجيه اختياراتهم. كما أن التفاوتات المجالية بين المدن الكبرى والمناطق القروية والهامشية تُعمّق الشعور بعدم المساواة في الولوج إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والتشغيل، وتجعل فئة واسعة من الشباب عرضة للإقصاء. هذا الوضع الاجتماعي، إذن، يؤسس لمفارقة أساسية: شباب يمتلك طموحات واسعة بفعل الانفتاح الرقمي، لكنه يصطدم بحدود بنية اجتماعية غير متكافئة.

من الناحية الاقتصادية، يواجه الشباب تحدياً بنيوياً يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية، مع غياب الاستقرار الوظيفي في كثير من المهن، وانتشار واسع للقطاع غير المهيكل. هذه الوضعية تجعل التشغيل يتصدر قائمة الأولويات بالنسبة للشباب، باعتباره ليس فقط مصدراً للعيش، بل مدخلاً أساسياً للاستقلالية الاجتماعية والنفسية. كما أن التحولات التكنولوجية والرقمية، رغم ما تحمله من فرص لتطوير اقتصاد المعرفة وفتح أسواق جديدة، تثير مخاوف جدية من فقدان وظائف تقليدية بفعل الذكاء الاصطناعي. ولعل ما يميز هذا السياق هو ازدواجية الموقف: الشباب يعترفون بفرص الاقتصاد الرقمي، لكنهم في الوقت نفسه قلقون من محدودية قدرات المنظومة التعليمية والاقتصادية على مواكبة هذه الثورة التكنولوجية.

أما على المستوى **الثقافي والقيمي**، فإن الشباب يعيشون في فضاء تتجاذبه منظومتان متداخلتان: الأولى تقليدية تستمد قوتها من الانتماء العائلي والجماعي، والثانية حديثة مرتبطة بالقيم الكونية للحرية الفردية، الديمقراطية، المساواة، والشفافية. هذه الدينامية تجعل الثقافة مجالاً حاسماً لصياغة الهوية وإعادة تعريف المواطنة. لذلك، لم تعد مطالب الشباب مقتصرة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بل امتدت لتشمل فضاءات للتعبير الحر والابداع الثقافي والفني، ومؤسسات تضمن حق المشاركة في صياغة القرار العمومي. في هذا الإطار، برزت قيم العدالة الاجتماعية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة كمرجعيات أساسية، إذ يعتبرها الشباب شرطاً لبناء الثقة بين المجتمع والدولة. إن حضور هذه القيم في خطاب الشباب يعكس وعياً نقدياً متنامياً، يربط بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الثقافي والسياسي في إطار واحد.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياق المجتمعي للشباب المغربي يتسم بتعدد الأبعاد وتشابكها، بحيث يصعب فصل الاجتماعي عن الاقتصادي أو الثقافي عن القيمي. فغياب العدالة المجالية مثلاً ليس مجرد مشكل اجتماعي، بل هو أيضاً عائق اقتصادي وثقافي يقوض فرص الاندماج. والبطالة بدورها لا تترجم فقط في فقدان مصدر رزق، بل في إحساس بالإقصاء من المشاركة المجتمعية. ومن ثم فإن أي قراءة علمية لأولويات الشباب لا بد أن تنطلق من هذا الترابط البنيوي، الذي يضعهم في قلب معادلة التنمية والديمقراطية في المغرب الراهن.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم صورة دقيقة عن أولويات الشباب المغربي في لحظة حاسمة، حيث يعمل المغرب على تنزيل النموذج التنموي الجديد، الذي يعتبر الشباب فاعلاً أساسياً في مسار التنمية. كما أن الدراسة تأتي في ظل سياق عالمي يتسم بالتحولات الرقمية السريعة، بما يجعل الشباب أمام مفترق طرق بين الاندماج في الاقتصاد الرقمي أو الإقصاء منه. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة لا تكمن

فقط في رصد الأولويات، بل في وضع خارطة طريق تمكن صانعي القرار من الاستجابة لانتظارات الشباب بشكل واقعي وفعال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- **تحديد أولويات الشباب المغربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.**
- **تحليل تمثلاتهم للسياسات العمومية، ومدى شعورهم بالثقة في المؤسسات.**
- **فهم التحديات التي تواجه الشباب في ظل التحولات التكنولوجية والرقمية.**
- **تقديم معطيات علمية تُسهم في بناء توصيات عملية لصانعي القرار.**
- **المساهمة في إدماج الشباب كشركاء فعليين في صياغة السياسات، وليس كفئة مستهدفة فقط.**

منهجية العمل:

اعتمدت الدراسة على مقاربة كمية وكيفية في الوقت ذاته. من جهة، تم توزيع استمارات على عينة من **585 شاباً** وشابة من مختلف الشرائح الاجتماعية والجهات المغربية، ما أتاح قاعدة بيانات كمية تمثل جزءاً من الواقع الشبابي. ومن جهة أخرى، تم تحليل النتائج وفق مقاربة كيفية تسمح بفهم خلفيات الأرقام وتفسيرها في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. هذا المزج بين المنهجين أتاح بناء تصور متكامل عن أولويات الشباب وتطلعاتهم.

المحور الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1.الشباب في السياق المغربي؟

تنتمي فئة الشباب، من حيث التحديد العمري، إلى فترة وسيطة يمرّ فيها الفرد من الطفولة إلى سنّ الرشد، ويتغيّر هذا السنّ حسب السياق الاجتماعي؛ إذ إنّ مرحلة الشباب في المغرب ليست هي نفسها في بلدان أوروبا أو آسيا أو حتى في بلدان أخرى بإفريقيا. ويمكن تحديد سنّ الانتقال إلى الرشد بمعيارين أساسيين يتمثلان في الولوج إلى سوق الشغل وإبرام عقد الزواج.

إنّ إشكالية تعريف مصطلح "الشباب" تعود إلى تعدّد فئات هذه الشريحة، سواء بحسب النوع الاجتماعي (شبان أو شابات) أو بحسب الانتماء المجالي (الوسط القروي أو الحضري) أو غيرها من المعايير. وتشير المعطيات الرسمية إلى أنّ الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة يشكّلون نسبة 34.4% من إجمالي السكان، وفقًا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024. وهو ما يبرز الأهمية القصوى لضمان إشراكهم الفاعل في مختلف مناحي الحياة العامة، خاصة وأنّ هذه التركيبة الديمغرافية تمنح المغرب فرصة ديمغرافية ذهبية تستلزم تحويل الالتزامات الدستورية والدولية إلى واقع ملموس ينقل الشباب من خانة "المستفيدين المحتملين" إلى خانة "صنّاع القرار"، ويضمن لهم حقوقهم كاملة في المشاركة والتنمية والعيش الكريم.

وضمن هذه المعطيات الرسمية، نجد فئة من الشباب المغربي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة خارج منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، فيما يُعرف بحالة NEET، أي ما يعادل نحو 1.5 مليون فرد.

كما كشف تقرير "مؤشر الشباب للمعنوية 2024–2025" عن معطيات مقلقة تتعلّق بالوضع النفسي والاجتماعي للأطفال والمراهقين في المغرب؛ إذ سجّل الشباب المغاربة معدلًا قدره 7.79 نقطة من أصل 10 على مقياس المعنوية، وهو ما يضع المغرب في مرتبة تستدعي الانتباه والتحرك العاجل لدعم هذه الفئة الحيوية.

ويكشف هذا المعدل، الذي يقلّ عن المتوسط المسجّل في معظم الدول المشمولة بالمسح، عن تساؤلات جدّية بشأن مدى الإحساس بالمعنى والانتماء لدى الشباب المغربي، ويعكس محدودية السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب.

وتكشف هذه المعطيات عن تناقضات واضحة بين تحسّن المؤشرات الكمية واستمرار التحديات النوعية المرتبطة بتنامي الفرص المهدورة ذات الصلة بالرأسمال البشري النشيط.

2 .السياسات العمومية في علاقتها بالشباب

تشكل السياسات العمومية في ارتباطها بالشباب مجالاً محورياً، إذ يتجلى هذا التقاطع في كيفية تدخل الدولة لتوجيه وإدارة القضايا المرتبطة بهذه الفئة الاجتماعية الحيوية. فالشباب يمثلون رصيداً استراتيجياً للمجتمع، ما يجعل السياسات العمومية الموجهة لهم أداة أساسية لضمان اندماجهم في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولاً: التعريف العام للسياسات العمومية

تُعرّف السياسات العمومية باعتبارها مجموعة من القرارات والإجراءات المترابطة والمنسقة التي تتخذها السلطات العمومية (الحكومة، البرلمان، المؤسسات العمومية) بهدف إيجاد حلول لمشاكل قائمة، تُصنَّف ضمن أولويات التدخل العمومي. وتشمل هذه السياسات المراحل التالية:

- تحديد الأهداف: ما الذي يتوجب تحقيقه؟
- تخصيص الموارد: مالية، بشرية، ومؤسساتية.
- اختيار الأدوات: قوانين، برامج، إعانات، حملات تحسيسية.
- التنفيذ: عبر الإدارات والمؤسسات العمومية.
- التقييم ودراسة الأثر: لقياس مدى تحقيق الأهداف وتأثيرها على الفئات المستهدفة.

ثانياً: السياسات العمومية الموجهة للشباب

تأخذ هذه السياسات شكلين رئيسيين:

- **سياسات أفقية:** تُصمَّم بشكل كامل ومباشر لفائدة الشباب، مثل الاستراتيجية الوطنية للشباب 2015–2030.
- **سياسات عمودية:** سياسات عامة تتضمن محاور أو برامج خاصة بالشباب، مثل سياسة التشغيل التي تضم مبادرات لإدماج الشباب في سوق العمل.

التحديات الرئيسية	نماذج من السياسات والبرامج	مجالات التدخل
- تحسين جودة التعليم - ضمان الإنصاف في الولوج - ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل	- برنامج التمدرس - برامج محاربة الهدر المدرسي - إصلاح التعليم العالي - التكوين المهني	التعليم والتكوين
- محاربة البطالة - خلق فرص عمل مستدامة - دعم روح المبادرة والمقاولة	- برنامج انطلاقة لدعم التشغيل الذاتي - برنامج إدماج لدمج الخريجين - برنامج فرصة للتشغيل - دعم إنشاء المقاولات الصغيرة	التشغيل وريادة الأعمال
- الوقاية من الأمراض والإدمان - الوعي الصحي - ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية	- برنامج الصحة الإنجابية للشباب - الوقاية من الإدمان - الدعم النفسي والاجتماعي - التغطية الصحية (AMO)	الصحة والرعاية الاجتماعية
- تعزيز المشاركة المدنية - بناء الثقة في المؤسسات - توسيع انخراط الشباب في القرار	- دعم الجمعيات الشبابية - الهيئات الاستشارية - المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	المشاركة المواطنة
- تنمية القيم والهوية - استثمار الوقت الحر إيجابياً - تعزيز الإبداع والمبادرة	نماذج من السياسات والبرامج	- بناء المركبات الثقافية والرياضية - تنظيم المهرجانات - دعم الأندية والجمعيات - برامج التخييم

3. المرجعيات الدستورية والمؤسساتية المؤطرة لمشاركة الشباب

يمكن تصنيف المرجعيات المؤطرة لمشاركة الشباب في الحياة العامة إلى أربعة مستويات أساسية:

أ - الأساس الدستوري

شكل دستور 2011 محطة مفصلية في تكريس مكانة الشباب وضمان مشاركتهم في مختلف مناحي الحياة، وذلك من خلال عدة فصول أبرزها:

- **الفصل 33:** ينص على أنّ السلطات العمومية تعمل على اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، مع تسهيل تكوينهم واندماجهم في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم العون لمن تعترضهم صعوبات في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.
- **الفصل 12:** يشجع المواطنين والمواطنات على تقديم العرائض والملتمسات التشريعية.
- **الفصل 14:** يكرس حق الانتخاب والترشح للمغاربة ابتداءً من سن 18 سنة.
- **الفصل 139:** يشجع على مشاركة الشباب في تدبير الشأن المحلي.
- **الفصل 170:** ينص على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي باعتباره مؤسسة دستورية تُعنى بإبداء الرأي في السياسات العمومية الموجهة للشباب والعمل الجمعوي، وتشجيع مشاركتهم في الحياة العامة، والنهوض بالعمل الجمعوي.

ب - الإرادة الملكية

يحظى موضوع الشباب المغربي بمكانة بارزة في الخطاب الملكي، حيث اعتبره جلالة الملك ثروة وطنية ورهاناً استراتيجياً لمستقبل المملكة. وقد خُصصت خطب عيد العرش بانتظام لمعالجة قضايا الشباب، ومن أبرزها:

- **خطاب 2023:** أكد أن "الشباب هم طاقة البلاد الحيوية وعدتها الاستراتيجية"، داعياً إلى إشراكهم في جميع برامج التنمية.
- **خطاب 2022:** انتقد استمرار البطالة في صفوف حاملي الشهادات، وشدد على ضرورة تحسين قابلية تشغيل الخريجين وملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.
- **خطاب 2020:** دعا إلى إطلاق "نموذج تنموي جديد" يكون الشباب في صلبه، معترفاً بأن النموذج القائم لم يعد قادراً على تلبية تطلعاتهم.

ج - الهندسة الاستراتيجية: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2015–2030)

تُعتبر هذه الاستراتيجية الإطار التوجيهي المركزي للسياسات العمومية الموجهة للشباب، وتهدف إلى:

- تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني.
- ضمان إشراك فعال للشباب في الدينامية التنموية.
- تحسين ولوجهم إلى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، التشغيل، الترفيه).
- تشجيع روح المبادرة والمقاولة لديهم.

د- الآليات المؤسساتية

تتولى عدة هيئات تنفيذية ومؤسساتية مسؤولية تدبير شؤون الشباب، من أبرزها:

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل – قطاع الشباب: تشرف على دور الشباب عبر التراب الوطني، وبرامج الأنشطة والتكوين، ودور الثقافة.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

القوانين المشجعة على المشاركة المواطنة للشباب

• قانون الجمعيات (ظهير 1958 وتعديلاته): يشكل الإطار القانوني الذي ينظم عمل آلاف الجمعيات الشبابية الناشطة في مجالات التنمية المحلية، والثقافة، والرياضة، والبيئة، وحقوق الإنسان.
• القوانين التنظيمية للجماعات الترابية: تعزز مشاركة الشباب في الحكامة المحلية.
• قانون الشباب (مشروع قيد المناقشة بالبرلمان): يهدف إلى تحديد المبادئ والأهداف العامة لسياسة الدولة في مجال الشباب، وضبط حقوقهم وواجباتهم.

4. آليات المشاركة الفعلية (التطبيق العملي)

استناداً إلى المرجعيات السابقة، تتجلى مشاركة الشباب من خلال قنوات متعددة:

1. المشاركة الجمعوية

• يشكل النسيج الجمعوي القناة الأكثر فعالية لمساهمة الشباب في التنمية الترابية وتقديم الخدمات.
• تقديم العرائض والملتمسات التشريعية.

2. المشاركة السياسية

• المشاركة في الانتخابات (المحلية، الجهوية، التشريعية).
• الانخراط في الأحزاب السياسية والشبيبات الحزبية.
• المساهمة في الهيئات الاستشارية بالجماعات الترابية (تنفيذاً للفصل 139 من الدستور).

3. مبادرات الحوار الوطني والجهوي

• تنظيم لقاءات وحوارات موضوعاتية مع الشباب حول قضايا كبرى (مثل النموذج التنموي الجديد).
• مشاركة الشباب في منتديات البرلمان والمجالس الدستورية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط...).

4. المشاركة الرقمية

• استخدام منصات التواصل الاجتماعي كآلية ضغط وتعبير عن المطالب.
• إطلاق العرائض الإلكترونية والحملات الرقمية والمشاركة في النقاش العمومي عبر الفضاء الرقمي.

المحور الثاني:

المعطيات السوسيوديموغرافية للمشاركين في الدراسة

إن دراسة أوضاع الشباب المغربي تستدعي الانطلاق من معطيات ديموغرافية دقيقة، لأنها تشكّل الأساس الذي تُبنى عليه بقية الاستنتاجات والتحليلات. فالفهم العميق لأولويات هذه الفئة لا يمكن أن يتحقق من دون إدراك حجمها داخل البنية السكانية، وتوزيعها العمري والتعليمي والمهني، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية. فالشباب يمثلون في المغرب كتلة ديموغرافية وازنة، حيث إن ما يقارب ثلث الساكنة يقل عمرهم عن 35 سنة، وهو ما يجعل هذه الفئة محوراً لكل السياسات التنموية، وموضوعاً ذا راهنية مستمرة.

الشكل 1: التركيبة العمرية لعينة الدراسة

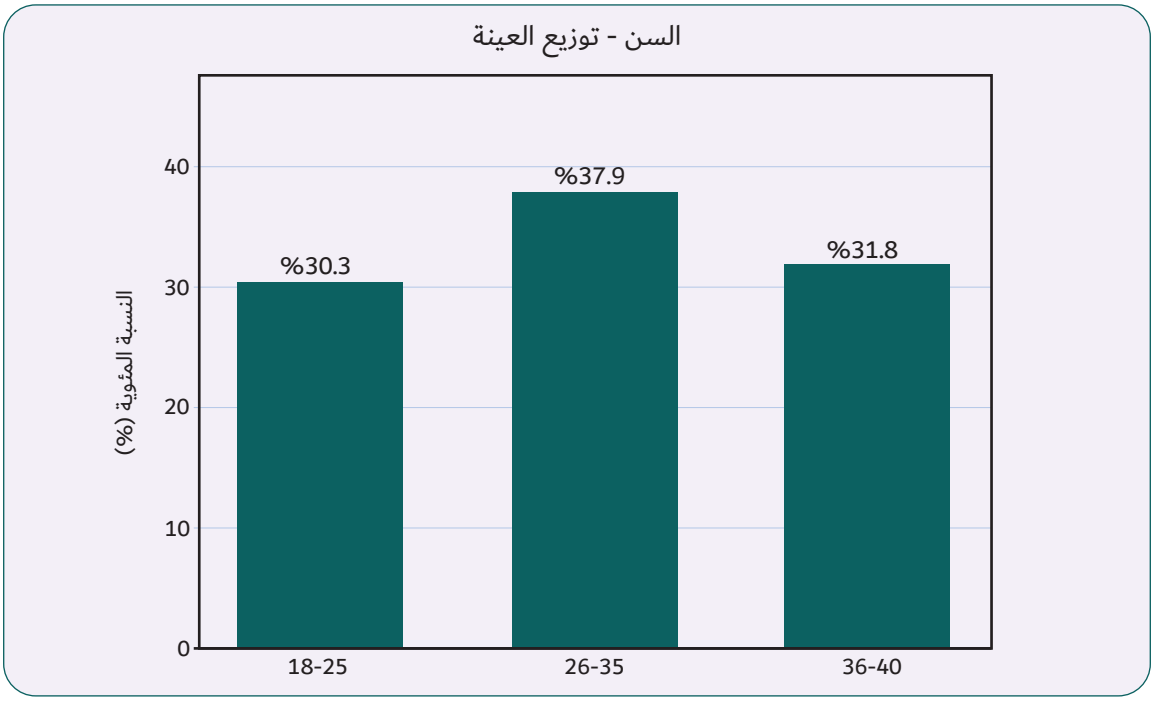

يتبين من خلال المعطيات الكمية أنّ الفئة العمرية الأكثر حضوراً هي فئة 26–35 بنسبة 38%، تليها الفئة العمرية 15–26 بنسبة 30,3%، ثم الفئة 35–40 بنسبة 25,4%، في حين لا تتجاوز الفئة العمرية 18–25 نسبة 6,3%. هذا التوزيع يكشف أنّ ثقل العينة يتركز أساساً في الفئات العمرية المتوسطة، أي تلك التي دخلت بالفعل سوق الشغل وتتحمل أعباءً اجتماعية واقتصادية متنامية، بينما الفئات العمرية الأصغر تظل أقل حضوراً رغم موقعها الرمزي في الخطابات العمومية حول الشباب.

إنّ الفئة المهيمنة (26–35) تمثل جيلاً يوازن بين الرغبة في تحقيق الذات من جهة، والبحث عن الاستقرار الأسري والمهني من جهة أخرى. وعليه فإن أولوياتها تُوجَّه نحو قضايا التشغيل، تحسين الدخل، وضمان شروط الحياة الكريمة.

أما الفئة العمرية 15–26، التي تمثل حوالي ثلث العينة، فهي تعكس حضور الشباب في بدايات مساراتهم التعليمية والمهنية. وتُظهر التقارير الوطنية أن هذه الفئة هي الأكثر عرضة للهشاشة، حيث إن نسبة مهمة منها تصنّف ضمن فئة **"NEET"** أي الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون ولا يتابعون تكويناً. لذلك فإن أولوياتها تتجه نحو ضمان التعليم الجيد، التكوين المستمر، وإيجاد فرص أولية للاندماج الاجتماعي

والمهني. وقد أشار تقرير التنمية البشرية بالمغرب إلى أنّ هذه الفئة تعبر بوضوح عن طموحات مرتبطة بالعدالة في الفرص والولوج إلى سوق العمل(2) .

وبالنسبة للفئة 35–40، التي تشكل ربع العينة تقريباً، فهي فئة أكثر استقراراً على مستوى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية. غير أنّ ذلك لا يلغي أولوياتها، بل يجعلها أكثر ارتباطاً بتحسين ظروف العمل وضمان الخدمات الاجتماعية والصحية. كما تبرز داخل هذه الفئة أولويات مرتبطة بمستقبل الأبناء وجودة التعليم، ما يعكس انتقال الاهتمامات من الحاجات الفردية المباشرة إلى الحاجات الأسرية والجماعية. ويؤكد الميثاق الإفريقي للشباب أنّ الفئة الممتدة إلى حدود 35 سنة تدخل ضمن تصنيف "الشباب"، غير أنّ السياق المغربي يجعل من الطبيعي أن تمتد هذه الأولويات لتشمل حتى الفئة 40 سنة(3) .

وعند ربط هذه المعطيات بالسياق الوطني، يتضح أنّ أولويات الشباب المغربي تختلف بحسب المرحلة العمرية: فالأصغر سناً يركزون على التعليم والتكوين والمشاركة الرقمية، بينما الفئات المتوسطة تعطي الأولوية للتشغيل والاستقرار الأسري. وهو ما أبرزه تقرير التنمية البشرية بوضوح حين أكد أنّ الشباب المغربي ليس كتلة متجانسة بل مجموعات عمرية ذات أولويات متمايز(4) .

يمكن القول إنّ البنية العمرية للعينة تكشف أنّ أولويات الشباب المغربي تتوزع بين البحث عن الإدماج في المراحل الأولى، والسعي نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المراحل المتوسطة، مع بروز انشغالات جماعية في المراحل الأكبر. ورغم الحدود المنهجية المرتبطة بالتصنيف العمري، فإن النتائج تظل ذات دلالة، لأنها تعكس تدرج الأولويات بحسب الدورة الحياتية، وتبرز الحاجة إلى مقاربات عمومية تراعي الفروق العمرية داخل مفهوم "الشباب".

الشكل 2: التوزيع حسب النوع الاجتماعي

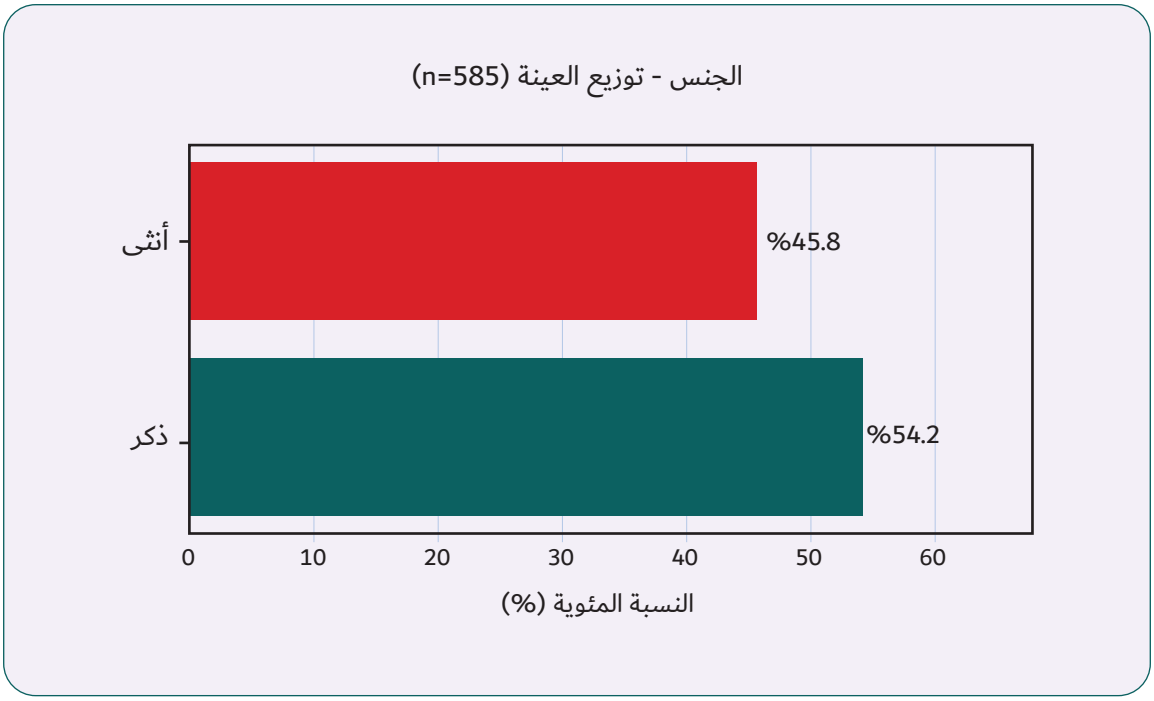

2-Observatoire National du Développement Humain, Être Jeune au Maroc Aujourd'hui, Rabat: ONDH, 2020, p. 61.

3 -African Union, African Youth Charter, Banjul: AU Commission, 2006, p. 4.

4 - المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي للسكان والشباب، الرباط 2024، ص 27.

من خلال الاطلاع على النتائج الخاصة بتوزيع العينة حسب الجنس، يتضح أنّ نسبة الذكور بلغت **54,2%**، في حين أنّ نسبة الإناث وصلت إلى **45,8%** هذا التوزيع يُظهر تقارباً نسبياً بين الجنسين، مع تفوّق طفيف لصالح الذكور، أي أنّ العينة تمثل إلى حدّ بعيد تنوعاً جندرياً يتيح مقاربة متوازنة لأولويات الشباب المغربي.

إنّ هذه النتيجة تحمل دلالات مهمة. فمن جهة، فإنّ تمثيل الإناث بما يقارب نصف المشاركين ينسجم مع ما تُظهره الإحصائيات الوطنية، إذ تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أنّ النساء يشكّلن حوالي نصف المجتمع المغربي تقريباً[5] .ومن زاوية أخرى، فإنّ الحضور القوي للإناث في العينة يعكس ارتفاع وعي النساء بأهمية المشاركة، والتعبير عن أولوياتها في مجالات التعليم، الصحة، العمل، والمشاركة الاجتماعية. وتؤكد تقارير التنمية البشرية أنّ مشاركة الإناث في تحديد الأولويات غالباً ما تكشف عن حساسية أكبر تجاه قضايا العدالة الاجتماعية، المساواة، والخدمات العمومية[6] .

أما على مستوى المقارنة مع الفئات العمرية التي سبق تحليلها، فإنّ مشاركة الذكور بنسبة أعلى بقليل قد تعكس استمرار هيمنة الذكور في بعض فضاءات التعبير العمومي، لكنها لا تلغي التوازن الملحوظ، إذ أنّ نسبة الإناث تبقى مرتفعة بما يسمح باعتبار نتائج الدراسة معبّرة عن أولويات الجنسين معاً.

الخلاصة أنّ توزيع العينة حسب الجنس يبرز تقارباً لافتاً بين الذكور والإناث، وهو ما يتيح للباحث إمكانية مقارنة الأولويات وفق النوع الاجتماعي بشكل موضوعي. كما أنّ حضور النساء بقوة في العينة ينسجم مع الديناميات الوطنية والدولية التي تؤكد ضرورة إدماج المرأة الشابة في صياغة الرؤى المستقبلية، انطلاقاً من كونها شريكاً فاعلاً في التنمية، وليس مجرد فئة تابعة.

الشكل 3: الخصائص التعليمية والأكاديمية للعينة

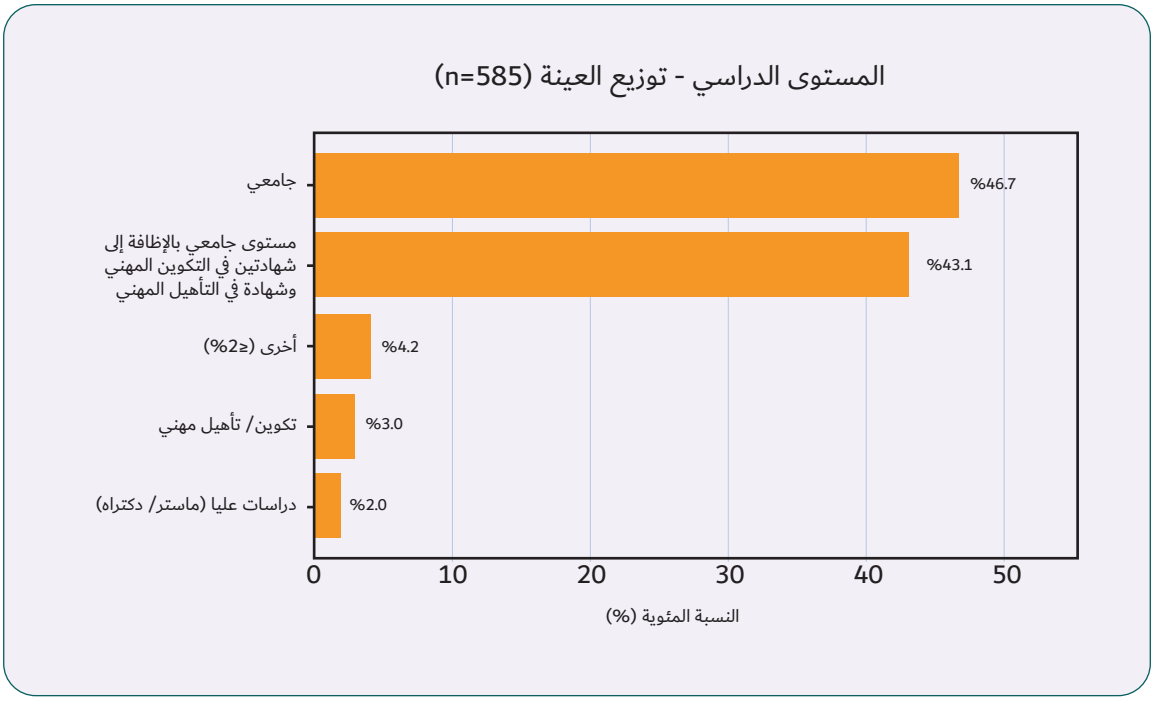

5 -المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، الرباط، 2022، ص 4.

6 -United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report: Morocco, New York: UNDP, 2020, p. 47.

كشفت الدراسة أنّ المستوى الدراسي للشباب المستجوبين يتميز بارتفاع واضح في نسب التعليم العالي. فقد تبيّن أن **46,7%** من المشاركين يتوفرون على مستوى جامعي، بينما أفاد **43,1%** منهم بمتابعتهم أو حصولهم على دراسات عليا (ماستر/دكتوراه). في المقابل، لم تتجاوز نسبة الحاصلين على تكوين أو تأهيل مهني بضع نقاط مئوية، في حين أنّ المستويات الأخرى مثل الثانوي أو أقل من الثانوي، إلى جانب بعض الشهادات الإضافية، لم تُشكّل سوى حضوراً رمزياً داخل العينة.

هذا التوزيع يكشف أنّ غالبية المستجوبين ينتمون إلى فئة تعليمية عليا، وهو ما يجعل أولوياتهم مرتبطة بشكل وثيق بقضايا الإدماج المهني، جودة التعليم العالي، وآفاق البحث العلمي. كما أنّ حضور نسبة مرتفعة من ذوي الدراسات العليا يعكس رغبة هذه الفئة في المشاركة وإبداء الرأي، انسجاماً مع ما توصلت إليه منظمة اليونسكو التي تؤكد أنّ الفئات الجامعية وما فوقها هي الأكثر استعداداً للمشاركة في الدراسات والاستشارات الميدانية[7] .

ومن زاوية أخرى، فإن هذه التركيبة التعليمية تُظهر محدودية تمثيل الشباب ذوي المستويات الدراسية الدنيا (الثانوي وأقل)، وهي فئة مهمة في الواقع المغربي حيث تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أنّ عدداً كبيراً من الشباب يغادرون النظام التعليمي مبكراً، أو يكتفون بمستوى ثانوي أو تكوين مهني، مما ينعكس على أولوياتهم التي تختلف عن أولويات الفئة الجامعية.

إنّ القراءة الأكاديمية لهذا التوزيع تفيد بأنّ الشباب الجامعيين يولون أهمية خاصة لمسائل التشغيل في القطاعات المؤهلة، فرص الابتكار وريادة الأعمال، وإصلاح منظومة البحث العلمي. في حين أنّ الشباب الأقل تعليماً، ورغم ضعف تمثيلهم في العينة، عادة ما يعبرون عن أولويات مرتبطة بالاندماج في سوق العمل غير المهيكل، أو تحسين ظروف التكوين المهني. وقد أكد تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية أنّ تفاوت المستويات الدراسية بين الشباب يشكل محدداً أساسياً في تباين أولوياتهم وتطلعاتهم[8] .

الشكل4: الوضعيات المهنية والأنشطة الاقتصادية للمشاركين

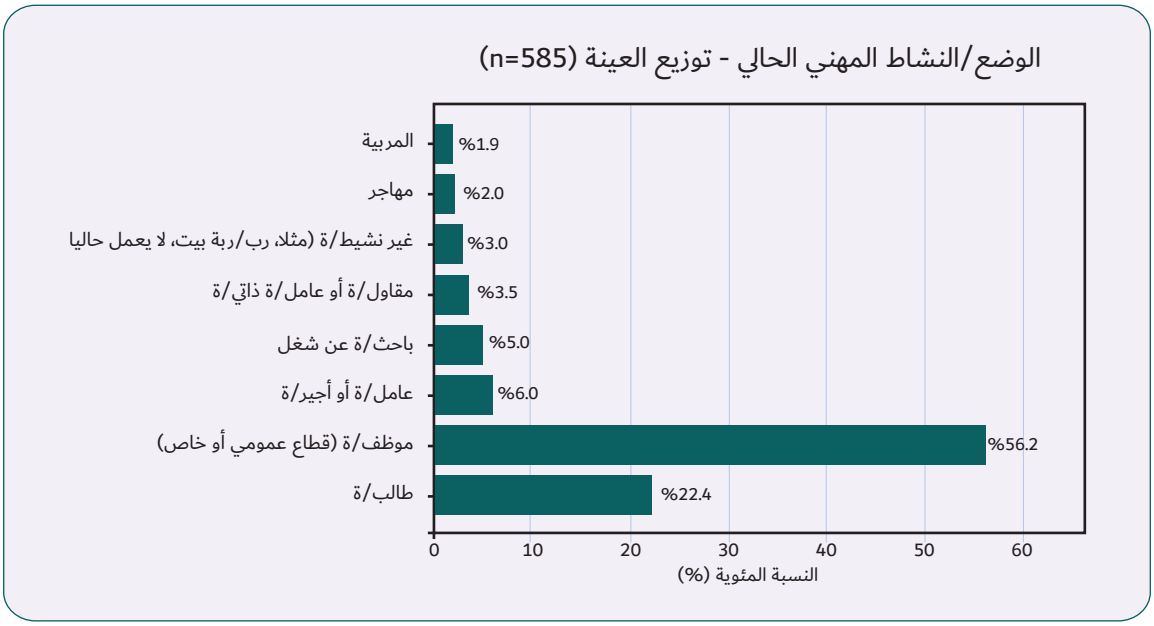

7 -UNESCO, Youth and Education: Policy Frameworks, Paris: UNESCO, 2018, p. 25.

8 -Observatoire National du Développement Humain, Être Jeune au Maroc Aujourd'hui, Rabat: ONDH, 2020, p. 63.

فيما أظهرت النتائج المتعلقة بالوضع المهني للشباب المغربي أنّ أكثر من نصف المشاركين **56,2%** يعملون كموظفين في القطاعين العام أو الخاص. ويُبرز هذا الرقم أن فئة واسعة من الشباب قد استطاعت الاندماج في سوق الشغل المأجور، بما يعكس توجهاً نحو الاستقرار المهني ولو نسبيًا. في المقابل، بيّنت البيانات أنّ الطلبة شكّلوا نسبة **22,4%**، أي قرابة الربع، ما يعكس استمرار ارتباط جزء مهم من الشباب بمسارات التكوين والدراسة الجامعية، وتعبيرهم عن أولويات تتصل بجودة التعليم العالي وفرص الإدماج المستقبلي(9).

أما الفئات الأخرى مثل العاملين بأجر يومي، أو الباحثين عن عمل، أو غير النشيطين (والمتوقفين عن العمل مؤقتًا)، فقد شكّلت نسبًا صغيرة، لكنها ذات مدلول مهم من حيث إبراز استمرار تحديات البطالة والهشاشة المهنية لدى الشباب.

يوضح تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية أنّ الطلبة والخريجين الشباب يُبدون وعياً أكبر بضرورة الربط بين التكوين وسوق العمل، ويُظهرون ميلاً إلى أولويات مرتبطة بالتكوين المستمر وريادة الأعمال، في حين أنّ الفئات الأقل تمثيلاً في العينة (العاطلون أو غير النشيطين) تكشف عن الحاجات الأساسية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي(10). ويدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا التوجه من خلال تأكيده أنّ معدلات بطالة خريجي الجامعات تظل مضاعفة تقريباً مقارنة بالمعدل الوطني، ما يجعل قضية التشغيل محوراً أساسياً ضمن أولويات الشباب المغربي(11).

الشكل 5: التوزيع المجالي والترابي للشباب المغربي

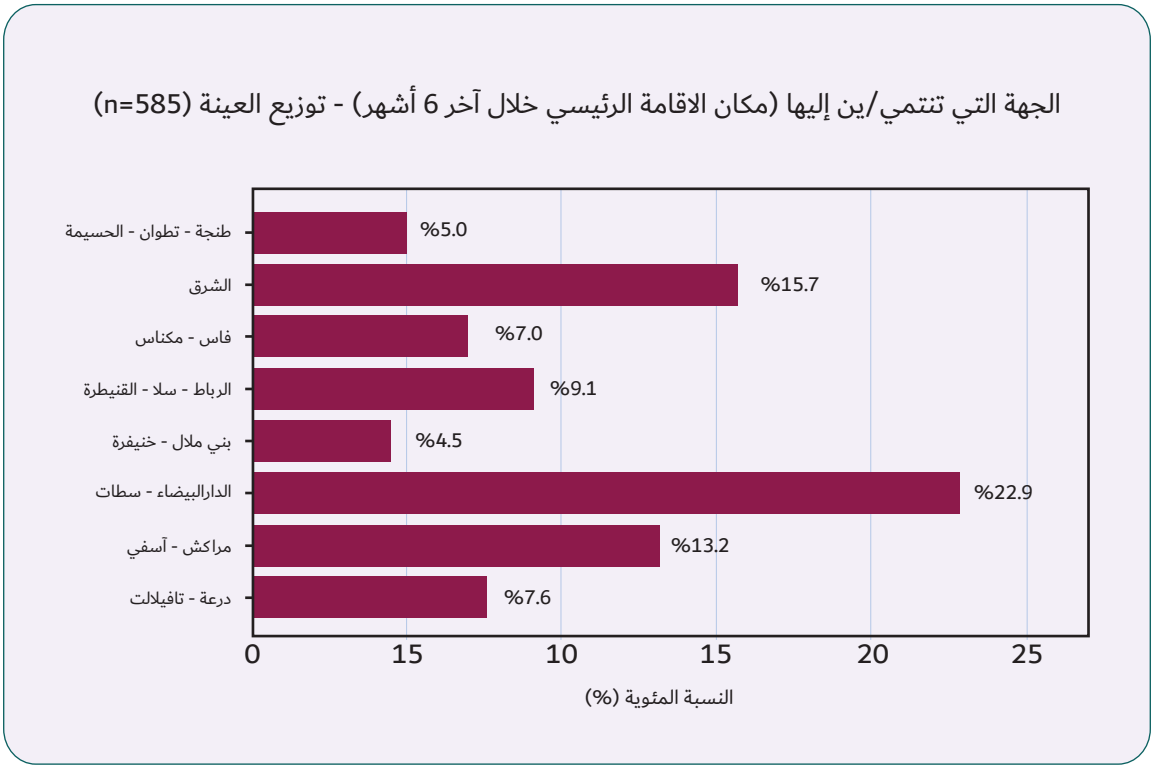

9 -Observatoire National du Développement Humain, Être Jeune au Maroc Aujourd'hui, Rabat: ONDH, 2020, p. 59.

10 -UNDP, Human Development Report: Morocco, New York: UNDP, 2020, p. 61.

11 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول إدماج الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، 2018، ص 34.

إن التوزيع الترابي يتسم بقدر من التفاوت بين الجهات. فقد مثّلت **جهة مراكش–آسفي** النسبة الأكبر بـ**22,9%**، تليها جهة الدار البيضاء–سطات بنسبة **15,7%**، ثم جهة **الرباط–سلا–القنيطرة** بنسبة **13,2%**. أما جهة بني ملال–خنيفرة فبلغت حصتها **9,1%**، في حين توزعت باقي النسب بين جهات فاس–مكناس، طنجة–تطوان–الحسيمة، الشرق، ودرعة–تافيلالت، بنسب أقل.

هذا التوزيع يوضح أنّ العينة ليست متجانسة على المستوى الترابي، بل تُظهر تركيزاً على بعض الجهات التي عُرفت تاريخياً بكثافتها السكانية وحضورها الاقتصادي والثقافي. فمثلاً، جهة **مراكش–آسفي** التي جاءت في الصدارة، تمثل أحد المراكز الحيوية للسياحة والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يعكس جاذبيتها للشباب سواء في إطار الإقامة أو البحث عن فرص. كما أنّ جهة **الدار البيضاء–سطات**، باعتبارها القطب الاقتصادي الأول في المغرب، تظل بدورها مجالاً أساسياً يستقطب شريحة واسعة من الشباب بسبب تنوع فرص الشغل ووجود بنيات جامعية ومهنية مهمة.

أما الحضور البارز لجهة **الرباط–سلا–القنيطرة**، فيمكن تفسيره بدور العاصمة السياسية والإدارية للمملكة وما توفره من مؤسسات تعليمية وإدارات ومراكز تكوين، وهو ما يجعلها جهة جذب للشباب الطامحين إلى الدراسة أو العمل في القطاع العمومي. في المقابل، تعكس النسبة الأقل التي سجلتها بعض الجهات مثل **درعة–تافيلالت** أو الشرق التفاوتات الجهوية، حيث تظل هذه المناطق أقل استفادة من فرص الشغل والبنيات الجامعية مقارنة بالمحاور الكبرى.

إنّ هذه النتائج تُبرز بوضوح ما يُعرف في الأدبيات الديموغرافية بـ**"التفاوت الترابي في توطين الشباب"**، حيث تميل الفئات الشابة إلى التمركز في الجهات الأكثر حيوية اقتصادياً أو غنى في البنيات التحتية. وهو ما تؤكده تقارير التنمية البشرية، التي أشارت إلى أنّ **التفاوت بين الجهات في المغرب يعكس فجوات في التعليم والتشغيل والخدمات الاجتماعية**، وبالتالي ينعكس على أولويات الشباب وتصوراتهم المستقبلية(12) .

تبيّن من خلال المعطيات المستخلصة من العينة أنّ الخصائص السوسيو-ديموغرافية تعكس تنوعاً ملحوظاً في الوضعيات الاجتماعية والمهنية. فالتوزيع العمري يتركز أساساً في الفئة ما بين 26 و35 سنة، تليها الفئة الممتدة من 15 إلى 26 سنة، بينما يظل حضور الفئات الأكبر أو الأصغر حجماً أقل نسبياً. هذا النمط يعكس مرحلة الانتقال من التكوين إلى سوق الشغل ثم بداية الاستقرار الأسري والاجتماعي.

على مستوى النوع الاجتماعي، يظهر تقارب بين الذكور والإناث، مع تفوق طفيف للذكور (54,2% مقابل 45,8%). هذه البنية تسمح بقراءة الأولويات من زاوية النوع الاجتماعي، خاصة وأن الدراسات الوطنية تسجل استمرار التفاوتات في الولوج إلى سوق العمل والتموقع المهني بين الجنسين.

من حيث المستوى الدراسي، يتضح أنّ الغالبية الساحقة من المشاركين يتوفرون على تكوين جامعي أو دراسات عليا، وهو ما يجعل العينة تميل إلى الطابع الأكاديمي المؤهل. وتترتب عن ذلك أولويات مرتبطة بالبحث العلمي، جودة التعليم، والإدماج المهني المؤهل. بالنسبة للوضع المهني، يتضح أن أكثر من نصف الشباب المستجوبين منخرطون في وظائف عمومية أو خاصة، في حين يشكل الطلبة قرابة الربع. أما الباحثون عن عمل أو غير النشيطين فلا يمثلون سوى نسب محدودة، وإن كانت ذات دلالة قوية بالنظر إلى إشكالية البطالة المرتفعة بين الشباب بالمغرب.

أما التوزيع الترابي، فيُظهر تمركزاً في جهات كبرى مثل مراكش–آسفي، الدار البيضاء–سطات، والرباط–سلا–القنيطرة، مقابل ضعف نسبي في جهات أخرى كدرعة–تافيلالت والشرق. هذا التفاوت يعكس دينامية جهوية غير متوازنة، حيث تتركز الفرص الاقتصادية والتعليمية في بعض الأقطاب، بينما تبقى مناطق أخرى أقل استفادة من خدمات وفرص الإدماج.

12 -UNDP, Rapport sur le développement humain au Maroc, New York: United Nations Development Programme, 2020, p. 44.

في المحصلة، يتضح أنّ الشباب المغربي يمثل شريحة متعددة الأبعاد، تختلف أولوياتها بحسب العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع المهني والانتماء الترابي. هذه المعطيات تؤكد الحاجة إلى بلورة سياسات عمومية شمولية، تراعي الفوارق الداخلية، وتضع الشباب في صلب التنمية بما يضمن العدالة الاجتماعية والمجالية.

المحور الثالث:

الشباب والتحديات البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية

تشكل التغيرات المناخية إحدى القضايا الكونية الأكثر إلحاحًا، لما لها من انعكاسات شاملة على المجتمعات، وخصوصًا على فئة الشباب التي تمثل رأس المال البشري الأساسي للمستقبل. فالمغرب، بحكم موقعه الجغرافي وخصوصياته البيئية، يعيش آثارًا مباشرة لهذه التحولات، حيث تزداد مظاهر الجفاف وندرة المياه، ويتعرض القطاع الفلاحي والتوازن البيئي لضغوط متصاعدة. هذه الأوضاع تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، الصحة العمومية، وإمكانيات التنمية المستدامة، وهو ما يجعل قضية البيئة في قلب النقاش العمومي والرهانات التنموية.

من الناحية الاجتماعية، يبرز وعي متنامٍ لدى الشباب بأهمية القضايا البيئية، حيث اعتبرت شريحة واسعة منهم أن حماية البيئة أولوية أساسية ترتبط بجودة الحياة اليومية. هذا الوعي، وإن كان في تطور مستمر، يظل بحاجة إلى ترجمة عملية على شكل سلوكيات مسؤولة وممارسات ملموسة، سواء في ما يتعلق بالاستهلاك الرشيد أو المشاركة في المبادرات البيئية داخل مجتمعاتهم المحلية.

وعلى صعيد الاقتصاد، تؤدي التغيرات المناخية إلى خلق ضغوط كبيرة على سوق الشغل، خاصة في القطاعات الأكثر هشاشة مثل الزراعة والصناعة التقليدية والسياحة. لكن في المقابل، فإن هذه التحولات تتيح فرصًا جديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر، الطاقات المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية، وهو ما يمكن أن يشكل مدخلًا واعدًا لاندماج الشباب في أنماط اقتصادية بديلة أكثر استدامة.

أما من الناحية القيمية والثقافية، فإن القضايا البيئية أضحت جزءًا لا يتجزأ من منظومة القيم الجديدة لدى الشباب. فهم يربطون بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وبين المواطنة الفاعلة وحماية الموارد الطبيعية. هذا الربط يعكس استعدادًا متزايدًا لتبني قيم الاستدامة والمسؤولية المشتركة، ويؤسس لإمكانية بناء علاقة جديدة قائمة على الثقة بين الأجيال والمؤسسات.

في ضوء هذه المعطيات، يتضح أن موضوع البيئة والتغيرات المناخية لم يعد مسألة ثانوية، بل أضحى عنصرًا استراتيجيًا في صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب. فهو يشكل تحديًا يهدد التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، لكنه في الآن ذاته يفتح مجالًا رحبًا لابتكار سياسات جديدة تقوم على إشراك الشباب بشكل فاعل، وعلى جعلهم شركاء رئيسيين في مواجهة التغير المناخي وإرساء أسس نموذج تنموي مستدام.

الشكل 6:مستوى وعي الشباب بالمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية

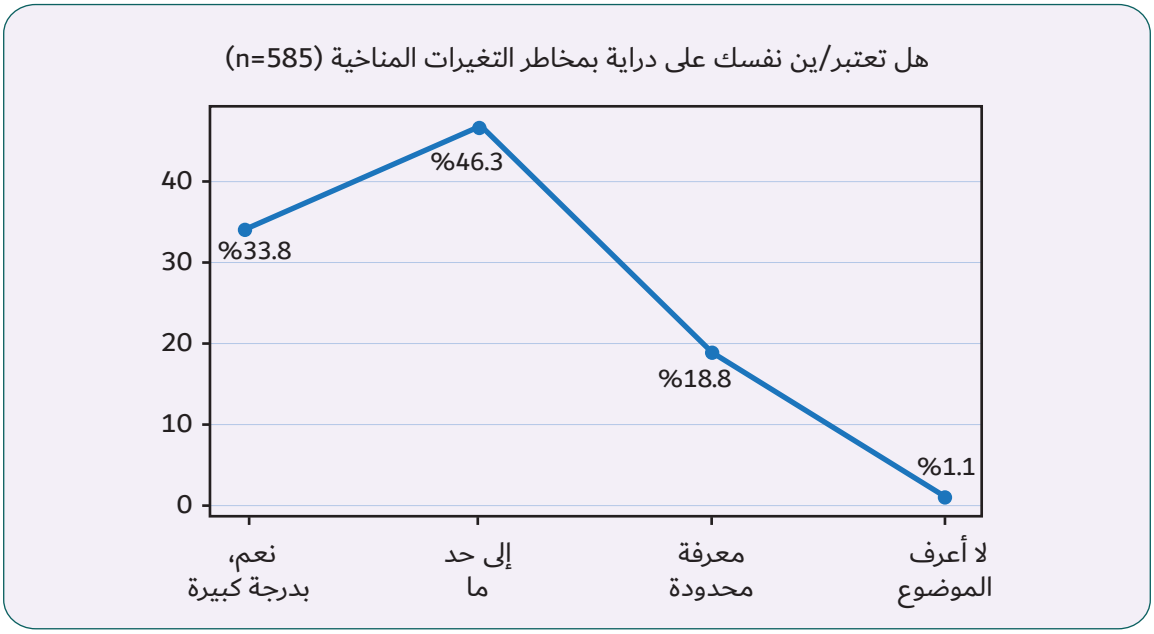

تُبرز النتائج أنّ أغلبية الشباب المستجوبين يقرّون بامتلاكهم قدراً من المعرفة بمخاطر التغيرات المناخية، وإن بدرجات متفاوتة. فقد صرّح **46,3%** بأنّهم يعرفون الموضوع "إلى حد ما"، و **33,8%** أكدوا أنّ معرفتهم "كبيرة"، بينما اكتفى **18,8%** بالقول إن معارفهم محدودة، في حين لم تتجاوز نسبة الذين لا يعرفون الموضوع سوى نسبة هامشية. هذا النمط من التوزيع يشير إلى أنّ القضية المناخية أصبحت حاضرة في وعي الشباب، لكن ما تزال الحاجة قائمة لتعميقها وتحويلها إلى معرفة عملية مؤطرة[13]. هذه النتيجة تتطابق مع ما ورد في تقارير دولية، مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الشباب والعمل المناخي في الدول العربية (2021)، الذي لاحظ أنّ الشباب يمتلكون وعياً عاماً بالمخاطر البيئية، غير أنّ محدودية الأدوات والفرص تجعل مساهمتهم العملية أقل من المتوقع[14] .

على المستوى الوطني، أكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه الصادر سنة 2020 أنّ المغرب رغم تقدمه في اعتماد استراتيجيات للتنمية المستدامة، إلا أنه لم يتمكّن بعد من تعميم إدماج التربية البيئية والمناخية داخل المنظومات التعليمية والمهنية. ويعتبر المجلس أنّ سد هذا الخلل شرط أساسي لتعزيز قدرات الشباب وتمكينهم من لعب دور فاعل في مواجهة تحديات التغير المناخي[15]. وبالموازاة مع ذلك، أبرز تقرير البنك الدولي (2020) أنّ الشباب في منطقة شمال إفريقيا يشكلون رافعة مركزية لتحقيق الانتقال الطاقي والاقتصاد الأخضر، غير أنّ ضعف إدماجهم في بلورة السياسات العمومية يحدّ من تأثير معرفتهم في الممارسات العملية[16] .

الشكل 7: انخراط الشباب في المبادرات والأنشطة الموجهة لحماية البيئة

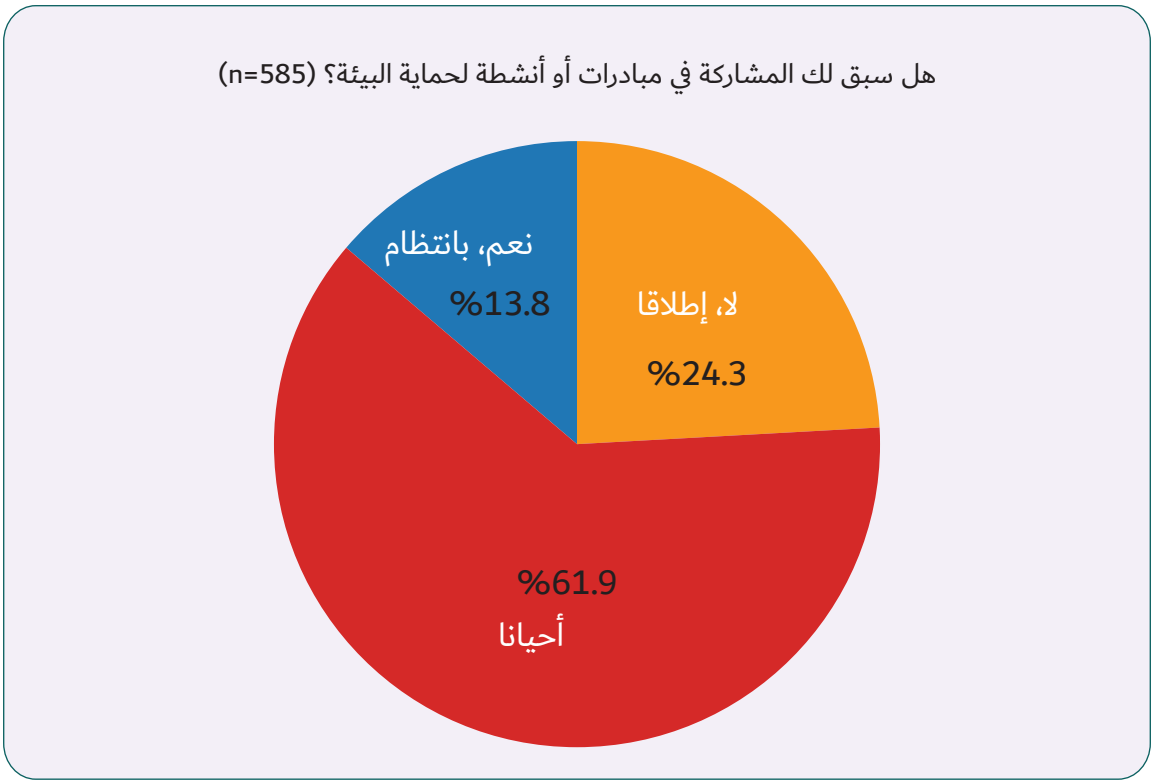

13-UNDP, Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene, New York: United Nations Development Programme, 2020, p. 94.

14-UNDP, Youth and Climate Action in the Arab States, New York: United Nations Development Programme, 2021, p. 18.

15 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، الرباط ، 2020، ص 15.

16 -World Bank, Climate and Development in MENA Region, Washington DC: World Bank Group, 2020, p. 55.

تشير المعطيات الكمية إلى أنّ مشاركة الشباب المغربي في الأنشطة البيئية ما تزال محدودة من حيث الانتظام. فقد أكد 13,8% من المشاركين أنهم يساهمون بانتظام في مبادرات لحماية البيئة، بينما صرّح 61,9% أنهم يشاركون أحياناً، في حين أكد **24,3%** أنهم لم يسبق لهم المشاركة. هذا التوزيع يعكس وجود فجوة واضحة بين وعي الشباب بمخاطر التغيرات المناخية وبين قدرتهم على ترجمة ذلك الوعي إلى التزام عملي متواصل(17) .

ويرتبط هذا الوضع ببنية الفرص المتاحة، حيث يغلب على الأنشطة البيئية طابع المناسباتية، إذ تُنظم في الغالب بمناسبة أيام عالمية أو حملات محدودة المدة من طرف جمعيات محلية. وقد أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه لسنة 2020 حول إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية إلى أنّ مشاركة الشباب في هذا المجال تبقى محدودة وغير مؤسّسة، في غياب إطار مؤسساتي مستدام قادر على تعبئتهم(18) .

إلى جانب ذلك، لا يزال إدماج التربية البيئية ضعيفاً في البرامج التعليمية، ما يحد من قدرة الشباب على تطوير معرفة عملية تتجاوز الوعي النظري. وفي هذا الصدد، أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول الشباب والعمل المناخي في الدول العربية أنّ الشباب في المنطقة العربية يمتلكون استعداداً للمشاركة، غير أن ضعف الآليات المؤسسية يجعل مساهمتهم العملية غير منتظمة(19).

كما أكّد البنك الدولي في تقريره لسنة 2020 حول المناخ والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنّ إشراك الشباب في مشاريع الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة يشكل مدخلاً أساسياً لتحويل المشاركة من مجرد فعل موسمي إلى التزام مستدام له أثر اقتصادي واجتماعي ملموس(20).

الشكل 8: الإكراهات والتحديات البيئية التي تواجه الشباب في محيطهم

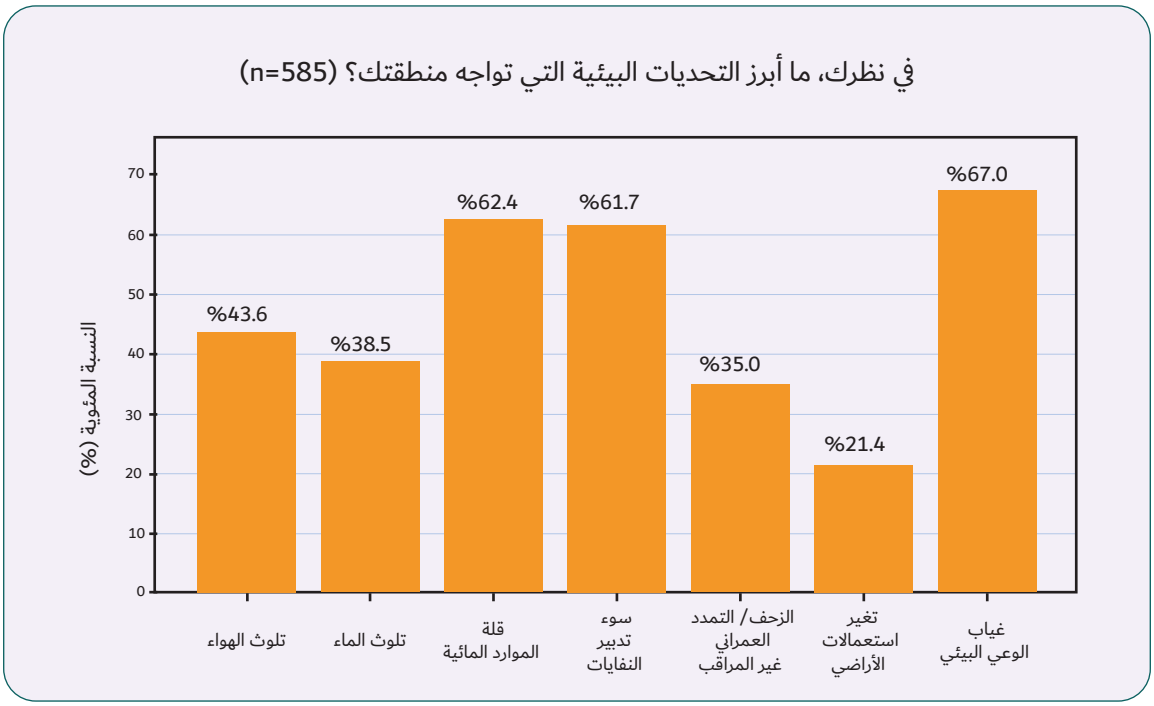

17 -UNDP, Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene, New York: UNDP, 2020, p. 94.

18 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، الرباط: CESE، 2020، ص 18.

19 -UNDP, Youth and Climate Action in the Arab States, New York: United Nations Development Programme, 2021, p. 21.

20-World Bank, Climate and Development in MENA Region, Washington DC: World Bank Group, 2020, p. 60.

البيانات المستخرجة من الاستبيان تشير إلى أن أبرز التحديات البيئية التي يعيشها الشباب في مناطقهم تتعلق أساساً بندرة المياه **67%**، وتراجع الموارد الطبيعية ككل **62.4%**، وتلوث البيئة **61.7%**، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لطبيعة الأزمة البيئية التي يواجهها المغرب، حيث تُعد ندرة المياه قضية مركزية نتيجة لتراجع الأمطار المستمر وتأثير التغير المناخي على السدود والمياة الجوفية، وهو ما أكده تقرير البنك الدولي في تقريره الوطني للتنمية والمناخ بالمغرب **(CCDR)** لعام 2022، وقدّر الخسائر المحتملة في الناتج المحلي المرتبطة بهذا الفقر المائي(21).

وبالنسبة لتلوث الهواء والماء، فقد عبّر **43.6%** من الشباب على التوالي عن هذه المخاوف، بما يعزز فهمهم لأبعاد الأزمة الصحية والبيئية المرتبطة بالتلوث، وهو ما ينسجم مع تحذيرات منظمة الصحة العالمية بشأن تأثيرات التلوث على الصحة التنفسية وكيفية تأثيره على جودة الحياة(22). وسجّل **35%** منهم قلقهم من سوء تسيير النفايات، ما يؤكد ضعف منظومة المعالجة وإعادة التدوير.

جدير بالذكر أن **21.4%** أشاروا إلى غياب الفضاءات الخضراء ضمن أبرز التحديات، وقد يعكس هذا التفاوت المجالي بين المناطق الحضرية المكتظة التي تفتقر إلى الحدائق، والمناطق القروية التي تتميّز بقربها من الطبيعة.

كما وردت مداخل "أخرى" من مشاركين **(نسبة 0.2%–0.7%)** ذكرت مشاكل مثل غياب الوعي بالتغير المناخي، وارتفاع درجات الحرارة، وغياب الإرادة السياسية، ما يدل على أن بعض الشباب يربط التحديات البيئية بغياب حكامة واضحة والتزام حكومي فعلي، الأمر الذي أكده تحليل المشهد البيئي المغربي في تقارير التنمية البشرية والأمم المتحدة(23) .

وفقًا لذلك، يمكن اعتبار نتائج الاستبيان تعبيرًا دقيقًا عن مخاوف المدن والقرى التي يعيش بها الشباب، حيث تبرز أزمة الماء وتدهور الموارد والتلوث ونقص الخدمات البيئية كأولويات مُلحة. هذه المدركات، تُشير إلى ضرورة مقاربة سياسية شاملة، تدمج البعد البيئي في التعليم، وتعزز التعاون بين الجماعات الترابية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. هذا التعامل يُعد مدخلاً لتطوير سياسات تضمن الإدماج المجتمعي للشباب في بناء بيئة مستدامة.

الشكل9: أدوار الفاعلين المؤسساتيين في مجال حماية البيئة

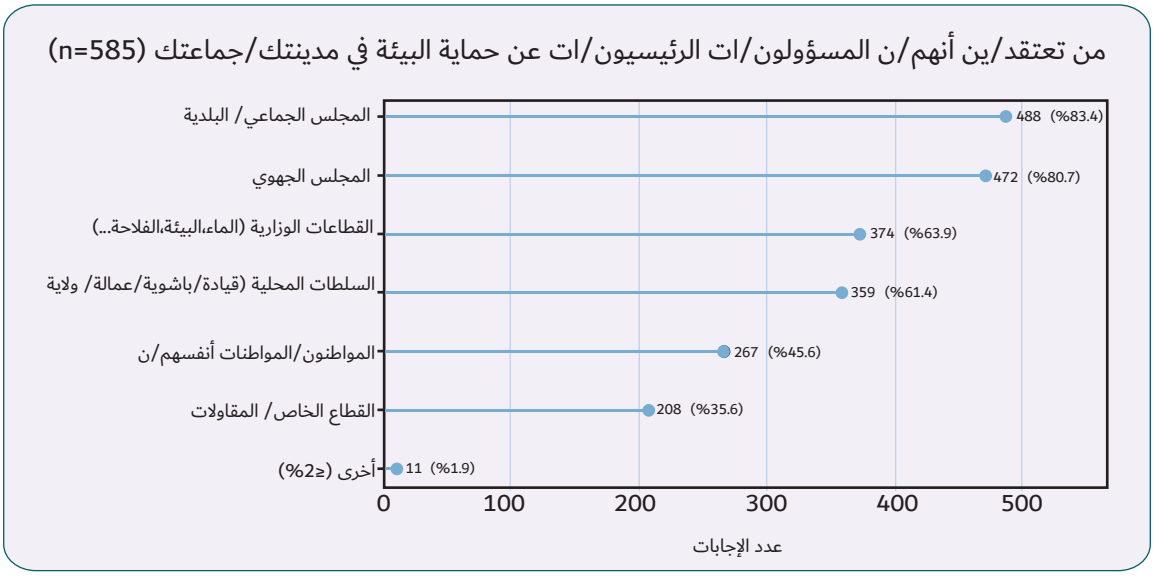

21 -World Bank, Morocco Country Climate and Development Report (CCDR), Washington DC: World Bank Group, 2022, p. 23.

22-World Health Organization, Air Pollution and Child Health: Prescribing Clean Air, Geneva: WHO, 2018, p. 14.

23-UNDP, Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene, New York: UNDP, 2020, p. 102.

كشفت النتائج عن تصورات الشباب بخصوص الفاعلين الرئيسيين المسؤولين عن حماية البيئة على المستوى المحلي والجهوي والوطني. وتوضح البيانات أن المجلس الجماعي جاء في المرتبة الأولى بنسبة **83.4%**، يليه المجلس الجهوي بنسبة **80.7%**، ثم القطاعات الوزارية المرتبطة بالماء والبيئة والفلاحة وغيرها بنسبة **63.9%**، تلتها السلطات المحلية من قيادة وباشوية وعمالة وولاية بنسبة **61.4%** أما المواطنون أنفسهم فقد حظوا بنسبة 45.6% في حين لم يمنح المستجوبون وزناً كبيراً للقطاع الخاص أو المقاولات الذي لم يتجاوز **35.6%**، بينما ورد خيارات "أخرى" بنسبة هامشية بلغت 1.9%.

توضح هذه الأرقام أن المسؤولية البيئية في نظر الشباب والمواطنين ترتكز أولاً على الفاعلين الترابيين المنتخَبين، أي الجماعات الترابية، يليهم الفاعلون القطاعيون والسلطات المحلية، في حين أن الفاعلين غير العموميين، سواء كانوا مواطنين أفراداً أو مؤسسات اقتصادية، يُنظر إليهم على أنهم أقل مركزية في هذا المجال. ويمكن تفسير تصدر المجلس الجماعي لهذه النتائج بكونه الفاعل الأكثر قرباً من حياة المواطن اليومية، إذ يضطلع بمسؤولية مباشرة في تدبير النفايات والحفاظ على النظافة وتدبير الماء الصالح للشرب والمجالات الخضراء. فالقانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 يمنحها صلاحيات واسعة في هذا الإطار، وهو ما يجعل المواطنين يعتبرونها المسؤول الأول عن حماية البيئة.

أما المجلس الجهوي، فقد احتل المرتبة الثانية بفارق بسيط، وهو ما يعكس وعي العينة بدور الجهة الاستراتيجي في مجال التخطيط والسياسات العمومية المندمجة. فالمجلس الجهوي يشرف على برامج التنمية الجهوية التي تتضمن محاور تتعلق بالاستدامة وحماية الموارد الطبيعية، كما يمتلك قدرة أكبر على تعبئة الموارد المالية وربط المشاريع المحلية بالاستراتيجيات الوطنية، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة المسؤولية المنسوبة إليه. ومن زاوية تحليلية، فإن هذا الترتيب يعكس نجاح الخطاب السياسي والمؤسساتي الذي ربط مشروع الجهوية المتقدمة بمفاهيم التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالقطاعات الوزارية، فقد سجلت نسبة مهمة قاربت الثلثين، وهو ما يعكس إدراك المواطنين بأن هذه القطاعات تحتكر اختصاصات تقنية لا يمكن للجماعات أو الجهات الانفراد بها، مثل تدبير الموارد المائية، مراقبة التلوث الصناعي، والمحافظة على الغابات. ومع ذلك، فإن نسبتها جاءت أقل مقارنة بالفاعلين الترابيين، وهو ما يكشف وجود مسافة نفسية ومؤسساتية بين المواطن والإدارة المركزية، حيث يُنظر إلى الوزارات كأجهزة بعيدة وغير قريبة من انشغالات الحياة اليومية.

أما السلطات المحلية، فقد جاءت في مرتبة تالية بنسبة 61.4%. ويعود هذا التقدير إلى دورها الملموس في المراقبة والضبط ومنح التراخيص وإيقاف الأنشطة غير القانونية، حيث يربط المواطن بين حماية البيئة والسلطة التنفيذية التي تمارسها العمالات والولايات والقيادات. ومع ذلك، فإن وضعها في المرتبة الرابعة يبرز تحولاً في الوعي العام، بحيث لم تعد البيئة تُختزل في سلطة الضبط الإداري، بل أصبحت تُربط أيضاً بالتخطيط الترابي والتنمية المستدامة.

فيما يخص المسؤولية الفردية، فقد اعتبر أقل من نصف المستجوبين بقليل أن المواطنين أنفسهم يتحملون دوراً مباشراً في حماية البيئة. هذه النسبة تكشف محدودية ثقافة المواطنة البيئية، إذ ما زال المواطن المغربي يميل إلى تحميل الدولة والجماعات الترابية المسؤولية الأساسية. ومع ذلك، فإن بلوغ هذه النسبة يمثل مؤشراً على بداية وعي بضرورة تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في اتجاه تبني ممارسات صديقة للبيئة، مثل فرز النفايات، الاقتصاد في الماء والطاقة، والتشجير. ومن زاوية سوسيولوجية، فإن هذا يبرز الحاجة الملحة إلى إدماج التربية البيئية بشكل أعمق في المناهج الدراسية والإعلام العمومي لتعزيز مفهوم المواطنة الإيكولوجية.

أما القطاع الخاص والمقاولات، فقد جاء تقييم دوره ضعيفاً نسبياً بنسبة **35.6%**. ويمكن تفسير ذلك بوجود صورة نمطية راسخة لدى المواطن تربط المقاولات غالباً بممارسات ملوثة للبيئة أكثر من مساهمتها في الحلول المستدامة. فرغم إدراج المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمقاولات ضمن التشريعات والسياسات العمومية، إلا أن المواطن لا يزال لا يثق في التزام الفاعلين الاقتصاديين بحماية

البيئة. وتطرح هذه النتيجة ضرورة تعزيز آليات تحفيزية ورقابية لدفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة وإدارة النفايات الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة "أخرى" لم تتجاوز **1.9%**، وهو ما يعكس ضيق أفق التمثلات المجتمعية في إدراج فاعلين غير تقليديين في مجال حماية البيئة، مثل الجامعات ومراكز البحث والإعلام والجمعيات المتخصصة. هذا الأمر يدل على أن البيئة ما زالت تُنظر إليها كمسؤولية مؤسسات رسمية أكثر منها مسؤولية مجتمعية متعددة الأبعاد، ما يطرح تحدي إدماج باقي الفاعلين غير التقليديين في السياسات العمومية البيئية.

إن القراءة التحليلية لهذه النتائج تقود إلى عدة دلالات أساسية. أولاً، هيمنة البعد الترابي على تصور المسؤولية البيئية، إذ يعتبر المواطن أن الجماعة والجهة هما الفاعلان الرئيسيان، وهو ما يعكس انتقال السياسات العمومية المغربية نحو ترسيخ اللامركزية البيئية وربط التنمية المستدامة بالتخطيط الترابي.

ثانياً، تكشف النتائج عن الحاجة إلى بناء مقاربة تكاملية بين مختلف الفاعلين، حيث إن تباين نسب المسؤولية الممنوحة لكل طرف يبرز غياب تصور متكامل للحكامة البيئية، في حين أن التحديات البيئية لا يمكن أن تُحل إلا عبر تنسيق متعدد المستويات يجمع الدولة والجماعات والجهات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثالثاً، تكشف النتائج محدودية ثقافة المشاركة الفردية، إذ رغم ظهور وعي جزئي بدور المواطن، فإن التصور العام ما زال يميل نحو إلقاء المسؤولية على المؤسسات الرسمية. وهذا ما يستدعي العمل على ترسيخ التربية البيئية وتعزيز المبادرات المواطنة التي تجعل الأفراد شركاء أساسيين في حماية البيئة. رابعاً، يبرز ضعف ثقة المواطنين في القطاع الخاص، وهو ما يفرض إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة على أسس جديدة قوامها الشفافية والمساءلة والتشجيع على الالتزام بالمعايير البيئية.

إن حماية البيئة في المغرب تُختزل في الوعي المجتمعي بالدرجة الأولى في المؤسسات الترابية، وخاصة الجماعات والجهات، بينما تظل مساهمة المواطنين والقطاع الخاص ثانوية في التصور العام. وهذه النتيجة تفتح المجال أمام نقاش أكاديمي وسياسي واسع حول كيفية إعادة بناء شراكة بيئية شاملة تتجاوز التصورات التجزيئية نحو رؤية تشاركية تعترف بالدور المتكامل للمؤسسات العمومية والمجتمع المدني والمقاولات والأفراد في حماية البيئة. إن الرهان على التنمية المستدامة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حكامة بيئية قائمة على التشاركية والاندماج بين مختلف الفاعلين، بما يضمن فعالية السياسات البيئية واستدامتها على المدى الطويل.

الشكل10: أدوار والتزامات المسؤولين في المحافظة على البيئة

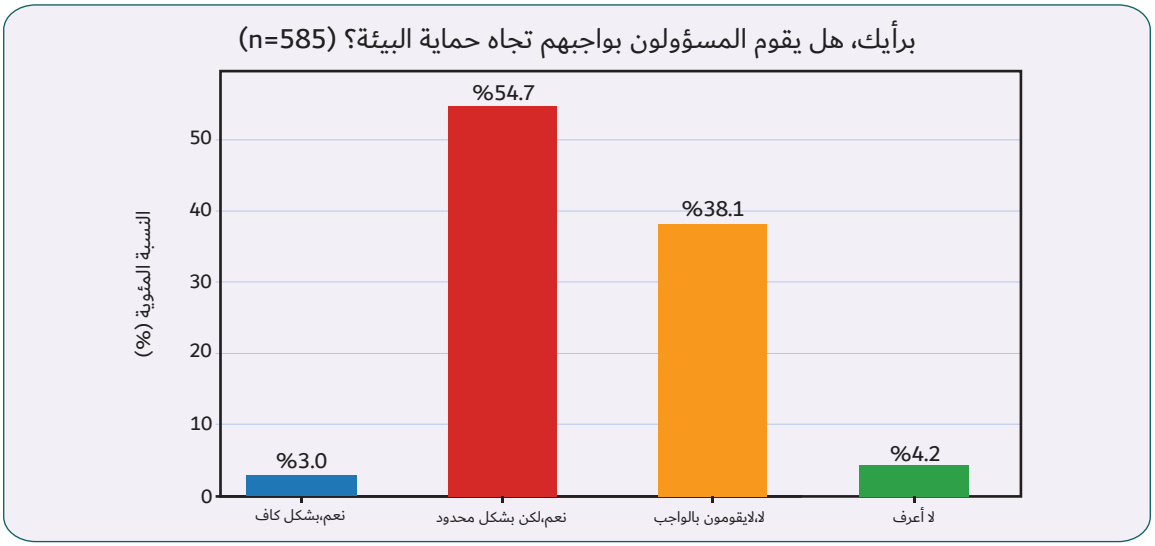

تشير نتائج هذا السؤال إلى أن الشباب المغربي يُظهر موقفًا نقديًا تجاه مدى التزام المسؤولين بواجباتهم البيئية. فقد اعتبر **54,7%** أن المسؤولين يقومون بواجبهم لكن بشكل محدود، فيما أكد **38,1%** أنهم لا يقومون بما يجب القيام به، مقابل نسبة جد ضعيفة ترى أن الواجب يُؤدى بشكل كافٍ، وأخرى صغيرة لا تعرف أو لا تملك رأيًا واضحًا.

هذا التوزيع يكشف عن انطباع عام مفاده أن الفاعلين الرسميين والمؤسساتيين في المغرب لم ينجحوا بعد في كسب ثقة الشباب فيما يتعلق بالسياسات البيئية. فغالبية المشاركين تنظر إلى الجهود المبذولة باعتبارها جزئية أو ناقصة، وهو ما يتقاطع مع تقييمات تقارير وطنية مثل آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أكدت أن السياسات البيئية تعاني من ضعف التنسيق، وقلة الموارد المخصصة، وصعوبة تتبع التنفيذ الميداني.

الجزء الثاني من العينة **38,1%** عبّر بوضوح عن عدم الرضا، معتبراً أن المسؤولين لا يقومون بواجبهم تجاه البيئة. هذه النسبة المرتفعة نسبياً تعكس فجوة في الثقة المؤسساتية، حيث يرى الشباب أن الخطابات والاستراتيجيات لا تُترجم إلى إجراءات ملموسة أو تأثير مباشر على حياتهم اليومية، سواء فيما يتعلق بتلوث الهواء والماء، أو تدبير النفايات، أو توفير الفضاءات الخضراء. مثل هذه النتائج تعكس اتجاهاً عاماً نحو نقد السياسات العمومية.

في المقابل، تُظهر النسبة الصغيرة جداً من المشاركين الذين صرحوا بأن المسؤولين يقومون بواجبهم بشكل كافٍ أن هناك شريحة محدودة ترى جهوداً إيجابية، ربما مرتبطة بمشاريع محلية ناجحة أو مبادرات جهوية معينة، لكن هذه التجارب تبقى استثناءً أكثر من كونها قاعدة. وهو ما يُبرز محدودية انتشار الممارسات الجيدة على المستوى الوطني.

من الناحية الأكاديمية، يمكن القول إن هذه المعطيات تضعنا أمام ثلاث خلاصات أساسية: **أولاً**، الشباب يُقيّمون الأداء البيئي للمسؤولين بميزان النقد أكثر من ميزان الرضا. **ثانياً**، هناك إدراك متنامٍ للفجوة بين السياسات المعلنة والتنفيذ الواقعي. **ثالثاً**، يُطالب الشباب بشكل ضمني بحكامة بيئية أكثر نجاعة، تقوم على الشفافية والمساءلة والالتزام الفعلي.

الشكل 11: الممارسات اليومية للمواطن في الحفاظ على الموارد البيئية

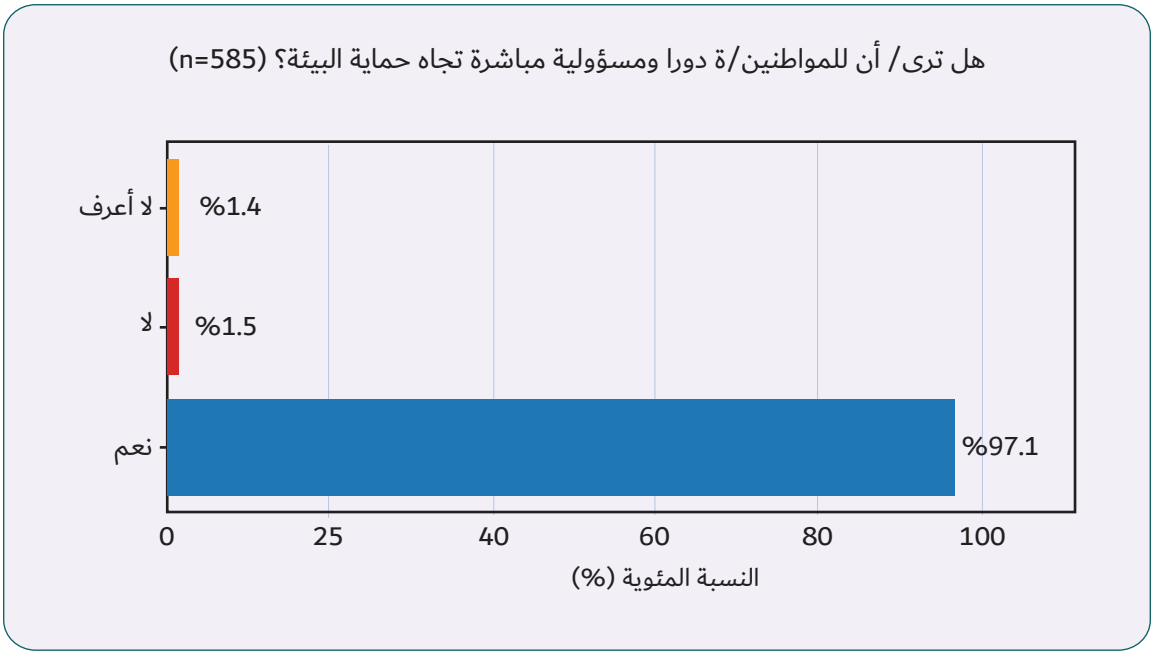

إنّ الغالبية الساحقة من الشباب المغربي ترى أنّ للمواطن دورًا مباشراً في حماية البيئة، حيث أجاب **97,1%** بـ "نعم"، مقابل نسب ضئيلة جداً اعتبرت العكس أو عبّرت عن عدم المعرفة. هذا الإجماع شبه الكلي يعكس وعياً قوياً لدى الشباب بأن مسؤولية حماية البيئة لا تقع فقط على عاتق المؤسسات الرسمية أو الفاعلين الجمعويين، بل تمتد لتشمل الأفراد وسلوكياتهم اليومية، بما يتماشى مع التوجه العالمي نحو تعزيز المواطنة البيئية(24).

هذه النتيجة تكشف عن تحول في إدراك القضايا البيئية، من كونها مسؤولية حكومية أو مؤسساتية إلى مسؤولية جماعية تشمل المواطن كعنصر محوري. فالممارسات الفردية المرتبطة بالفرز المنزلي للنفايات، الاقتصاد في استهلاك الماء والكهرباء، استعمال وسائل النقل المستدامة، والمشاركة في المبادرات المحلية، كلها تعبيرات عن "المواطنة البيئية" التي أدرجها الميثاق الوطني للتنمية المستدامة (2017) كأحد ركائز السياسات العمومية البيئية في المغرب(25).

دولياً، تُظهر هذه النتيجة انسجاماً مع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** التي أكدت أنّ الشباب في المنطقة العربية يميلون إلى إدراك أدوارهم المباشرة في حماية البيئة، لكنهم يطالبون بتمكين أكبر عبر التربية والتدريب والولوج إلى أدوات المشاركة(26). كما أشار تقرير الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)** إلى أنّ **70%** من التحديات البيئية في دول الجنوب مرتبطة بسلوكيات يومية يمكن تعديلها بفضل الوعي المواطن، ما يجعل الدور الفردي مكملاً وحاسماً لنجاح الجهود المؤسساتية(27).

إن نسبة **97%** تعكس أيضاً تطوراً ثقافياً يربط بين المواطنة والبيئة، حيث بات الشباب يعتبرون الالتزام البيئي جزءاً من ممارسة المواطنة الفاعلة. هذه النتيجة تفتح آفاقاً مهمة أمام السياسات العمومية: فمن جهة، تؤكد وجود استعداد مجتمعي للانخراط، ومن جهة أخرى، تكشف الحاجة إلى توفير منصات وقنوات عملية لتحويل هذا الاستعداد إلى التزام ملموس. بذلك يصبح المواطن، من منظور الشباب، الفاعل المركزي في المعادلة البيئية، في انسجام تام مع المقاربات الحديثة للتنمية المستدامة التي تجعل من البيئة مسؤولية مشتركة تبدأ بالفرد وتمتد إلى الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الشكل 12: الممارسات والسلوكات الشبابية الدالة على الحس بالمسؤولية البيئية

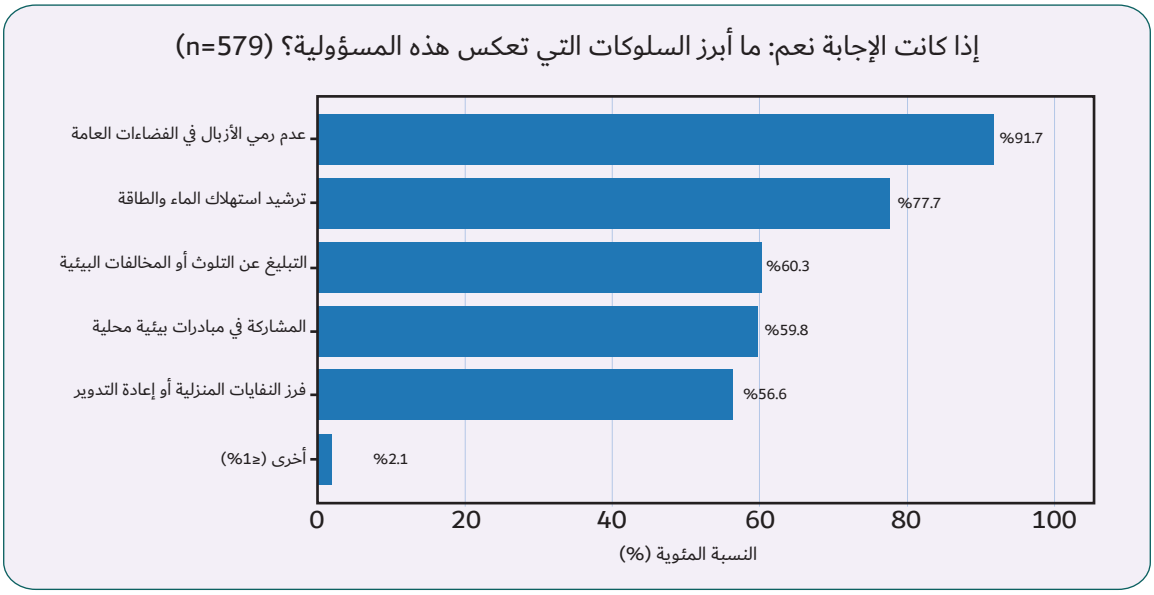

24 -UNDP, Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene, New York: UNDP, 2020, p. 102.

25 -المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتنمية المستدامة، الرباط: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، 2017، ص 15.

26 -UNDP, Youth and Climate Action in the Arab States, New York: United Nations Development Programme, 2021, p. 21.

27 -UNEP, Global Environment Outlook 6: Healthy Planet, Healthy People, Nairobi: United Nations Environment Programme, 2019, p. 85.

أكد الشباب عن أنماط متعددة من السلوكيات التي يعتبرها تجسيداً لمسؤولية المواطن في حماية البيئة. وقد تصدّر **عدم رمي الأزبال في الفضاءات العامة** بنسبة **91,7%** لائحة الممارسات الأكثر دلالة، ما يعكس تمثل الشباب لموضوع النظافة كقيمة جوهرية وشرط أولي لعيشٍ بيئي سليم. هذا الوعي يرتبط بمشكل وطني مزمن هو تدبير النفايات المنزلية، السلوك الثاني هو ترشيد استهلاك الماء والطاقة بنسبة **77,7%**، وهو ما يعكس وعياً بأزمة ندرة المياه التي أشار إليها تقرير البنك الدولي (2022)، الذي صنف المغرب ضمن أكثر الدول تعرضاً للإجهاد المائي، مع تأثيرات مباشرة على الزراعة والأمن الغذائي[28] كما يكشف إدراك الشباب لأهمية الاقتصاد في الطاقة عن تفاعلهم مع النقاش الوطني حول الانتقال الطاقي واستعمال الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي.

أما **فرز النفايات المنزلية أو إعادة التدوير**، فقد حصل على نسبة **56,6%**، ما يعكس وعياً متزايداً لدى الشباب بأهمية الاقتصاد الدائري. ورغم محدودية البنيات التحتية، فإن هذه النتيجة تبين أن الشباب يملكون استعداداً للسلوكيات البيئية الأكثر تقدماً، شريطة توافر الشروط المؤسسية.

كما اعتبر **60%** من المشاركين أن **التبليغ عن التلوث والمخالفات البيئية** سلوك يعكس مسؤولية المواطن، ما يدل على وعي متنامٍ بدور الرقابة الاجتماعية والمساءلة في حماية البيئة. ويتقاطع هذا التوجه مع مقتضيات **الميثاق الوطني للتنمية المستدامة (2017)**، الذي أكد على ضرورة إشراك المواطنين في تتبع وتنفيذ القوانين البيئية(29) . ويكشف هذا المعطى أن الشباب يتجاوزون البعد الفردي للسلوك البيئي إلى بعده الجماعي والمؤسساتي، حيث يصبح المواطن شريكاً في الرقابة وتطبيق القانون.

إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن **59,8%** من المستجوبين يعتبرون المشاركة في المبادرات المحلية مثل حملات التشجير والتنظيف سلوكاً أساسياً في حماية البيئة. هذه النسبة تكشف استعداد الشباب للانخراط في العمل الجماعي متى توفرت القنوات المناسبة، أما الأجوبة الفردية ذات النسب الضعيفة، فقد أبرزت أبعاداً إضافية مثل التربية البيئية للأجيال الصاعدة، منع الزراعات المهددة للموارد، أو محاربة البناء العشوائي. ورغم محدودية هذه الأصوات، إلا أنها تكشف عن وجود وعي نقدي يربط بين السلوكيات الفردية والإصلاحات الهيكلية، ما يوسع مفهوم المواطنة البيئية من المجال الشخصي إلى المجال السياسي والاقتصادي.

يمكن القول إن موضوع الشباب والبيئة يكشف عن صورة مزدوجة: من جهة، وعي متقدم ورغبة واضحة في المشاركة؛ ومن جهة أخرى، محدودية في الإمكانيات التي تحول دون تحويل هذا الوعي إلى التزام عملي مستدام. إن ردم هذه الفجوة يستلزم سياسات مندمجة تضع الشباب في صلب الاستراتيجيات البيئية، عبر إدماج التربية البيئية في التعليم، وتوسيع الشراكات بين الدولة والجماعات والمجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط الفعلي في الاقتصاد الأخضر. بذلك يصبح الشباب ليس مجرد مستقبل لنتائج السياسات البيئية، بل شريكاً أساسياً في صياغتها وتنفيذها ومراقبتها، بما يضمن الانتقال من الوعي إلى الممارسة، ومن المسؤولية الفردية إلى المواطنة البيئية الفاعلة.

29 -المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتنمية المستدامة، الرباط: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، 2017، ص 15.

المحور الرابع:
الهجرة والتنمية المستدامة

تُعتبر الهجرة والتنمية المستدامة من القضايا المترابطة بشكل وثيق في النقاشات الوطنية والدولية. فالهجرة لم تعد تُفهم فقط كحركة سكانية مرتبطة بالبحث عن فرص العمل أو تحسين مستوى العيش، بل تحولت إلى ظاهرة معقدة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي السياق المغربي، يبرز هذا الارتباط بشكل خاص نظراً لكون المغرب في آنٍ واحد بلد عبور واستقبال وإرسال للمهاجرين، الأمر الذي يجعله منخرطاً في ديناميات إقليمية ودولية تؤثر مباشرة على توجهاته التنموية.

على المستوى الاقتصادي، تشكل تحويلات المهاجرين أحد الموارد الأساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتُحسن أوضاع الأسر، حيث تمثل نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام. غير أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب النظر أبعد من هذا البعد المالي، عبر توجيه هذه الموارد نحو الاستثمار في مشاريع إنتاجية تسهم في خلق فرص الشغل وتعزيز العدالة الاجتماعية.

أما في الجانب الاجتماعي والثقافي، فإن المهاجرين يضطلعون بدور أساسي في نقل القيم والمعارف والخبرات بين بلد الأصل وبلدان الإقامة، مما يساهم في إثراء الرأسمال البشري الوطني. ومع ذلك، فإن غياب سياسات إدماج ناجعة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، يحد من الاستفادة الكاملة من هذه الطاقات ويُضعف مردوديتها التنموية.

وفي ما يتعلق بالبعد البيئي، فقد أصبحت التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية عوامل مؤثرة بشكل متزايد في قرارات الشباب بالهجرة، وهو ما يستدعي إدماج مفهوم "الهجرة البيئية" ضمن السياسات التنموية، باعتباره أحد مظاهر العلاقة المعقدة بين التغير المناخي والحركية السكانية.

الشكل 13: تمثلات الشباب حول الهجرة خارج المغرب

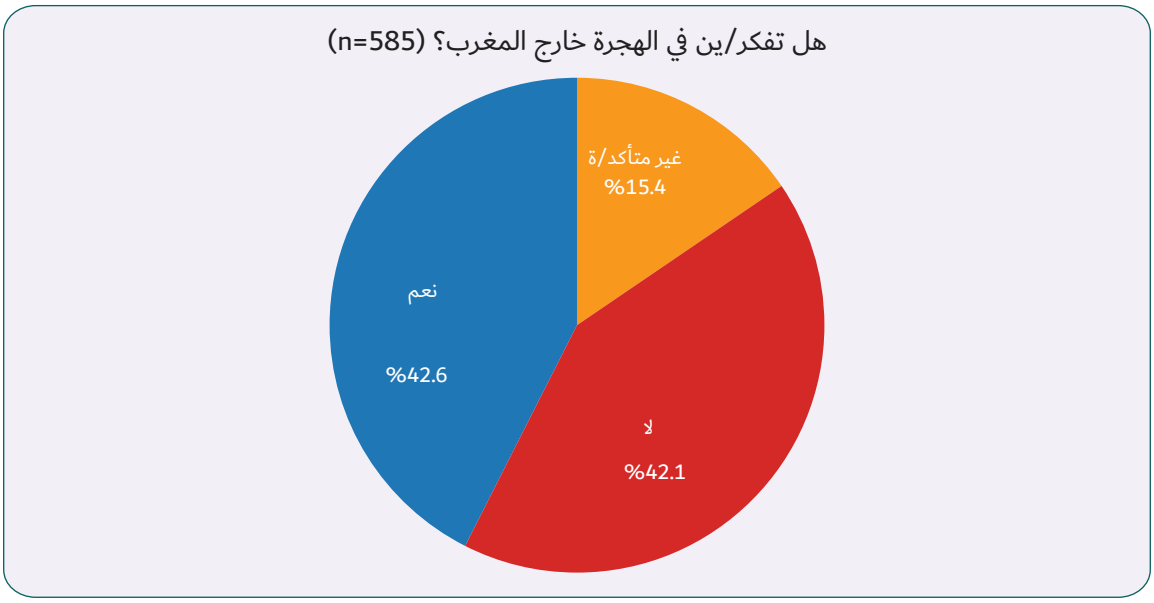

إن نية الهجرة لدى الشباب المغربي منقسمة تقريباً إلى نصفين؛ حيث عبّر **42,6%** عن رغبتهم في الهجرة، مقابل **42,1%** لا يفكرون في ذلك، فيما ظل 15,4% في موقع متردد. هذه الأرقام تعكس صورة مركّبة: فهي تؤكد أن الهجرة خيار جذاب لشريحة واسعة من الشباب، وتكشف أن نسبة مهمة ترى إمكانية العيش داخل الوطن. ويشير الباروميتر العربي إلى أنّ الفئات الأكثر ميلاً للهجرة هم الذكور وذوو التعليم الجامعي، ويرتبط ذلك أساساً بالضغوط الاقتصادية(30).

30 -الباروميتر العربي، تقرير استطلاعات الرأي العام، المغرب – الدورة الثامنة (2023)، برينستون: مؤسسة الباروميتر العربي، ص 25.

ترتبط هذه الرغبة أيضاً باختلالات سوق الشغل، حيث ما تزال معدلات البطالة مرتفعة خصوصاً لدى حاملي الشهادات العليا. ويؤكد تقرير **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** لسنة 2024 أنّ هذه الفئة تعاني من ضعف الملاءمة بين التكوين ومتطلبات سوق العمل، مما يجعل خيار الهجرة وسيلة لتجاوز البطالة.

ومع ذلك، تُظهر بيانات **المندوبية السامية للتخطيط** أنّ الرغبة في الهجرة لا تعني بالضرورة انتقالاً فعلياً، إذ تكشف نتائج المسح الوطني حول الهجرة الدولية أنّ المسارات تبقى معقدة وتخضع لشروط قانونية ومالية، كما أنّ المغرب أصبح كذلك محطة عبور أو مجالاً لإعادة التوطين، وليس فقط بلد مغادرة(31).

تتداخل الأبعاد البيئية أيضاً في تشكيل هذه النوايا؛ فقد بيّن البنك الدولي في تقريره حول المناخ والتنمية بالمغرب 2022 أنّ الإجهاد المائي والجفاف المتكرر يؤديان إلى هشاشة اقتصادية في الوسط القروي، ويضعفان فرص الشغل في القطاع الفلاحي، ما يعزز التفكير في الهجرة كخيار بديل(32). في المقابل، تكشف النتائج عن وجود نسبة **42,1%** من الشباب الذين لا يفكرون في الهجرة، وهي نسبة مهمّة تدل على أنّ هناك ثقة نسبية في إمكانية تحسين الوضع داخل البلاد. ويُظهر البارومیتر العربي (2024) أنّ هذه الفئة ترتبط عادةً بعوامل مثل الروابط العائلية القوية، أو الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، أو التفاؤل بإمكانات الإصلاح(33).

أما الوجهات المفضلة فتتجه نحو بلدان الشمال ذات الدخول المرتفعة والأنظمة التعليمية والصحية المتقدمة، خصوصاً كندا وأوروبا الغربية. وتُبرز **المنظمة الدولية للهجرة (IOM)** أنّ هذه الاختيارات تحكمها فروق الأجور، وفرص العمل، والعوامل الثقافية واللغوية، إضافة إلى وجود جاليات مغربية بالخارج(34).

ورغم قوة الرغبة في الهجرة، فإن بعض الشباب يُظهر استعداداً للعودة إذا توفرت ظروف عمل مناسبة وضمانات للاعتراف بمؤهلاتهم، وهو ما يجعل من سياسات استقطاب الكفاءات المغربية بالخارج أداة أساسية للحد من استدامة نزعة الرحيل(35).

الشكل 14: الدوافع وراء الهجرة

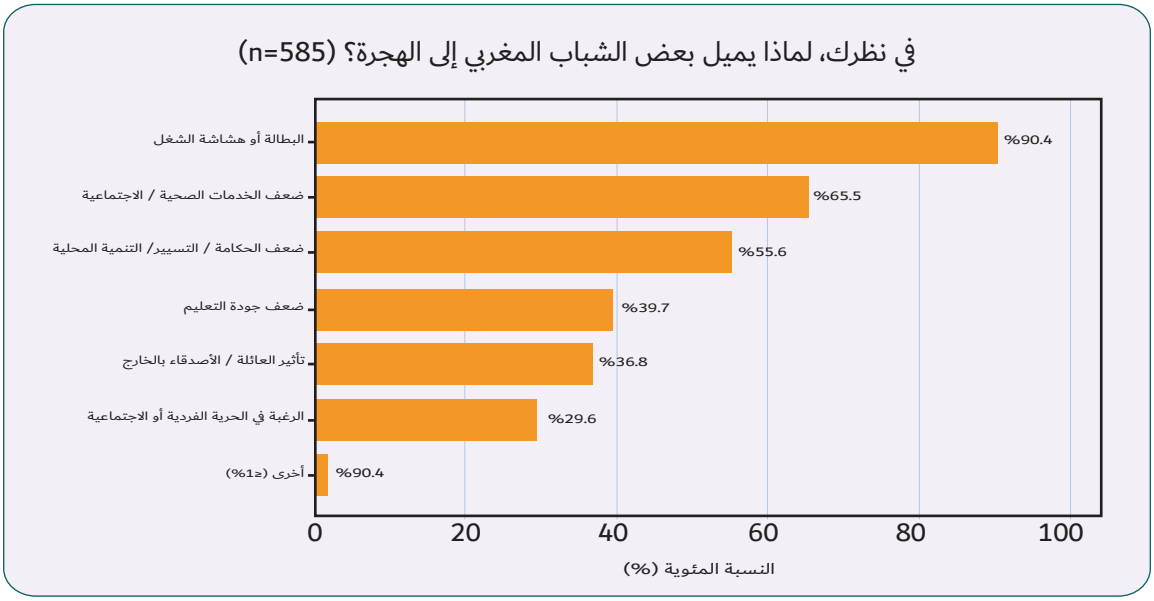

31 - المندوبية السامية للتخطيط، المسح الوطني حول الهجرة الدولية، الرباط، 2021، ص15.

32 - البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية في المغرب ، واشنطن: البنك الدولي، 2022، ص25.

33 - البارومیتر العربي، الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الموجة الثامنة (2024)، برينستون: مؤسسة البارومیتر العربي، ص 30.

34 -المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، التقرير العالمي للهجرة 2024: لمحة إقليمية عن شمال إفريقيا، جنيف، 2024، ص 112.

35 -المندوبية السامية للتخطيط، ملف إحصائي حول الهجرة الدولية، الرباط، 2022، ص 7.

يتضح من السؤال أن الهجرة بالنسبة لجزء كبير من الشباب المغربي ليست مجرد خيار فردي عابر، بل تعبير عن أزمة بنيوية متعددة الأوجه. إذ تبوأت **البطالة أو هشاشة الشغل** المركز الأول بنسبة **90,4%**، وهي نسبة تكشف أن سوق العمل المحلي أصبح عاجزاً عن تلبية تطلعات الشباب. هذا العجز يرتبط، من زاوية سوسيولوجية، بضعف قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب عمل كافية ومستقرة، لكنه يرتبط أيضاً بالتصورات الاجتماعية التي تجعل من الوظيفة المستقرة أساساً للكرامة والاعتراف الاجتماعي. فالشاب العاطل لا يفقد فقط دخله، بل يشعر بأنه خارج دائرة الفاعلية الاجتماعية، مما يعمّق لديه الرغبة في البحث عن فضاء بديل يمنحه الاعتراف والاندماج.

أما المرتبة الثانية فاحتلتها **ضعف الخدمات الصحية والاجتماعية** بنسبة **65,5%**. هذه النسبة العالية تشير إلى أن قرار التفكير في الهجرة لا يقوم على العمل وحده، بل يشمل تقييم السياسات العمومية ككل. فالشباب اليوم ينظرون إلى الخدمات الصحية والتعليمية كمعيار أساسي لجودة الحياة. وعندما يواجهون عراقيل في الحصول على علاج جيد أو يلمسون هشاشة البنيات الصحية، فإن ذلك يعزز شعورهم بأن بلداناً أخرى قد تمنحهم حياة أكثر استقراراً. البعد السيكولوجي هنا يتمثل في الإحساس بعدم الأمان الاجتماعي: إذ يُنظر إلى الهجرة كضمانة لعيش آمن تحميه دولة قادرة على الاستجابة لاحتياجات الفرد الأساسية.

في السياق نفسه، برز **ضعف جودة التعليم** بنسبة **39,7%.** هذه النتيجة لا يمكن فصلها عن النموذج التعليمي الذي يعاني من مشاكل بنيوية مثل الاكتظاظ وضعف الملاءمة مع سوق العمل. بالنسبة للشباب، لا يمثل التعليم مجرد مرحلة دراسية، بل استثماراً في المستقبل. وعندما يشعرون أن هذا الاستثمار لا يحقق المردودية المرجوة، تتولد لديهم الرغبة في البحث عن تكوين بديل بالخارج. ومن الناحية السيكولوجية، ينعكس هذا في فقدان الثقة بالآفاق المحلية واستبدالها بأفق عالمي أكثر جاذبية.

من جهة أخرى، شكّل **غياب العدالة المجالية والتنمية المحلية سبباً للهجرة** بنسبة **55,6%**. هذه النسبة تؤكد أن التفاوتات بين الجهات تُترجم إلى تفاوتات في فرص الحياة. فالمناطق البعيدة عن الأقطاب الحضرية الكبرى تعاني من ضعف الاستثمارات والبنيات التحتية، مما يدفع شبابها إلى التفكير في الانتقال ليس فقط داخلياً نحو المدن الكبرى، بل خارجياً نحو دول أكثر عدلاً في توزيع الموارد. من منظور سوسيولوجي، هذا يعكس شعوراً بالإقصاء المجالي وبأن الانتماء إلى مناطق معينة يشكل عائقاً أمام الترقي الاجتماعي، وبالتالي يصبح الخروج منها، عبر الهجرة الدولية، وسيلة لإعادة التوازن.

أما **الرغبة في الحرية الفردية والاجتماعية** التي عبّر عنها **29,6%** فهي دافع من طبيعة مختلفة، إذ تشير إلى أن الهجرة ليست دوماً هروباً من العجز الاقتصادي أو الخدماتي، بل أيضاً بحثاً عن فضاء يسمح للشباب بالتعبير عن هويتهم وقيمهم بحرية. هنا يبرز البعد السيكولوجي بقوة: فالشباب يتطلعون إلى مجتمعات تمنحهم مساحة أكبر للاستقلالية، سواء في اختياراتهم الثقافية أو في أنماط عيشهم اليومية. هذه الرغبة قد لا تكون شاملة، لكنها تكشف عن تحولات عميقة في علاقة الشباب بالقيم السائدة محلياً، وعن رغبتهم في تجاوز الحدود الثقافية والاجتماعية.

وأخيراً، جاء **تأثير الأصدقاء أو الأقارب بالخارج** بنسبة **36,8%**، وهو مؤشر على قوة الروابط الاجتماعية في تشكيل القرارات الفردية. فالهجرة لا تُبنى على قرار عقلاني بحت، بل تتأثر أيضاً بما يسمعه الشاب من تجارب أقاربه، وما يراه من نجاحات تحققها شبكات المهاجرين. في هذا السياق، تصبح الهجرة "عدوى اجتماعية" تنتقل من فرد إلى آخر، مدعومة بالصور الإيجابية التي ينقلها المهاجرون عن بلدان الاستقبال. هذا البعد يوضح أن قرار الهجرة ليس فردياً فقط، بل هو نتاج ديناميات جماعية وعائلية.

إن تجميع هذه العوامل يكشف أن دوافع الشباب نحو الهجرة متشابكة ومعقدة: فهي تمتد من البحث عن عمل كريم، إلى السعي وراء خدمات ذات جودة، إلى الرغبة في عدالة مجالية، وصولاً إلى تطلعات ثقافية ونفسية نحو الحرية. لذلك يمكن القول إن قرار الهجرة يمثل لحظة تراكم لمجموعة من الإحباطات والتطلعات معاً: إحباطات ترتبط بالواقع المحلي، وتطلعات تتجه نحو الخارج باعتباره بديلاً واعداً.

الشكل 15: هجرة الكفاءات وانعكاساتها على التنمية

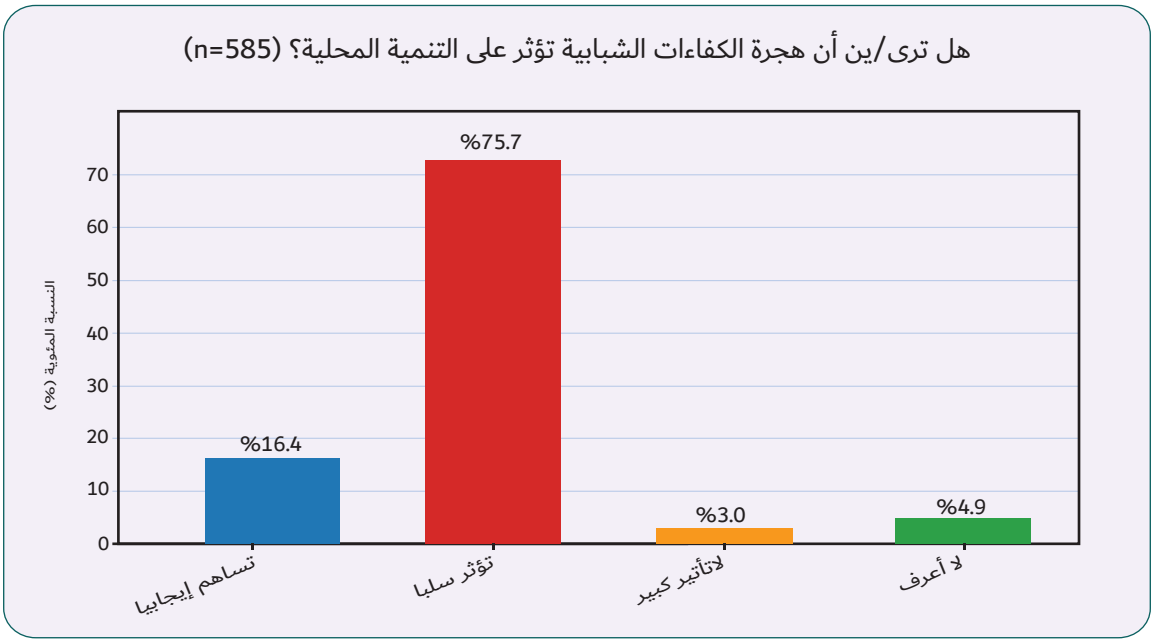

اشارت أغلبية ساحقة من الشباب المغربي أن هجرة الكفاءات تؤثر سلباً على التنمية المحلية بنسبة **75,7%**، بينما يعتبر **16,4%** أنها تساهم إيجابياً من خلال التحويلات المالية ونقل المعارف، في حين يرى 3,3% أنها لا تؤثر كثيراً، و4,6% صرحوا بعدم امتلاكهم موقفاً واضحاً. هذه الأرقام تعكس وعي الشباب بطبيعة الظاهرة باعتبارها مزدوجة، لكنها في الغالب تُقرأ كخسارة للتنمية المحلية، نظراً لاستنزافها للرأسمال البشري المؤهل.

في البعد الاقتصادي، يتجلى أثر الهجرة السلبية أساساً في فقدان اليد العاملة المؤهلة والمهارات التقنية التي تحتاجها قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي. غياب هذه الكفاءات يضعف مردودية المؤسسات المحلية ويؤدي إلى فجوة بين حجم الاستثمارات المنجزة وحجم الموارد البشرية القادرة على تسييرها. كما أن خسارة الطاقات الشابة المدربة تعني إهداراً لاستثمارات الدولة في تكوينها، إذ تتحمل المالية العمومية كلفة التكوين بينما تجني دول الاستقبال عوائد هذا الاستثمار. ومن هذا المنظور، يرى الشباب أن هجرة الأدمغة تعمّق التبعية الاقتصادية وتؤخر فرص التنمية.

أما في البعد الاجتماعي، فالهجرة الواسعة للكفاءات تؤثر في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. فحين يغادر الأطباء والمهندسون والباحثون، يتفاقم عجز القطاعات الاجتماعية والخدماتية عن تلبية الطلب المحلي، ما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسساتهم، وبالتالي تنامي مشاعر الإحباط. ويترجم الشباب ذلك في قناعتهم بأن هجرة الأطر ليست مجرد تنقل أفراد، بل نزيف جماعي يُضعف المجتمع بأسره. في المقابل، هناك فئة صغيرة تعتبر أن للهجرة أثراً إيجابياً يتمثل في التحويلات المالية التي تساعد على تحسين مستوى عيش الأسر، أو في عودة بعض المهاجرين بخبرات جديدة. إلا أن هذه الفئة تظل أقلية، لأن الشباب يضعون في الميزان حجم الخسائر البشرية مقارنة بالعوائد المالية.

تطرح الظاهرة إشكاليات أعمق مرتبطة بالتماسك الاجتماعي والهوية الجماعية. هجرة الكفاءات غالباً ما تُفرغ النسيج المحلي من نخبها، ما يضعف دينامية المشاركة في التنمية الترابية، ويؤدي إلى خلل في توزيع الأدوار المجتمعية. الشباب الذين تبنوا موقفاً سلبياً عبّروا عن إدراكهم لغياب القدوة في المجتمع؛ فحين يرى الجيل الصاعد أن الأطر الناجحة تهاجر، يترسخ لديه انطباع بأن النجاح مرهون بالرحيل، مما يغذي حلقة مفرغة من نزعة الخروج الجماعي. هذا البعد يعكس أزمة ثقة متبادلة: ثقة الشباب في مؤسساتهم التي لا توفر شروط البقاء، وثقة المؤسسات في قدرتها على الحفاظ على طاقاتها.

من الناحية السيكولوجية، تعكس نتائج الاستطلاع شعوراً متناقضاً لدى الشباب: فمن جهة، إدراك مرير للخسارة الناتجة عن هجرة الكفاءات، ومن جهة أخرى، نوع من القبول الواقعي بأن الهجرة قد توفر للفرد فرصاً أفضل. هذا التناقض يُترجم إلى ازدواجية في المواقف: إدانة الظاهرة كمجتمع، وتبنّيها كخيار فردي. وهنا يظهر أن الهجرة ليست فقط قراراً اقتصادياً، بل أيضاً استجابة نفسية للإحباط من الوضع المحلي وتطلّعاً لتحقيق الذات في فضاءات أرحب.

إجمالاً، تؤكد هذه المعطيات أن الشباب المغربي واعٍ بأن هجرة الكفاءات تمثل نزيفاً حاداً للتنمية المحلية، ليس فقط بسبب خسارة الموارد البشرية، ولكن أيضاً بسبب الانعكاسات الرمزية والاجتماعية التي تتركها. غير أن جزءاً منهم يعترف بوجود جوانب إيجابية، مثل التحويلات المالية ونقل المهارات، لكنها تظل محدودة مقارنة بحجم الخسارة. وبذلك، ينظر الشباب إلى الظاهرة باعتبارها سيفاً ذا حدين: يمكن أن تكون رافعة للتنمية إذا أُحسن استثمارها من خلال سياسات إدماجية تربط المهاجرين ببلدهم، لكنها في غياب هذه السياسات تبقى تهديداً مباشراً للاستقرار والتنمية.

خلاصة القول إن الهجرة الشبابية للكفاءات في نظر المستجوبين ليست مجرد حركة سكانية، بل قضية هيكلية تمس صميم التنمية المحلية. ويكشف هذا الوعي عن تطلع الشباب إلى رؤية سياسات عمومية أكثر جرأة وابتكاراً قادرة على خلق بيئة جاذبة للاحتفاظ بالكفاءات، وفي الوقت نفسه تعبئة طاقات المهاجرين للاستثمار في بلدهم. وهو ما يعني أن مواجهة الظاهرة لا تكمن فقط في الحد منها، بل في تحويلها إلى فرصة استراتيجية للتنمية من خلال تقوية الروابط بين الداخل والخارج، وفتح قنوات للتعاون تعطي للهجرة معنىً تكاملياً بدل أن تظل عبئاً مستمراً على الحاضر والمستقبل.

المحور الخامس:

المقاولة وريادة الأعمال

تُعد المقاولة وريادة الأعمال من أبرز المحركات المحورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. فالمقاولة لم تعد تُختزل في كونها مجرد وحدة إنتاجية أو تجارية، بل تحولت إلى مجال للإبداع والابتكار، ومنصة لخلق القيمة المضافة وتوليد فرص الشغل، خصوصاً في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق الشغل.

في السياق المغربي، اكتسبت ريادة الأعمال بعداً استراتيجياً لمواجهة تحديات البطالة، خاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات العليا. وقد بادرت الدولة إلى إطلاق برامج ومشاريع متعددة لدعم المقاولات الناشئة وتيسير الولوج إلى التمويل، من أبرزها برنامج **"انطلاقة"**، فضلاً عن تشجيع حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار التي توفر المواكبة التقنية والتأهيل والتدريب.

اجتماعياً، تتيح ريادة الأعمال إمكانيات واسعة لتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء، من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية، وتطوير مشاريع قادرة على الاستجابة لحاجيات محلية في مجالات متنوعة مثل الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، والاقتصاد الأخضر.

إن نشر ثقافة المقاولة يتطلب تغييراً عميقاً في الذهنيات السائدة، يقوم على تجاوز منطق انتظار التوظيف في القطاع العام، وترسيخ قيم المسؤولية الفردية، الابتكار، المخاطرة المحسوبة، والاعتماد على الذات. ومع ذلك، ما تزال منظومة المقاولة وريادة الأعمال في المغرب تواجه جملة من التحديات، أبرزها تعقيد المساطر الإدارية، صعوبة الولوج إلى التمويل، محدودية البنى التحتية الداعمة (كالحاضنات ومراكز البحث والابتكار)، وضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص (الدولة، الجماعات الترابية، الجامعات، والقطاع الخاص).

وعليه، فإن تعزيز موقع المقاولة وريادة الأعمال كرافعة للتنمية يستوجب تبني سياسات عمومية أكثر تكاملاً واندماجاً، ترتكز على المواكبة المستمرة، تبسيط الإجراءات، ربط التمويل بالتكوين والتأهيل، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، بما يجعل المقاولة أداة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الشكل 16: المشاريع الفردية والمبادرات الريادية للشباب

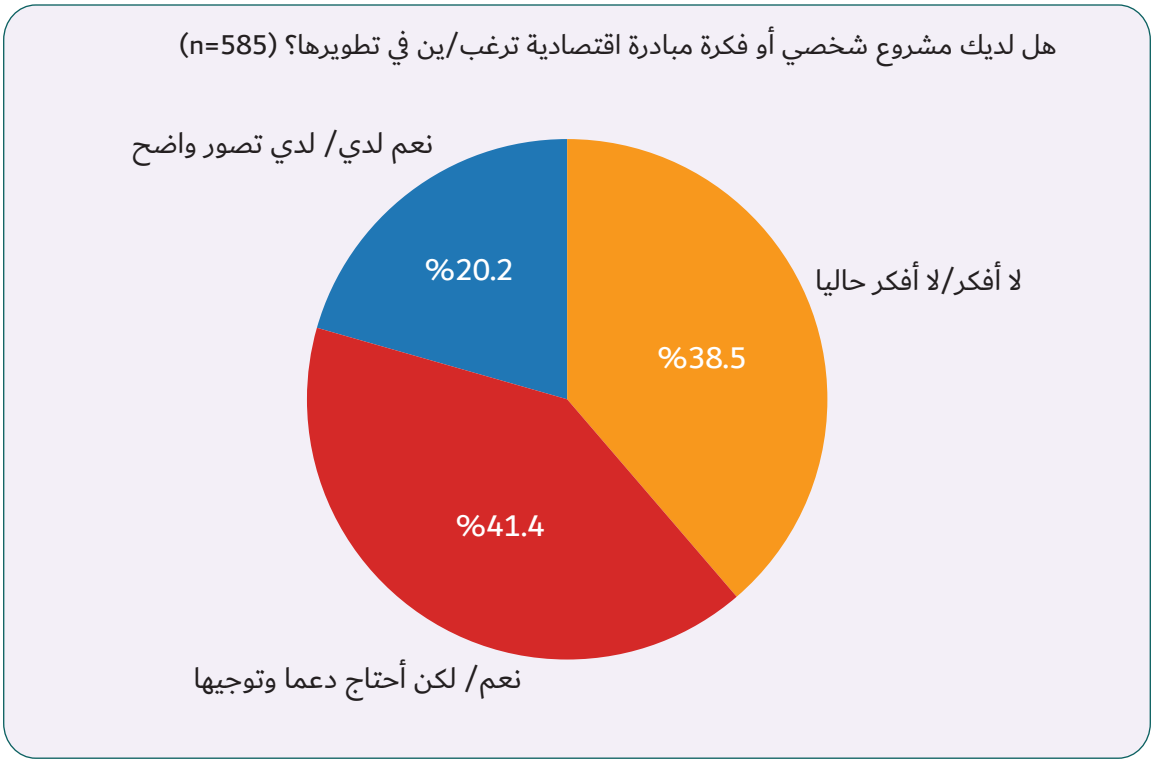

توضح البيانات الميدانية أن الشباب المغربي ينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية فيما يتعلق بامتلاك مشاريع شخصية أو أفكار لمبادرات اقتصادية. الفئة الأولى، التي تمثل **20,2%**، عبّرت بوضوح عن امتلاكها لمشاريع أو أفكار محددة المعالم، مع تصور واضح لأهدافها وآليات تنفيذها. الفئة الثانية، وهي الأكبر بنسبة **41,4%**، صرحت بامتلاكها لأفكار أو مشاريع لكنها في حاجة ماسة إلى دعم وتوجيه ومواكبة مؤسساتية. أما الفئة الثالثة، بنسبة 38,5%، فقد عبرت عن غياب الرغبة أو التفكير حالياً في المبادرات الاقتصادية.

هذا التوزيع يعكس وجود دينامية إبداعية لدى الشباب، لكنها غير متكافئة من حيث الجاهزية والقدرة على الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التنفيذ. الفئة الأولى التي تمتلك مشاريع واضحة تمثل الطليعة الريادية، وهي دليل على أن جزءاً من الشباب المغربي يتمتع بقدرات ابتكارية واستعداد للمجازفة، ويرى في ريادة الأعمال سبيلاً لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والمساهمة في التنمية المحلية.

الفئة الثانية، التي تمثل أكبر نسبة **41,4%**، تكشف عن معضلة مؤسساتية تتعلق بغياب المرافقة. هؤلاء الشباب يمتلكون مشاريع أو أفكاراً أولية، لكنهم يفتقرون إلى الأدوات العملية لتطويرها. يمكن اعتبار هذه الفئة بمثابة "مخزون إمكانيات" غير مُستثمَر بعد، حيث أن التدخل المؤسساتي عبر التكوين والدعم التقني والمالي قد يحول هذه الأفكار إلى مشاريع قائمة. ومن هنا، يصبح دور الدولة والمجتمع المدني أساسياً في توفير المواكبة.

أما الفئة الثالثة، التي بلغت نسبتها **38,5%**، فهي تعكس مستوى من العزوف أو التردد عن التفكير في المبادرات الاقتصادية. هذا العزوف قد يرتبط بعدة عوامل، منها الثقافة الاجتماعية التي لا تزال تميل إلى تفضيل الوظيفة العمومية باعتبارها رمزاً للاستقرار، ومنها كذلك المخاطر المرتبطة بالمقاولات الصغيرة التي غالباً ما تواجه عراقيل بيروقراطية وتمويلية. هذا الوضع يُظهر أن غياب الثقة في المنظومة الاقتصادية يشكل عائقاً نفسياً أمام فئة واسعة من الشباب، ويجعلها تختار الامتناع عن التفكير في المبادرة بدلاً من المغامرة غير المحسوبة.

إن هذه النتائج مجتمعة تكشف عن ثلاث مستويات من الاستعداد: فئة جاهزة للانطلاق، فئة في حاجة إلى دعم، وفئة مترددة أو عازفة. ومن الناحية الأكاديمية، يمكن القول إن نجاح السياسات الموجهة للشباب رهين بالقدرة على التعامل مع كل مستوى على حدة: تعزيز فرص التمويل والولوج إلى الأسواق للفئة الأولى، توفير التكوين والمواكبة للفئة الثانية، والعمل على تغيير الثقافة الاقتصادية وتحفيز الثقة للفئة الثالثة.

يمكن قراءة هذه النتائج كدليل على وجود علاقة معقدة بين الشباب والدولة في مجال الاقتصاد. فالشباب لا يرفضون فكرة المبادرة الاقتصادية، لكنهم يشترطون وجود بيئة آمنة وشفافة تسمح لهم بالمجازفة. هذا ما يفسر ارتفاع نسبة الذين يملكون أفكاراً لكنهم يحتاجون إلى دعم **41,4%**، وهو مؤشر على أن المعضلة ليست في غياب الإرادة أو الكفاءة، وإنما في ضعف الوسائط المؤسساتية التي كان من المفروض أن تُسهل الانتقال من الفكرة إلى المشروع.

كما أن ارتفاع نسبة العزوف **38,5%** يطرح إشكاليات تتعلق بالثقة والتمثلات الذهنية. فالعزوف ليس مجرد رفض لفكرة المقاولة، بل هو انعكاس لوعي جماعي بأن بيئة الأعمال قد لا تكون مشجعة، وأن المخاطر أكبر من المكاسب المحتملة. هنا تبرز الحاجة إلى إدماج الشباب في ثقافة المقاولة عبر التربية والتكوين منذ المراحل الدراسية الأولى، حتى تصبح المبادرة خياراً طبيعياً وليس استثناء.

من زاوية سيكولوجية، يمكن القول إن الفئة الأولى تمثل الشباب ذوي الشخصية الريادية القادرة على المجازفة، بينما الفئة الثانية تمثل الشباب الطموح الذي يفتقر إلى الدعم النفسي والمؤسساتي، أما الفئة الثالثة فتمثل الشباب الذين تغلب عليهم نزعة التحفظ والبحث عن الأمان. وهذا التوزيع يعكس تنوع شخصية الشباب المغربي وتعدد استجاباتهم للبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

إجمالاً، تكشف هذه النتائج أن الشباب المغربي يتوفر على إمكانات إبداعية مهمة، لكنها لا تزال تحتاج إلى بيئة مؤسساتية داعمة. فإذا استطاعت السياسات العمومية أن توفر شروط الدعم والتمويل والتأطير، فإن نسبة 41,4% التي تملك أفكاراً لكنها في حاجة إلى مواكبة يمكن أن تتحول إلى مشاريع قائمة، مما سيحدث أثراً كبيراً على التنمية المحلية والاقتصاد الوطني. أما إذا استمر ضعف الثقة وغياب المواكبة، فإن هذه الطاقات ستظل غير مستثمرة، وسيستمر جزء من الشباب في العزوف عن المبادرة، مفضلاً الهجرة أو البحث عن الاستقرار في قطاعات تقليدية.

الشكل 17: التحديات والإكراهات المرتبطة بتنفيذ المشاريع الشبابية

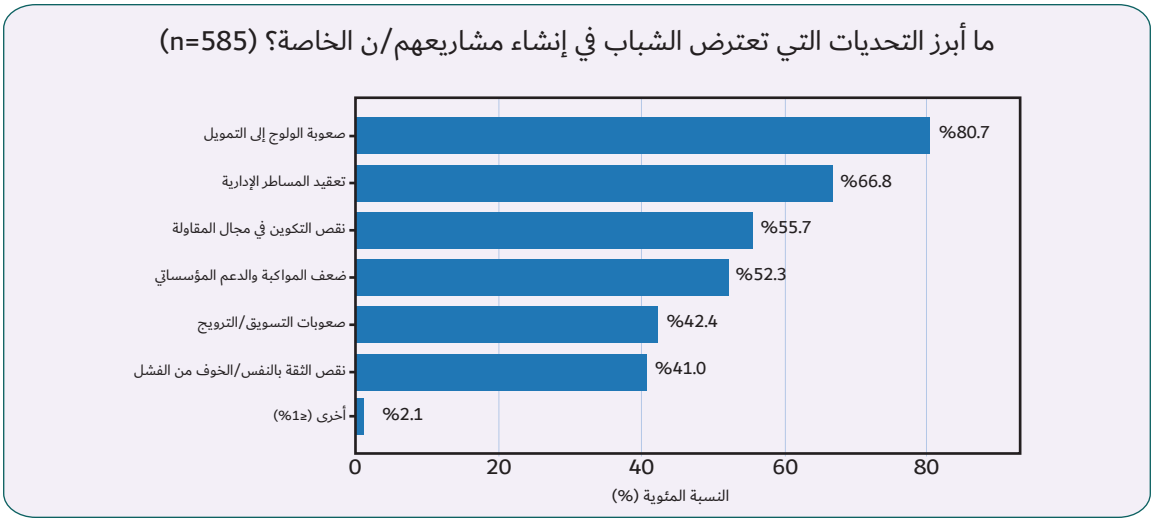

تبين البيانات أن أبرز العراقيل التي تعترض الشباب المغربي عند محاولتهم إنشاء مشاريعهم الخاصة. تكمن في الولوج إلى التمويل، حيث صرّح **80,7%** من الشباب بأن هذا العائق هو الأكثر حضوراً. التمويل يمثل المدخل الأساسي لأي مشروع، وبدونه يبقى كل تصور أو فكرة مجرد طموح غير قابل للتحقق. المشكلة هنا ليست فقط في قلة الموارد المالية، بل أيضاً في صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، حيث تشترط المؤسسات ضمانات يعجز الشباب عن توفيرها. هذا الوضع يخلق مفارقة واضحة: الشباب لديهم الرغبة في انجاز المشاريع، لكن غياب التمويل يحرمهم من الانطلاقة. وقد أكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن العراقيل المالية تظل العائق الأكثر حضوراً أمام الشباب المقاول، وأن الأدوات التمويلية المتاحة تظل معقدة وصعبة الولوج[36] .

يأتي بعد ذلك تحدي تعقيد المساطر الإدارية بنسبة **66,8%**. البيروقراطية تُعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه المقاولات الناشئة، خاصة الصغيرة جداً. فإجراءات تأسيس مشروع تتطلب وقتاً طويلاً وملفات متعددة ومروراً بعدة إدارات. هذه التعقيدات تستهلك جزءاً مهماً من طاقة الشباب الذين يجدون أنفسهم غارقين في الإجراءات بدل الانشغال بتطوير مشاريعهم. في هذا الإطار، يمكن اعتبار البيروقراطية عائقاً غير مباشر لكنه بالغ التأثير، إذ تؤدي إلى إبطاء عجلة المبادرة وتغذية الشعور بالإحباط. وقد أشار **Jean-Michel Saussois** إلى أن ثقل الإجراءات الإدارية يمثل "تكلفة خفية" على المقاولات الصغيرة حيث يستهلك وقتاً وجهداً كان من المفروض أن يُستثمر في تطوير المشروع[37] .

العائق الثالث يتمثل في نقص التكوين في مجال المقاولة **55,7%** يشير هذا المعطى إلى فجوة كبيرة بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل والمبادرة. فالتكوين الأكاديمي غالباً ما يركز على الجانب النظري،

36 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مذكرة حول الشباب والتنمية: مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي، الرباط، 2018، ص 22.

37 -Saussois, Jean-Michel, Sociologie de l'entreprise, Paris: PUF, 2012, p101.

في حين يحتاج المقاول الشاب إلى مهارات عملية تشمل إعداد دراسات الجدوى، التسويق، التسيير المالي، والتعامل مع المخاطر.

غياب هذه المهارات يجعل الشباب يدخلون تجربة المقاولة بوعي ناقص، مما يضاعف احتمالات الفشل. وقد شدّد **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** في تقريره لسنة 2019 حول إدماج الشباب عن طريق الثقافة على أهمية التكوين والمواكبة في بناء قدرات الشباب المقاول(38) .

أما **ضعف المواكبة والدعم المؤسساتي** فقد أشار إليه **52,3%** من المستجوبين. وهنا يبرز خلل آخر: فحتى حين ينجح بعض الشباب في الحصول على التمويل وتجاوز المساطر، فإنهم يفتقرون إلى الدعم المستمر في المراحل اللاحقة. المواكبة ليست مجرد خطوة أولية، بل هي عملية مستمرة تشمل الاستشارة القانونية، الدعم التقني، والتكوين المستمر. غياب هذا النوع من الدعم يجعل المقاولات الصغيرة عرضة للهشاشة والانهيار عند أول أزمة. هذا الوضع ينسجم مع ما خلصت إليه **Cour des Comptes** التي انتقدت قصور مواكبة المقاولات الناشئة في غياب متابعة دورية فعّالة(39) .

العنصر النفسي برز بدوره بوضوح: فقد أشار **41%** من الشباب إلى أن الخوف من الفشل يمثل عائقاً رئيسياً. هذا المعطى يعكس البعد الثقافي والاجتماعي للمقاولة في المغرب، حيث يُنظر إلى الفشل في المشروع كوصمة اجتماعية وليس كمرحلة طبيعية في مسار التعلم. هذه العقلية تجعل الشباب أكثر تحفظاً وأقل استعداداً للمخاطرة. بينما في ثقافات أخرى يُعتبر الفشل تجربة تُبنى عليها النجاحات اللاحقة.

أخيراً، فإن **42,4%** من الشباب ربطوا التحديات بضعف التسويق والتوزيع. فالمقاولة الصغيرة لا تواجه فقط مشكل التمويل، بل تعجز أيضاً عن الوصول إلى الأسواق وتوسيع قاعدة زبنائها. الأسواق غالباً ما تكون محتكرة أو يصعب الولوج إليها، ما يجعل المقاولات الصغيرة عاجزة عن المنافسة. كما أن ضعف البنية التحتية التجارية، وغياب استراتيجيات تسويق فعّالة، يحدّان من قدرة الشباب على ضمان استمرارية مشاريعهم.

إجمالاً، يتضح أن التحديات التي تعترض الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة متشابكة ومترابطة: غياب التمويل يعوق الانطلاقة، تعقيد المساطر يبطئ التقدم، نقص التكوين يضعف القدرات، غياب المواكبة يزيد من احتمالات الفشل، والعوائق النفسية والاجتماعية تقلل من الاستعداد للمجازفة. كل ذلك يجعل من إنشاء المقاولة بالنسبة للشباب عملية محفوفة بالمخاطر، ويُفسر نسب الفشل المرتفعة في السنوات الأولى من حياة المشاريع الصغيرة.

الشكل 18: آليات الاستفادة من فرص الدعم والتمويل

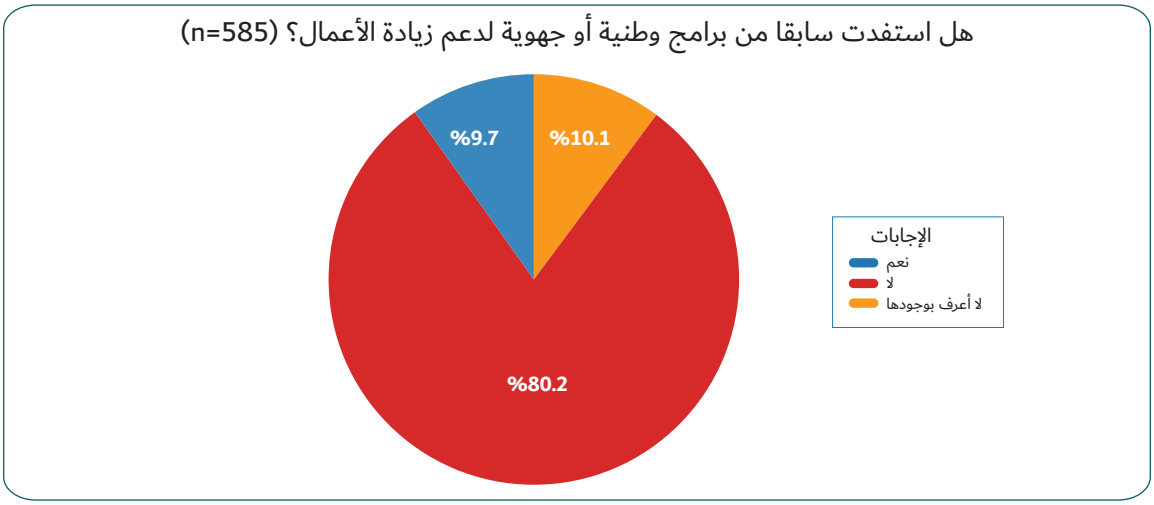

38 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج الشباب عن طريق الثقافة، الرباط، 2019، ص17.

39- Cour des Comptes, Les dispositifs de soutien aux jeunes entrepreneurs, Paris: Rapport Public, 2019, p. 55.

تفيد المؤشرات أن نسبة ساحقة من الشباب المغربي **80,2%** لم يسبق لهم أن استفادوا من أي برنامج وطني أو جهوي مخصص لدعم ريادة الأعمال. في المقابل، لا تتجاوز نسبة المستفيدين **9,7%**، بينما عبر **10,1%** عن عدم معرفتهم أصلاً بوجود مثل هذه المبادرات. هذه الأرقام تكشف عن فجوة حادة بين الخطاب السياسي والمؤسساتي الذي يركز على تعزيز المقاولة الشبابية، وبين الاستفادة الفعلية لهذه الفئة من البرامج الموضوعة رهن إشارتها.

إن النسبة المرتفعة لغير المستفيدين **80,2%** لا يمكن تفسيرها فقط بعامل فردي، بل ترتبط بمجموعة من المعيقات البنيوية. أولها **ضعف العدالة المجالية**، حيث تتركز أغلب البرامج في كبريات المدن مثل الدار البيضاء والرباط، بينما يعاني شباب القرى والمدن الصغيرة من غياب المعلومة وضعف البنيات المؤسساتية المواكبة.

إلى جانب ذلك، فإن **شروط الولوج الصارمة والمعقدة** تشكل عائقاً أمام فئات واسعة من الشباب. فالكثير من البرامج تشترط مستوى تعليمياً معينا، أو ضمانات مالية لا تتوفر لدى الشباب العاطل أو حديث التخرج. هذه الشروط تجعل الاستفادة محصورة في شريحة ضيقة، وتغيب عنها الفئات الأكثر هشاشة.

وقد أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول ريادة الأعمال الشبابية إلى أن السياسات العمومية تفشل حينما تبني مقاربتها على معايير إقصائية لا تراعي هشاشة الفئة المستهدفة(40).

النسبة الضعيفة من المستفيدين **9,7%** تطرح سؤالاً حول **الفعالية والنجاعة**. فحتى مع وجود برامج قائمة، فإن أثرها يظل محدوداً، إما بسبب قصر فترة المواكبة، أو بسبب غياب التقييم الدوري الذي يسمح بتصحيح الاختلالات. على سبيل المثال، البرامج المتعلقة بالقروض الصغرى أو التشغيل الذاتي غالباً ما تركز على الجانب المالي دون توفير تكوين ومرافقة مستمرة، مما يجعل المشاريع عرضة للفشل المبكر.

أما الفئة التي صرحت بعدم معرفتها بوجود مثل هذه البرامج 10,1%، فهي دليل على **قصور مؤسساتي في مجال التواصل والإعلام**. إذ أن وجود برامج لا يعني بالضرورة وصولها إلى المستفيدين إذا لم ترافقها حملات تواصلية فعّالة. من زاوية اجتماعية وثقافية، تكشف هذه النتائج أن هناك فجوة ثقة بين الشباب والمؤسسات. فجزء مهم من الشباب يرى أن البرامج المعلن عنها ليست سوى مبادرات رمزية لا تنعكس على أرض الواقع. كما أن غياب قصص نجاح بارزة يجعل الشباب أقل حماسة للانخراط فيها. وبذلك، يتحول الدعم المؤسساتي إلى خطاب أكثر منه ممارسة، مما يفسر العزوف الواسع عن الاستفادة أو حتى محاولة الانخراط.

على المستوى النفسي، فإن هذه النسب تعكس أيضاً **ضعف ثقافة المقاولة لدى الشباب**. فغياب التوجيه المبكر في النظام التعليمي حول أهمية المبادرات الاقتصادية وريادة الأعمال يجعل عدداً منهم لا يفكرون أصلاً في الاستفادة من البرامج، إما لغياب الوعي بها أو لعدم إدراكهم لأهميتها. إجمالاً، يظهر أن الاستفادة المحدودة من برامج دعم ريادة الأعمال ليست فقط نتيجة ضعف العرض، بل أيضاً انعكاس لمشاكل بنيوية: تفاوت مجالي، شروط إقصائية، غياب التقييم والتواصل، وضعف ثقافة المقاولة. لذلك فإن معالجة هذه الاختلالات تتطلب إعادة تصميم السياسات العمومية على أسس جديدة تراعي العدالة الترابية والاجتماعية، وتضمن التبسيط والشفافية، مع توفير تكوين مستمر وتواصل فعال.

40 - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الشباب، المقاولات والتمويل: التحديات والآفاق، باريس، 2020، ص 47.

الشكل 19 : البرامج والمبادرات الحكومية لتعزيز المقاولة

هل لديك فكرة عن مبادرات حكومية أو جهوية/محلية تدعم المقاولين/ات الشباب؟ (n=585)

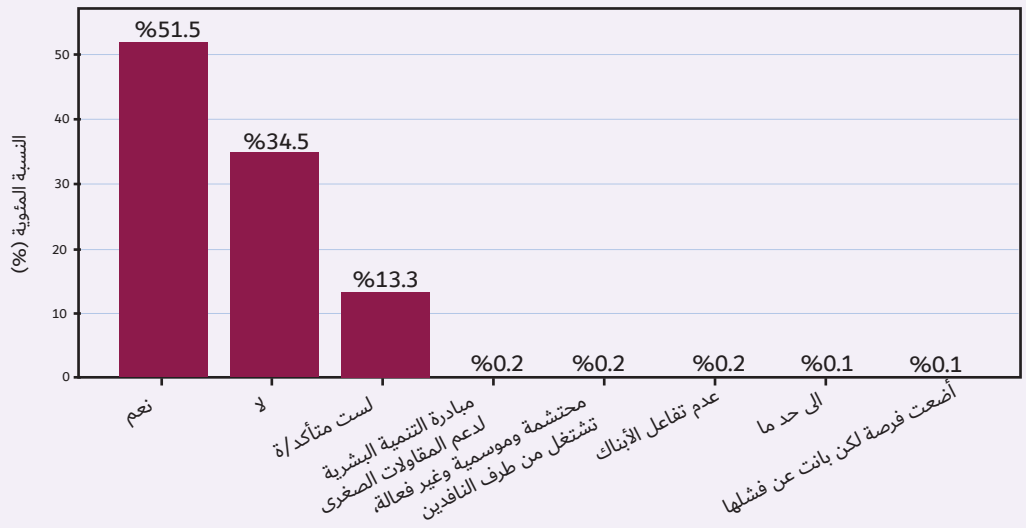

يظهر لنا من خلال قراءتنا للمؤشرات صورة مركبة حول علاقة الشباب المغربي بالمبادرات الحكومية والجهوية والمحلية التي تهدف إلى دعم ريادة الأعمال. إذ يتضح أن **51,5%** لديهم فكرة عن هذه البرامج، مقابل **34,5%** يقرّون بعدم معرفتهم بها، بينما يشكل المترددون أو غير المتأكدين نسبة 13,3%. هذه النتائج تعكس أولاً أن السياسات العمومية في مجال المقاولة الشبابية حاضرة على المستوى الخطابي والمؤسساتي، لكنها ما تزال غير واضحة أو غير ملموسة بما يكفي على المستوى العملي، خصوصاً في أذهان جزء مهم من الشباب.

من خلال هذا التوزيع، يمكن استخلاص مجموعة من الدلالات المهمة. الدلالة الأولى تتعلق بمسألة **العدالة المعلوماتية**، فالشباب الذين أكدوا معرفتهم بوجود هذه البرامج هم في الغالب شباب يعيشون في مناطق حضرية أو يرتبطون بمؤسسات جامعية أو مهنية، حيث تنتشر الأخبار الرسمية والفرص عبر قنوات رقمية أو شبكات محلية أكثر تنظيماً. بينما الشباب في المناطق القروية أو شبه الحضرية يبقون بعيدين عن المعلومة، وهو ما يجعل نسبة **34,5%** التي نفت معرفتها بالبرامج مؤشراً على هشاشة قنوات التواصل المؤسساتي وضعف العدالة الترابية في توزيع المعلومة. هذه النقطة سبق أن شدّد عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أكد أن من بين التحديات الأساسية التي تواجه السياسات الشبابية في المغرب هو محدودية التواصل المؤسساتي وضعف التعريف بالبرامج(41).

أما الدلالة الثانية فتتعلق بضعف **الثقة في السياسات العمومية**. إذ أن المعرفة بوجود البرامج لا تعني بالضرورة الإيمان بفعاليتها أو الرغبة في الانخراط فيها. فقد أظهرت دراسات سابقة أن برنامج **"مقاولاتي"** الذي أطلق سنة 2005 مثلاً، ورغم ما رافقه من تغطية إعلامية وإطار تنظيمي، عرف تعثرات مرتبطة أساساً بصعوبة الولوج إلى التمويل وغياب المرافقة المستمرة. وقد خلصت دراسة إلى أن الشباب كثيراً ما اعتبروا هذه المبادرة غير منصفة أو غير مستجيبة لحاجياتهم، مما عزز لديهم شعوراً بالمسافة بين الخطاب الرسمي والواقع الملموس(42).

41 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مذكرة حول الشباب والتنمية: مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي، الرباط، 2018، ص 24.

42-Sama, R., Abdelbaki, N., & Bribich, S., Youth Entrepreneurship in Morocco: Evaluation of the Moukawalati Program, Academy of Entrepreneurship Journal, 2023.

الدلالة الثالثة تكشفها نسبة المترددين **13,3%**، الذين صرحوا بأنهم "غير متأكدين". هذه الفئة تعبّر عن شباب يعيشون في فضاء رمادي بين المعرفة والجهل، أي أنهم قد سمعوا بالمبادرات لكنهم لم يدركوا تفاصيلها أو شروطها. هذا المعطى يعكس ضعف التثقيف المقاولاتي في المغرب، حيث يظل النظام التعليمي والتكويني بعيداً عن إدماج ثقافة ريادة الأعمال بشكل مبكر. وقد أبرزت دراسة أن غياب التربية المقاولاتية يحد من قدرة الشباب على التعرف على الفرص المتاحة، بل ويدفعهم إلى اعتبار المبادرات الرسمية مجرد معطيات غامضة أو غير مهمة(43).

من زاوية أخرى، فإن النتائج تسلط الضوء على **ضعف المأسسة والاستمرارية** في البرامج. فالمعرفة بوجود المبادرات قد تعود إلى حملات ظرفية أو إعلانات موسمية، لكنها لا تعكس بالضرورة إدماجاً ممنهجاً لبرامج دعم الشباب في السياسات الترابية. ووفق تقرير للبنك الدولي، فإن المبادرات التي لا ترتبط بمنظومة مؤسساتية قوية ولا تحظى بمتابعة مستمرة غالباً ما تفقد أثرها، حتى وإن تم الإعلان عنها بشكل رسمي(44) . هذا يفسر لماذا يظل جزء من الشباب على الهامش، بين غياب المعلومة الكاملة وضعف الثقة في الاستفادة الحقيقية.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه النتائج تُظهر أهمية البُعد السوسيولوجي. فالمقاولة في المخيال الاجتماعي المغربي ما تزال مرتبطة بالمخاطرة والفشل، أكثر من ارتباطها بالابتكار والفرص. لذلك، حتى عندما يعرف الشباب بوجود المبادرات، قد يفضلون عدم التفاعل معها بسبب غياب الحافز النفسي والاجتماعي. إن بناء ثقافة جديدة تثمّن ريادة الأعمال يتطلب إدماج قيم الابتكار في التعليم والتكوين، فضلاً عن عرض نماذج نجاح ملموسة تجعل الشباب يرون في المقاولة خياراً واقعياً وليس مجرد شعار رسمي.

وعلى المستوى المجالي، فإن المعرفة غير المتكافئة بالمبادرات تؤكد التفاوت بين الجهات. ففي المدن الكبرى، حيث الجامعات ومراكز الاستثمار والمقاولات الناشئة، يزداد وعي الشباب بهذه المبادرات. بينما في المناطق القروية، تغيب البنيات الوسيطة التي يمكن أن تضمن إيصال المعلومة وتسهيل الولوج. هذا التفاوت الترابي لا يهدد فقط فرص الشباب في الاستفادة، بل يعمق أيضاً الفوارق الاجتماعية والمجالية.

يمكن القول إن هذه النتائج تعكس ثلاث مستويات من التفاعل مع المبادرات الحكومية: فئة واعية ومدركة **51,5%**، فئة غائبة عن المعلومة **34,5%**، وفئة مترددة بين المعرفة والجهل **13,3%**. معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن تتم فقط عبر خلق المزيد من البرامج، بل تقتضي إعادة بناء قنوات التواصل، تعزيز التثقيف المقاولاتي في المدارس والجامعات، وضمان العدالة المجالية في الوصول إلى المعلومة والفرص. كما أن التقييم المستمر للبرامج، وضمان استمراريتها بعيداً عن الظرفية، يظل شرطاً أساسياً لترسيخ الثقة لدى الشباب في السياسات العمومية

الشكل 20: تنمية وترسيخ ثقافة الريادة والمبادرة لدى الشباب

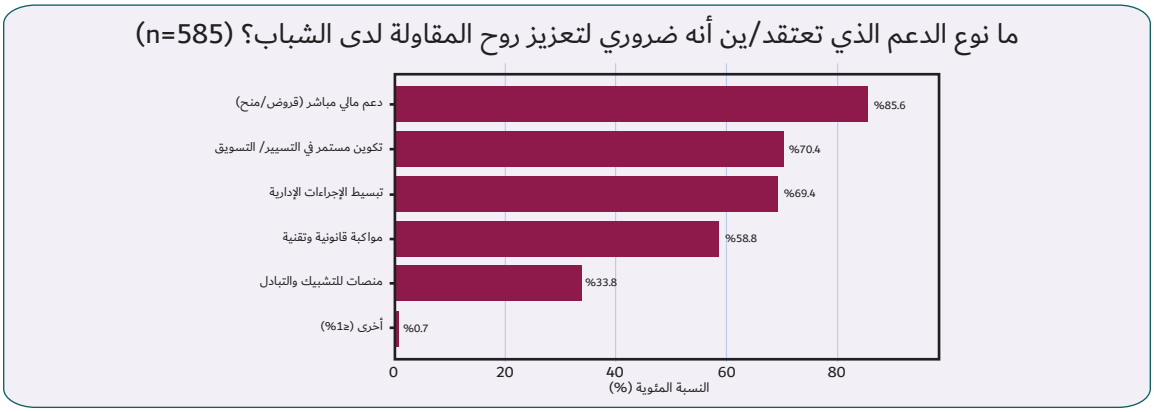

إن تصور الشباب المغربي لما يُعتبر ضرورياً لتعزيز روح المقاولة يتوزع بين خمسة محاور أساسية، يتصدرها الدعم المالي المباشر بنسبة مرتفعة بلغت **85,6%**، يليه التكوين المتخصص في مجال المقاولة والتسويق **(70,4%)**، ثم تبسيط المساطر الإدارية **(69,4%)**، فيما أكد **58,8%** على أهمية المواكبة القانونية والتقنية، في حين اعتبر **33,8%** أن توفير منصات للتشبيك والتبادل يمثل عنصراً مكملاً لا غنى عنه.

هذا التوزيع لا يعكس مجرد أولويات ظرفية، بل يكشف عن إدراك متزايد لدى الشباب لكون المقاولة عملية مركبة تتطلب تضافر عناصر متعددة. فالتصنيف الذي جاء على رأس الأولويات، أي **الدعم المالي المباشر**، يُظهر أن العائق الأكبر بالنسبة للشباب يظل الولوج إلى التمويل. المؤسسات البنكية تضع شروطاً صعبة تتجاوز قدرات معظم الفئات الشابة، سواء تعلق الأمر بالضمانات المادية أو بمتطلبات الخبرة السابقة. لذلك ينظر المستجوبون إلى الدعم المالي الحكومي أو الجهوي باعتباره البوابة الأساسية للانطلاق. هذه النتيجة تنسجم مع ما سبق أن أوضحه **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** الذي اعتبر أن غياب آليات تمويل مرنة هو العامل الأكثر تأثيراً في تعطيل المبادرات المقاولاتية(45).

في المرتبة الثانية، يظهر مطلب **التكوين المتخصص** بنسبة تفوق **70%**. هذه النسبة المرتفعة توضح أن الشباب أصبح واعياً بأن توفر المال وحده غير كافٍ، وأن النجاح يرتبط بالقدرة على اكتساب معارف عملية ومهارات تطبيقية في مجالات مثل إعداد دراسات الجدوى، إدارة الموارد البشرية، أو استراتيجيات التسويق. فالتكوين يتيح للمقاول أن يتجنب أخطاء البداية، ويمنحه أدوات لفهم ديناميات السوق. وقد أبرزت تقارير البنك الدولي، لا سيما في إطار مشروع **Strengthening Micro-Entrepreneurship for Disadvantaged Youth**، أن المشاريع المقرونة بتكوين ومواكبة متواصل تحقق نسب بقاء أعلى مقارنة بالمشاريع التي أُنشئت فقط بفضل التمويل(46).

أما **تبسيط المساطر الإدارية 69,4%**، فإنه يعكس ثقل البيروقراطية في الوعي الجماعي للشباب. تعدد الرخص، طول المدد الزمنية، وتشعب المتدخلين يجعل المقاولة رهينة بإجراءات تعيق التطوير بدل أن تسهّله. من هنا نفهم أن مطلب التبسيط لا يقل أهمية عن التمويل والتكوين، لأنه يختصر الزمن والجهد، ويقلل من التكاليف غير المباشرة التي يتكبدها الشباب. وقد اعتبرت **منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية** أن التعقيد الإداري يشكل تكلفة إضافية "غير مرئية" تؤثر سلباً على المقاولات الناشئة، مما يقلص من قدرتها التنافسية ويضعف استدامتها(47).

فيما يتعلق بـ **المواكبة القانونية والتقنية 58,8%**، فهي تكشف عن إدراك بأن المقاولة ليست فعلاً اقتصادياً صرفاً، بل سيرورة محكومة بإطار قانوني وتقني معقد. فالمقاول الشاب يحتاج إلى استشارات حول العقود، الضرائب، قوانين الشغل، والملكية الفكرية، فضلاً عن مواكبة تقنية مرتبطة بالرقمنة والابتكار. وبدون هذا الدعم، تظل المبادرات عرضة للتوقف أمام أول عقبة قانونية أو تقنية. وقد شدد **Jean-Michel Saussois** على أن الفعل المقاولاتي يتجاوز منطق السوق ليشمل أبعاداً مؤسساتية واجتماعية ينبغي فهمها واستيعابها(48) .

أما العنصر الأخير، أي **منصات التشبيك والتبادل 33,8%**، فهو يُبرز وعياً متنامياً بأهمية البعد الشبكي في إنجاح المشاريع. فالعلاقات المهنية، تبادل الخبرات، والتواصل مع مستثمرين أو شركاء محتملين تعدّ رافعات أساسية للنمو. ورغم أن نسبة المطالبين بهذا الدعم أقل من غيرها، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمته الاستراتيجية، إذ أن المقاولات الناشئة التي تعمل في عزلة تعجز غالباً عن الصمود أمام المنافسة، بينما تلك التي تستفيد من التشبيك تفتح لنفسها آفاقاً أوسع.

46 -World Bank, Strengthening Micro-Entrepreneurship for Disadvantaged Youth Project (P144134) – Morocco, Rapport d'évaluation, 2018.

47 -منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الشباب، المقاولات والتمويل: التحديات والآفاق، باريس: OCDE، 2020، ص 47.

48 -Saussois, Jean-Michel, Sociologie de l'entreprise, Paris: PUF, 2012, pp. 98–101.

إجمالاً، تسمح هذه النتائج باستنتاج أن الشباب المغربي ينظر إلى المقاولة باعتبارها منظومة متداخلة العناصر. فالتمويل يمثل المدخل الأول، لكن لا يمكن فصله عن التكوين، المواكبة، وتبسيط الإجراءات، فضلاً عن ضرورة الانفتاح على شبكات مهنية تسمح بتوسيع دائرة الفرص. أي إخلال بهذا التوازن يجعل المشاريع عرضة للفشل أو للهشاشة. ومن ثم، فإن السياسات العمومية مطالبة باعتماد مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد في آن واحد.

المحور السادس:

المشاركة المواطَنة

في قضايا الشأن العام

تمثل المشاركة المواطَنة أحد الأعمدة الرئيسة لأي تجربة ديمقراطية حقيقية، فهي تجسّد وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتمكّنهم من المساهمة الفاعلة في صياغة السياسات العمومية وتدبير الشأن العام. ولا تقتصر المشاركة المواطَنة على عملية التصويت الانتخابي، بل تمتد لتشمل أشكالاً متعددة من الانخراط في النقاش العمومي، والمشاركة في المبادرات الجمعوية، والانضمام إلى الحركات الاجتماعية، إضافةً إلى تقديم المقترحات والبدائل عبر آليات مؤسساتية وغير مؤسساتية.

ازدادت أهمية المشاركة المواطنة بعد إقرار دستور 2011 الذي رسّخ مبادئ الديمقراطية التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومنح المواطنين آليات أوسع للإسهام في إعداد السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها. غير أن الممارسة العملية تكشف عن استمرار وجود معيقات عديدة، أبرزها محدودية قنوات التشاور، ضعف فضاءات المشاركة، وتراجع ثقة فئات واسعة من الشباب في المؤسسات.

كما تمثل المشاركة المواطَنة تحوّلاً في علاقة الأفراد بالدولة والمجتمع. فالشباب على وجه الخصوص يبحثون عن فضاءات تتيح لهم التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم، ويبدون استعداداً للانخراط في الحياة العامة شرط أن يُقابل صوتهم بالاعتبار والجدية. ومن ثم، فإن إشراكهم في معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية يشكل مدخلاً جوهرياً لإعادة بناء الثقة بينهم وبين المؤسسات.

أما من الناحية العملية، فإن تفعيل المشاركة المواطَنة يقتضي تفعيل أدوار المجالس الاستشارية المحلية والجهوية، وتجارب الميزانية التشاركية، والمنتديات العمومية، فضلاً عن توسيع أدوار الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. كما أن التحول الرقمي يوفر فرصة إضافية لابتكار أدوات تشاركية رقمية تسهم في توسيع قاعدة المشاركة، وكسر حواجز الجغرافيا والزمن.

وعليه، فإن المشاركة المواطَنة ليست مجرد خيار سياسي تكميلي، بل هي شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان التنمية المستدامة، وترسيخ مجتمع قائم على الحوار والتعددية. وتعزيزها يتطلب إرادة سياسية راسخة، وثقافة مدنية متجذرة، ومؤسسات قادرة على استيعاب صوت المواطن وجعله جزءاً أساسياً من مسار صنع القرار.

الشكل 21: أشكال مشاركة الشباب في الحياة العامة

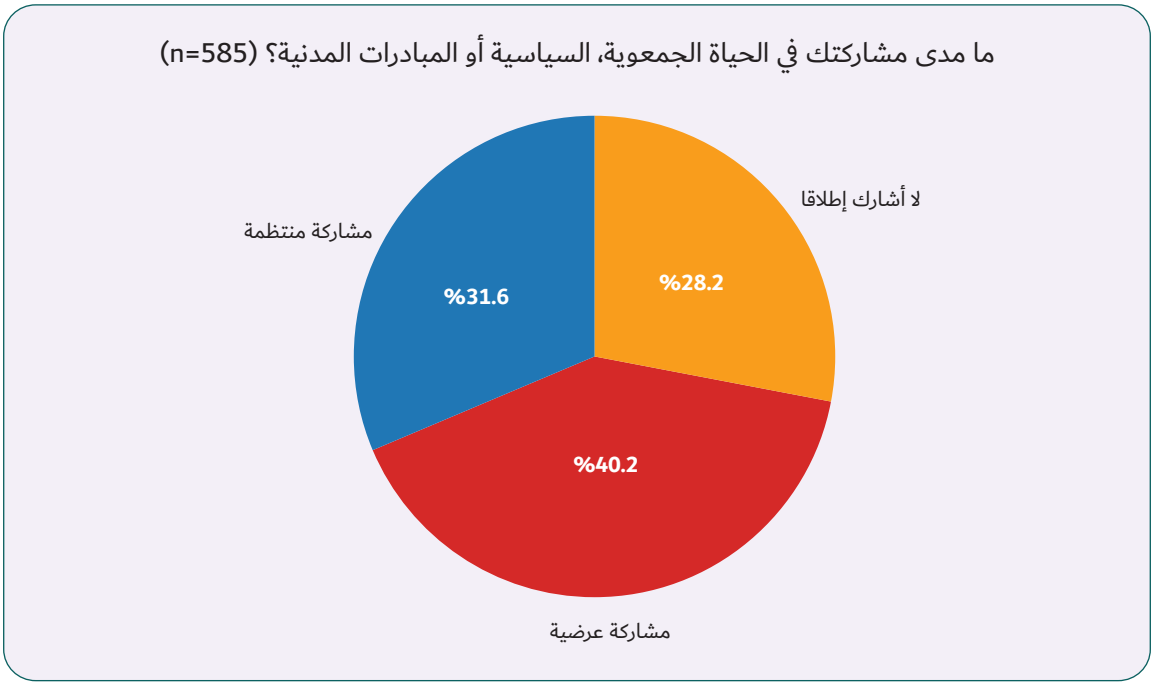

تكشف المعطيات الخاصة بمشاركة الشباب المغربي في الحياة الجمعوية والسياسية أو في المبادرات المدنية أن هذه المشاركة تتوزع بين ثلاث فئات أساسية: فئة منخرطة بانتظام بنسبة **31,6%**، فئة تميل إلى المشاركة العرضية بنسبة **40,2%**، وفئة ممتنعة تماماً عن المشاركة بنسبة 28,2%. هذه المعطيات تمثل مدخلاً لفهم طبيعة العلاقة بين الشباب والمجال العمومي، وتكشف عن أنماط متعددة من التفاعل مع قضايا الشأن العام، تختلف بحسب السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها الشباب. الفئة الأولى، أي المشاركون بشكل منتظم، تعكس وجود قاعدة شبابية واعية بأهمية المشاركة وتعتبرها جزءاً من ممارسة المواطنة الفاعلة. هؤلاء غالباً ما ينتمون إلى جمعيات محلية أو منظمات غير حكومية، أو ينشطون في مبادرات مدنية مستمرة. إن انخراطهم المنتظم يعكس دينامية تُسهم في ترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوع، ما يجعلهم رافعة أساسية لإحياء المجتمع المدني ومع ذلك، فإن بقاء هذه النسبة دون الثلث يعكس محدودية القدرة على استقطاب شرائح أوسع، ويطرح تساؤلات حول جاذبية الأطر الجمعوية والسياسية المتاحة.

أما الفئة الثانية، التي تمثل **40,2%**، فهي تعبر عن الأغلبية العددية من الشباب، لكنها مرتبطة بنمط من **المشاركة الظرفية**. هذا يعني أن الشباب في هذه الفئة ينخرطون فقط عند توفر ظروف خاصة، مثل حملات موسمية (انتخابات، قوافل تضامنية، مبادرات بيئية أو ثقافية). هذه المعطيات تكشف أن هناك استعداداً لدى الشباب للمساهمة، لكن غياب مؤسسات وسيطة قوية وفضاءات مستدامة يحول دون تحول هذا الاستعداد إلى التزام دائم. وقد أبرز **المرصد الوطني للتنمية البشرية** 2020 أن المشاركة العرضية تمثل أحد مظاهر **"الهشاشة الديمقراطية"**، حيث تعكس حضوراً غير منتظم يفتقد إلى الاستمرارية والتأثير الحقيقي(49) .

الفئة الثالثة **28,2%**، التي صرحت بعدم المشاركة إطلاقاً، تكشف عن أزمة ثقة أعمق. هذه النسبة المرتفعة نسبياً تبيّن أن هناك شريحة من الشباب لا ترى في الحياة الجمعوية أو السياسية فضاءات ذات جدوى. ويعود هذا الموقف إلى عدة أسباب؛ من بينها شعور بالإقصاء، أو الاعتقاد بأن المؤسسات غير قادرة على الاستجابة لمطالبهم، إضافة إلى إكراهات اقتصادية واجتماعية مثل البطالة التي تجعل الانخراط المدني أولوية ثانوية.

من زاوية مجالية، يبرز المبيان أن التفاوت بين المشاركة المنتظمة، العرضية، والعزوف قد يكون مرتبطاً أيضاً بتمركز العرض الجمعوي والسياسي في المدن الكبرى. فالشباب القروي أو في المدن الصغرى غالباً ما يفتقرون إلى فضاءات مؤطرة أو مبادرات قادرة على جذبهم، ما يجعل مشاركتهم إما عرضية أو غائبة. وقد أكد **المجلس الأعلى للحسابات** في تقريره لسنة 2019 أن الجمعيات والأحزاب ما تزال متركزة في المحاور الحضرية الكبرى، بينما تعاني المناطق الهامشية من ضعف البنيات وغياب آليات الاستقطاب(50).

إضافة إلى ذلك، فإن المخرجات الكمية تعكس بعداً ثقافياً يتمثل في طبيعة التمثلات الاجتماعية للشباب حول العمل الجمعوي والسياسي. ففي بعض الأوساط، يُنظر إلى الانخراط المنتظم كعمل نخبوي أو غير مجدٍ، بينما المشاركة العرضية تحافظ على مسافة مع المؤسسات دون التزام طويل الأمد. هذه التمثلات تترجم في الأرقام، حيث الأغلبية لا تنخرط بانتظام.

يمكن القول إن النتائج التي عبر عنها المشاركون تعكس ثلاث مستويات للمواطنة الشبابية: مواطنة نشطة ومنتظمة، مواطنة ظرفية مرتبطة بالمناسبات، ومواطنة منسحبة. كل مستوى له دلالاته؛ فالأول يؤكد وجود قاعدة صلبة يمكن البناء عليها، الثاني يعكس إمكانيات كامنة تحتاج إلى التأطير، والثالث ينبه إلى مخاطر استمرار العزوف وما يحمله من تداعيات على المسار الديمقراطي. التحدي الحقيقي يكمن في توجيه الأغلبية العرضية نحو المشاركة المنتظمة، وفي استعادة ثقة الفئة المنسحبة عبر سياسات عمومية تضع الشباب في صلب القرار المحلي والوطني.

49 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير حول الشباب والتنمية البشرية في المغرب، الرباط: ONDH، 2020، ص 47.

50 - المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي، الرباط: 2019، ص 120–123.

الشكل 22: الأبعاد الرمزية والعملية لقيمة المشاركة

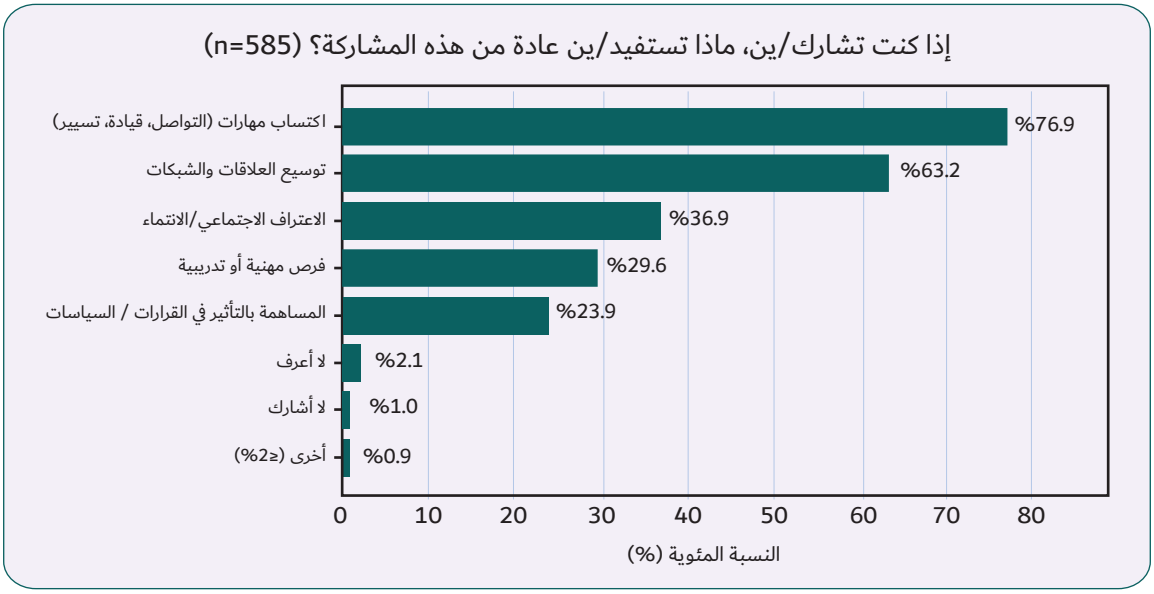

يبين تحليل معطيات السؤال أن المشاركة في الحياة الجمعوية والسياسية أو في المبادرات المدنية تعود على الشباب بجملة من الفوائد المتنوعة. فقد أكد **76,9%** من المستجوبين أنّ انخراطهم يمكّنهم من **اكتساب مهارات أساسية** مثل التواصل، القيادة، والتسيير. هذه النتيجة ذات دلالة قوية، إذ تشير إلى أن الجمعيات والمبادرات المدنية تشكل فضاءات غير رسمية للتعلم والتكوين الموازي، تُسهم في تطوير كفايات يصعب الحصول عليها في المؤسسات التعليمية التقليدية. ومن ثمة، تصبح المشاركة أداة فعالة لتمكين الشباب من الانفتاح على محيطهم وتوسيع قدراتهم الشخصية والمهنية.

إلى جانب ذلك، يرى **63,2%** من الشباب أن المشاركة تسهم في **توسيع العلاقات والشبكات الاجتماعية.** هذا المعطى يعكس إدراكاً متنامياً لأهمية الرأسمال الاجتماعي في حياة الشباب، باعتباره وسيلة لخلق فرص جديدة، سواء في مجال الشغل أو التكوين أو الاندماج المجتمعي. إن بناء هذه الشبكات لا يقتصر على البعد الشخصي، بل يتجاوزه إلى تعزيز الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتقوية الروابط بين الأفراد والمؤسسات. وبهذا المعنى، فإن الجمعيات والمبادرات المدنية تؤدي دور الوسيط الاجتماعي الذي يربط الشباب ببنية الفرص المتاحة.

أما **36,9%** ممن ربطوا مشاركتهم بالإحساس بـ **الاعتراف الاجتماعي والانتماء**، فيؤكدون أن هذه التجربة تُمكّنهم من الحصول على موقع داخل المجتمع يمنحهم هوية مدنية ومكانة اجتماعية. هذا الاعتراف ليس مجرد شعور معنوي، بل يمثل حافزاً مهماً لاستمرار المشاركة وتحويلها من فعل متقطع إلى التزام دائم. إذ أن الإحساس بالانتماء يعيد تشكيل علاقة الشباب بفضاءات الشأن العام، ويعزز لديهم الشعور بالجدوى والفائدة من العمل الجماعي.

وفي المقابل، اعتبر **29,6%** أن المشاركة توفر لهم **فرصاً مهنية أو تكوينية**. هذه النسبة، رغم أنها أقل من غيرها، إلا أنها ذات قيمة خاصة لأنها تكشف عن البعد النفعي للمشاركة. إذ يرى الشباب أن الانخراط لا يقتصر على تنمية المهارات أو بناء العلاقات، بل يمكن أن يتحول إلى جسر نحو الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، سواء عبر فرص التدريب أو الولوج إلى سوق الشغل. هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة ربط العمل الجمعوي ببرامج الدعم والتشغيل حتى يكون له أثر ملموس على حياة الشباب.

أخيراً، يُلاحظ أن فقط **23,9%** ربطوا مشاركتهم بـ **إمكانية التأثير في القرارات والسياسات**. هذه النسبة المنخفضة نسبياً تُبرز وجود فجوة بين تجربة الشباب في العمل الميداني وبين شعورهم بالقدرة على التأثير المباشر في السياسات العمومية. إنها إشارة واضحة إلى ضعف آليات الوساطة بين المجتمع المدني ومؤسسات القرار، وإلى الحاجة الماسة إلى تفعيل قنوات حقيقية تتيح للشباب المشاركة في بلورة القرارات وتقييمها.

الشكل 23: الفضاء الجمعوي والثقافي كرافعة للإدماج

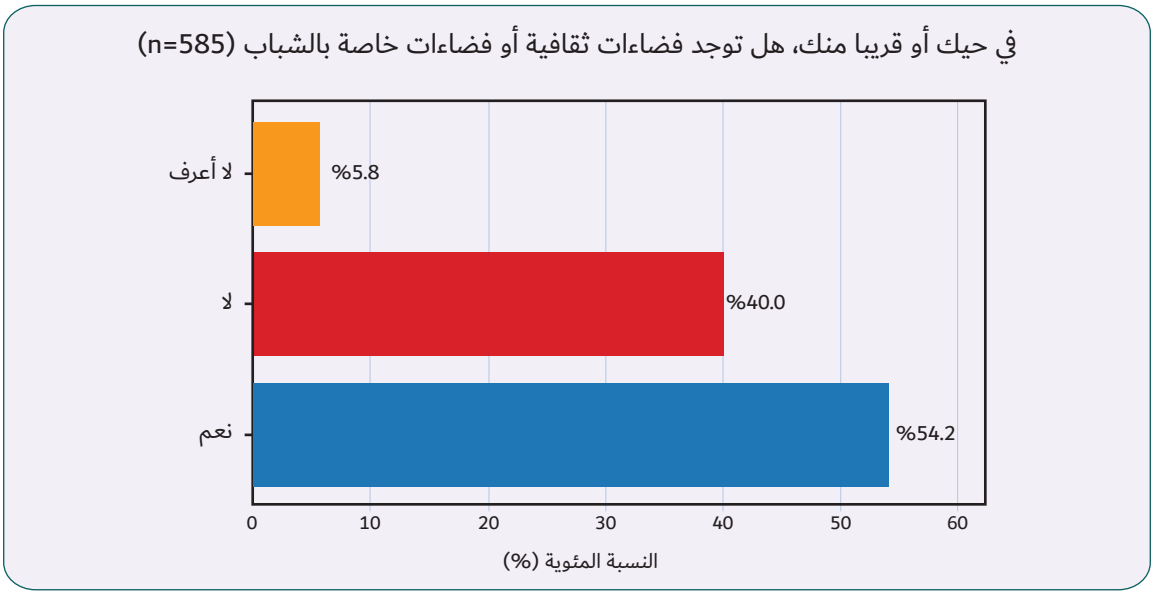

إن الشباب المغربي ينقسم بشكل واضح فيما يتعلق بوجود فضاءات ثقافية أو فضاءات مخصصة لهم في محيطهم القريب. إذ أكد **54,2%** من المستجوبين وجود مثل هذه الفضاءات، مقابل **40%** نفوا ذلك تماماً، في حين اكتفى **5,8%** بالقول إنهم لا يعرفون. هذه النسب الثلاثية تطرح إشكاليات متعددة ترتبط بالعرض الثقافي، بالعدالة المجالية، وبمدى استفادة الشباب من حقهم في الولوج إلى البنيات الثقافية.

النسبة الأولى **54,2%** إيجابية نسبياً، إذ تدل على أن أكثر من نصف المستجوبين يدركون وجود فضاءات ثقافية أو شبابية بالقرب منهم. غير أن هذا الرقم ينبغي التعامل معه بحذر، لأنه لا يعكس بالضرورة جودة هذه الفضاءات أو مدى فعاليتها. فقد أشارت **المندوبية السامية للتخطيط** في تقاريرها حول مؤشرات التنمية البشرية إلى أن وجود البنية التحتية الثقافية لا يعني دائماً استغلالها، بل غالباً ما تبقى ضعيفة التجهيز أو غير جذابة بالنسبة للشباب[51]. وبالتالي، يمكن اعتبار هذه النسبة مؤشراً على توفر الحد الأدنى من البنية، لكنها لا تكفي لضمان المشاركة الفعلية.

أما النسبة الثانية، التي بلغت **40%**، فهي تعكس خللاً بنيوياً في السياسات العمومية الموجهة للشباب. فغياب الفضاءات الثقافية أو الشبابية في محيط عدد مهم من المستجوبين يكشف استمرار التفاوتات المجالية، حيث يتركز العرض الثقافي في المدن الكبرى والمراكز الحضرية، في حين تعيش المناطق القروية والهامشية وضعية خصاص بارز يحد من فرص الولوج إلى الخدمات والأنشطة الثقافية.

أما النسبة الثالثة 5,8% التي أجابت بـ"لا أعرف"، فهي رغم محدوديتها تحمل دلالة رمزية قوية. فهي تكشف عن ضعف التواصل المؤسساتي وغياب التوعية بوجود هذه الفضاءات، حتى لو كانت قائمة فعلاً.

51 -المندوبية السامية للتخطيط، تقرير حول التنمية البشرية في المغرب، الرباط: HCP، 2020، ص 55–58.

هذا يعني أن جزءاً من الشباب يبقى خارج دائرة المعلومة، ما يحد من قدرته على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة. هذا البعد يرتبط بما أشار إليه تقرير **اليونسكو** حول الثقافة والتنمية المستدامة (2015) الذي أكد أن الإشكال ليس في بناء الفضاءات فقط، بل في إدماجها في حياة الشباب عبر برامج تواصلية وتربوية(52) .

من خلال هذا التوزيع الثلاثي، يتضح أن السياسات الثقافية والشبابية في المغرب تواجه تحدياً مزدوجاً: من جهة توفير فضاءات جديدة في المناطق التي تعرف خصاصاً، ومن جهة ثانية تحسين جاذبية واستغلال الفضاءات الموجودة. كما يتضح أن العدالة المجالية في توزيع هذه البنيات تمثل عنصراً حاسماً، حيث يُحرم الشباب في الأقاليم الهامشية من نفس الفرص التي يتمتع بها نظراؤهم في المدن الكبرى. يعكس المبيان أن أكثر من نصف الشباب يستفيدون من وجود فضاءات ثقافية أو شبابية قريبة، لكن نسبة **40%** تؤكد استمرار فجوة بنيوية، في حين يشير **5,8%** إلى ضعف التواصل والتعريف. هذه المعطيات تدعو إلى اعتماد مقاربة متكاملة لا تقتصر على توفير البنيات، بل تمتد إلى ضمان عدالتها المجالية وجودتها الوظيفية.

الشكل 24: طبيعة الفضاءات الثقافية التي ينخرط فيها الشباب

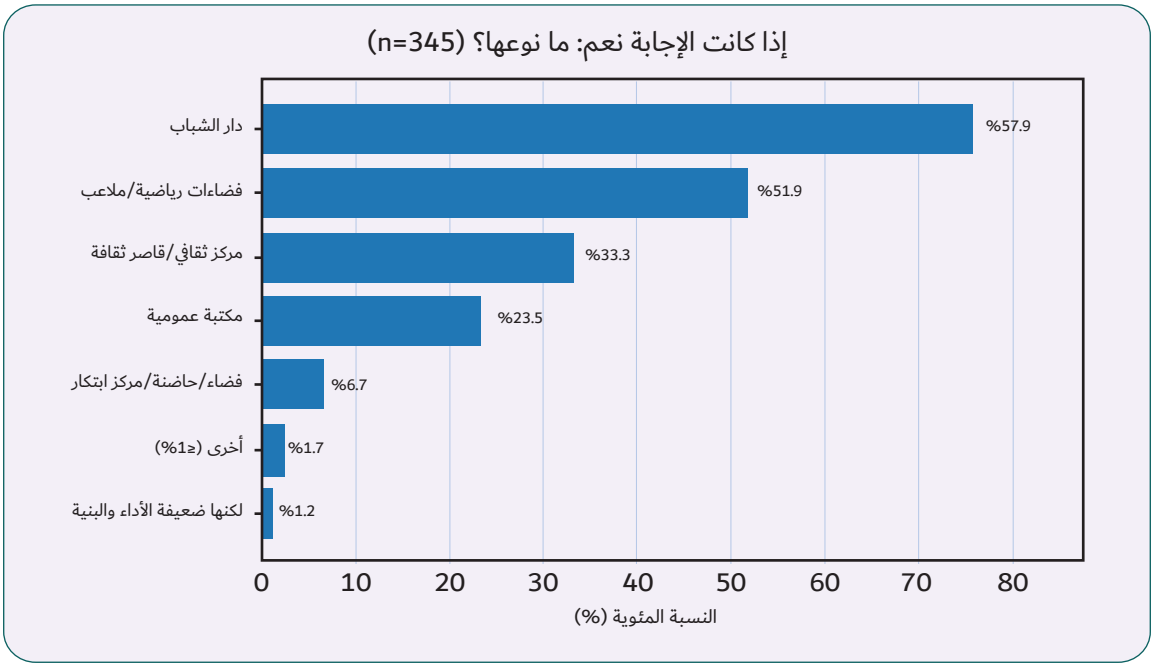

أولاً: هيمنة الفضاءات التقليدية

تستحوذ **دور الشباب** على المرتبة الأولى بنسبة **75,9%**، وهو ما يعكس استمرار مركزية هذا الفضاء في السياسات العمومية منذ عقود. دار الشباب ليست فقط بنية مادية، بل هي مؤسسة اجتماعية ذات حمولة رمزية قوية، ارتبطت في المخيال الجماعي بكونها الفضاء الأقرب للشباب لممارسة أنشطتهم. إلا أن هذه النسبة العالية تطرح تساؤلاً جوهرياً: هل الحضور القوي لدار الشباب يعكس فعاليتها وجودة خدماتها، أم أنه مجرد نتيجة لغياب بدائل أخرى أكثر جاذبية؟ في هذا المستوى، قد يكون الإقبال المفترض على دار الشباب دليلاً على محدودية تنويع العرض الثقافي، حيث يظل الشباب في كثير من المناطق مجبرين على الاكتفاء بما هو متاح، حتى وإن لم يكن يلبي حاجياتهم الفعلية.

52 -UNESCO, Culture for Sustainable Development Report, Paris: UNESCO, 2015, pp. 47.

ثانياً: الرياضة كمدخل أساسي للمشاركة

تعود المرتبة الثانية إلى **الفضاءات الرياضية والملاعب** بنسبة **51,9%**. هذه النسبة تكشف أن الرياضة تظل النشاط الأكثر إقبالاً من قبل الشباب، وهو ما يعكس طبيعة الاهتمامات السائدة، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن إشكالية التنميط. إذ أن حصر أنشطة الشباب في الرياضة قد يعزز البعد الترفيهي لكنه يضعف التنويع الثقافي والمعرفي. هنا يظهر خطر اختزال المشاركة الشبابية في الجانب البدني فقط، على حساب أنشطة أخرى مثل المسرح، الموسيقى، أو الفنون التشكيلية.

ثالثاً: الحضور المحدود للمراكز الثقافية والمكتبات

سجّلت **المراكز أو الفضاءات الثقافية** نسبة **33,3%**، فيما اكتفت المكتبات العمومية بنسبة **23,5%**. هذه الأرقام تدل على أن الثقافة المؤسساتية الكلاسيكية (المسرح، القراءة، المعارض) لا تزال هامشية مقارنة بالفضاءات الرياضية أو الاجتماعية. وهو ما يسلط الضوء على ضعف جاذبية هذه الفضاءات أو قلة انتشارها في المجال الترابي. كما أن حضور المكتبات العمومية بنسبة ضعيفة يكشف عن أزمة قراءة متجددة في صفوف الشباب، وهي أزمة ترتبط بعوامل متعددة مثل التحول نحو الوسائط الرقمية، وضعف سياسات تشجيع القراءة.

رابعاً: ضعف حضور الفضاءات المبتكرة

النتيجة الأكثر دلالة هي محدودية الإقبال على **مراكز الابتكار والإبداع 6,7%**، وهو مؤشر يُظهر أن إدماج الفضاءات الحديثة المواكبة للتحولات التكنولوجية ما يزال بطيئاً. في زمن الاقتصاد الرقمي وصعود المقاولة الناشئة **(Startups)**، يمثل ضعف هذه الفضاءات إشارة إلى قصور السياسات العمومية في مواكبة التغيرات العالمية. كما أن هذه النسبة تعكس التفاوت المجالي الكبير، حيث تتركز هذه المراكز غالباً في المدن الكبرى (كالرباط، الدار البيضاء) وتغيب كلياً في المناطق القروية أو الهامشية

يُظهر توزيع الأرقام أن الشباب يتوزعون بين فضاءات تقليدية موروثة (دار الشباب، الملاعب)، وأخرى مؤسساتية رسمية (المراكز الثقافية، المكتبات)، وأخيراً فضاءات حديثة لكنها ضعيفة الحضور (مراكز الابتكار). هذه البنية تكشف ثلاث حقائق:

1. **الاستمرارية:** دار الشباب تظل الفضاء الأكثر حضوراً تاريخياً ومجالياً.
2. **الهيمنة الرياضية:** الرياضة ما تزال النشاط الأبرز، ما يعكس ميولاً محدودة للتنوع.
3. **الحداثة الهشة:** إدماج الفضاءات المبتكرة بطيء جداً، ولا يواكب التحولات الراهنة.

الشكل 25: المعيقات البنيوية أمام مشاركة الشباب في الشأن العام

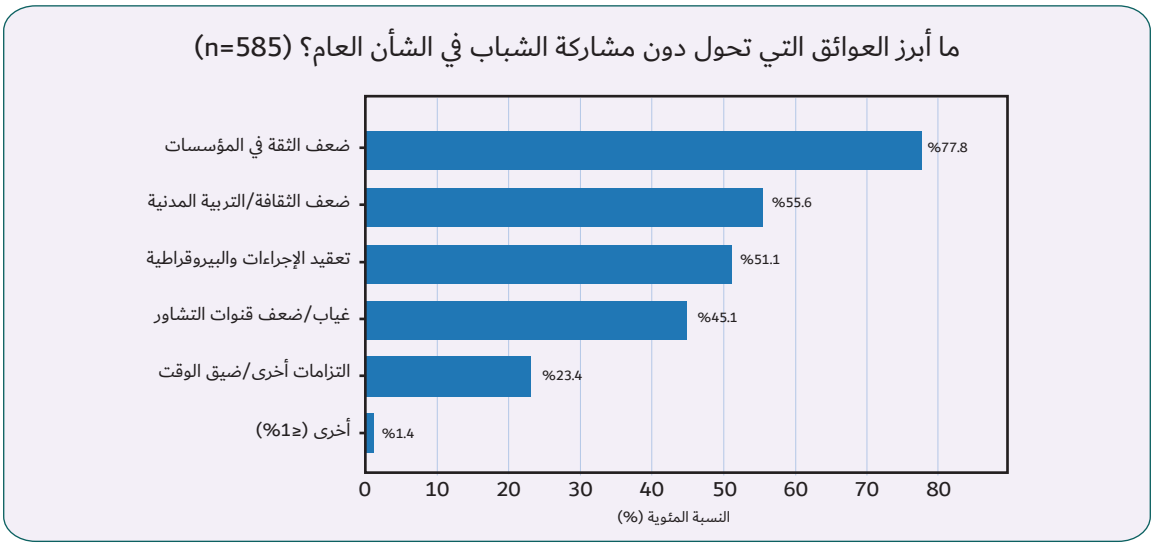

ترسم المعطيات الكمية صورة دقيقة عن أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة الشباب في الشأن العام. هذه العوائق، التي تراوحت بين فقدان الثقة في المؤسسات، ضعف قنوات التشاور، تعقيد الإجراءات الإدارية، غياب التكوين السياسي والمدني، وغياب التحفيزات، ليست مجرد عقبات منفصلة، بل هي شبكة مترابطة تتغذى من بعضها البعض، وتؤدي في النهاية إلى عزوف الشباب أو انخراطهم في مسارات غير رسمية للتعبير. إن تحليل هذه النتائج يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين الشباب والفضاء العمومي، كما يكشف عن حجم التحديات البنيوية التي تعرقل إدماجهم في الحياة العامة.

1. أزمة الثقة: العائق الأكبر

احتلت أزمة الثقة صدارة العوائق بنسبة **77,8%**، وهي نسبة جد مرتفعة توضح أن العلاقة بين الشباب والمؤسسات تعاني من شرخ عميق. الثقة هي الأساس الذي يقوم عليه كل انخراط، وحينما تغيب تصبح المشاركة فاقدة للمعنى. فالشباب الذي لا يثق في المؤسسات يعتبر أن صوته لن يؤخذ بعين الاعتبار، وأن مساهمته لن تحدث فرقاً. ومن ثم، يفضّل الانسحاب أو الاكتفاء بدور المتفرج. هذه الأزمة تعكس تراكمات تاريخية من الوعود غير المحققة، وضعف الشفافية، وتباعد الهوة بين الخطاب الرسمي والانتظارات الفعلية للشباب. ان نسبة مهمة من الشباب ترى في انعدام الثقة أحد أكبر المعيقات، يصبح من الضروري تفكيك هذه النتيجة إلى مستوياتها المختلفة وفهم أبعادها العميقة.

أولاً، على المستوى البنيوي، يتجلى ضعف الثقة بوصفه انعكاساً لأزمة مؤسساتية مزمنة. فالثقة ليست مجرد شعور فردي، بل هي علاقة متبادلة تقوم على أساسين: قدرة المؤسسة على تقديم نتائج ملموسة، وقدرتها على الالتزام بالشفافية والوضوح. حين تفشل هذه المؤسّسات في الوفاء بوعودها، أو حين يغيب عنها التواصل الفعّال، فإن الهوّة بينها وبين فئة الشباب تتسع تدريجياً. **ثانياً، على المستوى التاريخي-الاجتماعي**، ترتبط أزمة الثقة بتراكمات ممتدة عبر الزمن. الشباب اليوم ورثوا سرديات وتجارب سابقة اتسمت بعدم الاستجابة لمطالب المواطنين أو ببطء التنفيذ. هذا الإرث يعيد إنتاج نظرة تشككية، تجعل أي مبادرة جديدة تُقرأ على ضوء إخفاقات الماضي. فالثقة تُبنى ببطء شديد لكنها قد تنهار بسرعة إذا لم تُحترم التوقعات. **ثالثاً، من الناحية النفسية والسياسية**، يؤدي ضعف الثقة إلى تآكل ما يُسمى بـ"الفعالية السياسية الذاتية". فالشباب الذي يعتقد أن صوته لن يحدث فرقاً، أو أن المؤسسات لا تكترث لمطالبه، يصبح أقل رغبة في المشاركة وأكثر ميلاً للانسحاب. وهنا تبرز دينامية خطيرة: فكلما قلّ انخراط الشباب، ضعفت قدرة المؤسسات على الاستماع لهم، وكلما ضعف الإصغاء المؤسسي تعزز الإحساس بانعدام الجدوى، مما يخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها. **رابعاً**، إن تراجع الثقة يُنتج تحولات في أنماط التعبير الشبابي. فبدلاً من المشاركة في القنوات الرسمية، يلجأ العديد منهم إلى التعبير عبر وسائط بديلة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي أو المبادرات غير المهيكلة. هذا التحول يكشف أن الرغبة في التعبير لم تختف، لكنها فقدت الثقة في الإطار المؤسساتي التقليدي.

أخيراً، يتضح أن أزمة الثقة ليست مجرد عرض جانبي، بل هي عامل مؤسس يحدد مسار العلاقة بين الشباب والدولة. تجاوز هذه الأزمة يقتضي إعادة بناء الشرعية عبر نتائج ملموسة، تقليص الفجوة بين الخطاب والممارسة، وإتاحة قنوات تواصل تضمن الشفافية وتمنح الشباب شعوراً بأن مشاركتهم مسموعة ومجدية.

2. غياب قنوات التشاور: انعدام الوساطة الفعالة

النسبة المرتفعة **55,6%** التي اعتبرت ضعف قنوات وآليات التشاور عائقاً أمام المشاركة تكشف عن خلل بنيوي في الوساطة بين الشباب ومؤسسات القرار. فحتى عندما يكون الحافز الفردي للمشاركة موجوداً، فإن غياب المنابر المناسبة يحول دون تحويل هذه الرغبة إلى فعل جماعي مؤثر.

أولاً، يظهر أن القنوات التقليدية – كالأحزاب والنقابات والجمعيات – لم تعد قادرة على استقطاب الشباب كما في السابق. فقد فقدت هذه الهيئات جزءاً من جاذبيتها بسبب تراجع مصداقيتها، أو بسبب عجزها عن التجديد في أساليب العمل والتواصل. وبالتالي، فإن شريحة واسعة من الشباب ترى أن الانضمام إلى هذه الفضاءات لن يمنحها فرصة حقيقية للتأثير أو لصياغة قرارات عمومية.

ثانياً، القنوات الجديدة التي استحدثها الدستور والقوانين التنظيمية، مثل الهيئات الاستشارية لدى الجماعات أو المجالس الترابية، لم تفعل بشكل يوازي الانتظارات. فهي إما بقيت صورية أو اقتصرت على مجالات ضيقة لا تشمل جميع الشرائح الشبابية. النتيجة أن الشباب في المناطق القروية أو الهامشية لا يجدون أي تمثيلية فعلية في هذه الهياكل، مما يعزز شعورهم بالإقصاء.

ثالثاً، إن ضعف قنوات التشاور يدفع الشباب إلى البحث عن بدائل غير مؤسساتية للتعبير عن آرائهم، مثل التظاهرات، أو اللجوء بشكل متزايد إلى الفضاء الرقمي. هذه البدائل، على الرغم من كونها تعبّر عن طاقات شبابية حية، تبقى خارج دائرة القرار الرسمي ولا تترجم إلى سياسات عامة. وهو ما يعمّق الشعور بأن الصوت الشبابي غير مسموع، حتى عندما يكون حاضراً بقوة في الساحة العامة أو في المنصات الإلكترونية.

رابعاً، هذا الضعف لا ينعكس فقط في محدودية القنوات الرسمية، بل أيضاً في غياب دينامية مستمرة للتشاور. فغالباً ما تكون اللقاءات مع الشباب مناسباتية أو ظرفية (خلال الانتخابات، أو عند إعداد بعض البرامج)، وليست آليات قارة تسمح ببناء الثقة تدريجياً. النتيجة أن العلاقة تبقى قائمة على "الحدث" وليس على "المسار"، مما يجعل المشاركة ظرفية وغير مستدامة.

في المحصلة، فإن غياب قنوات تشاور فعالة يسهم في تكريس حالة من **"الفراغ التمثيلي"**، حيث يشعر الشباب أنهم مبعدون من فضاءات القرار. وهذا الوضع يؤدي إما إلى عزوف صامت أو إلى احتجاج خارج الإطار المؤسسي. معالجة هذا العائق تقتضي إعادة النظر في آليات الوساطة، وتفعيل الهياكل الاستشارية بشكل حقيقي، مع ضمان عدالة مجالية في تمثيلية الشباب، حتى لا يبقى حضورهم مرهوناً بالمراكز الحضرية الكبرى فقط.

3. هشاشة التكوين السياسي والمدني: الفجوة المعرفية.

تشير المعطيات أن **45,1%** من الشباب يعتبرون غياب التكوين السياسي والمدني عائقاً أساسياً، إلى وجود فجوة معرفية عميقة تؤثر مباشرة على قدرتهم على الانخراط الواعي والفاعل في الحياة العامة. هذه النسبة لا تكشف فقط عن ضعف في البرامج التعليمية، بل تترجم أيضاً غياب سياسة متكاملة للتربية المدنية تستهدف جميع الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية. فعلى المستوى التعليمي، يظهر أن التربية المدنية في المغرب غالباً ما تُقدَّم في شكل دروس نظرية محدودة التأثير، تفتقر إلى الطابع العملي والتطبيقي. هذا النقص يجعل الشباب يتخرجون من المدرسة أو الجامعة وهم يفتقرون إلى الفهم الحقيقي لآليات المشاركة: كيف تُصاغ السياسات العمومية، ما هي الأدوار الفعلية للهيئات المنتخبة، وكيف يمكن للمواطن أن يساهم في صنع القرار.

أما على المستوى المؤسساتي، فإن فرص التكوين السياسي والمدني تظل محدودة وموجهة غالباً إلى نخب شبابية بعينها (كوادر حزبية أو منخرطين في جمعيات معينة)، بينما تبقى غالبية الشباب خارج هذه الدائرة. هذا التمييز يُعمّق الإحساس بالإقصاء، ويجعل المشاركة في نظر الكثيرين حكراً على فئة قليلة تتمتع بامتيازات في الوصول إلى المعلومات والتكوين.

من الناحية العملية، يؤدي غياب هذا التكوين إلى مشاركة سطحية، حيث يحضر الشباب في الفضاء العمومي من دون امتلاك الأدوات الضرورية للتأثير الحقيقي. فبدلاً من أن يكونوا طرفاً فاعلاً يطرح بدائل ويشارك في بلورة السياسات، يتحول وجودهم إلى حضور رمزي أو ديكوري، مما يعمّق الفجوة بين الطاقات الشبابية الهائلة وبين المؤسسات التي تحتاج إليها لتجديد دمائها وضمان استمراريتها.

4. غياب الحوافز: المشاركة بلا جدوى

النسبة التي بلغت **23,4%** تكشف عن أن غياب الحوافز يمثل عائقاً حقيقياً أمام الشباب. هذه النتيجة تُظهر أن المشاركة في نظرهم لا تكتسب معنى ما لم تكن مرتبطة بعائد ملموس، سواء كان مادياً أو رمزياً. فالكلفة الزمنية والجهد المبذول في الانخراط تبدو أكبر من الفوائد التي قد يحصلون عليها، الأمر الذي يجعل المشاركة تُدرَك كاستثمار غير مربح.

يتضح كذلك أن القضية لا تقتصر على البعد المادي فحسب، بل تشمل أيضاً قيمة الاعتراف الاجتماعي والمؤسساتي. فالكثير من الشباب ينتظرون أن يتم تثمين جهودهم من خلال إدماج خبراتهم الجمعوية في مسارات التعليم والتشغيل، أو عبر منح شهادات رسمية تُعترف بها المؤسسات. وحين يغيب هذا الاعتراف، يتولد لديهم شعور بأن العمل التطوعي أو المشاركة المدنية مجرد نشاط ثانوي بلا أثر فعلي على مسارهم. كما أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية تضاعف من أثر غياب الحوافز. فالشاب الذي يواجه ضغوطاً معيشية أو يبحث عن مصدر رزق، ينظر إلى المشاركة بوصفها ترفاً لا يمكن تحمله. وفي مثل هذه الظروف، تصبح أي مساهمة في الحياة العامة رهينة بمدى قدرتها على توفير قيمة مضافة مباشرة، سواء في شكل فرص تدريب، أو ولوج إلى برامج دعم، أو حتى بناء شبكة علاقات يمكن أن تساعد لاحقاً في سوق العمل.

من هنا يظهر أن غياب منظومة حوافز متكاملة لا يضعف فقط جاذبية المشاركة، بل يعزز أيضاً ميل الشباب إلى الانسحاب أو التركيز على أنشطة يعتبرونها أكثر جدوى. ولعل الحل يكمن في تصميم مقاربة جديدة تجعل من الانخراط تجربة ذات مردودية مزدوجة: خدمة المصلحة العامة من جهة، وتمكين الشباب من مكاسب ملموسة تعزز قدراتهم ومكانتهم من جهة ثانية.

الشكل 26: إسهام الشباب في بلورة وصياغة السياسات العمومية

هل ترى/ين أن صوت الشباب يؤخذ بعين الاعتبار في السياسات العمومية؟ (n=585)

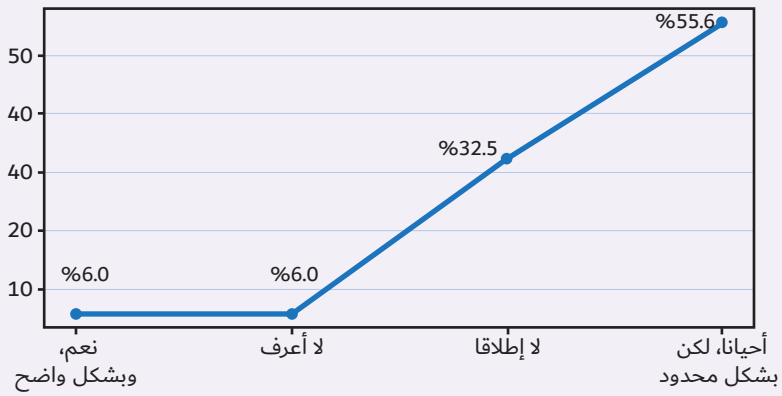

توضح نتائج الدراسة أنّ مسألة اعتبار صوت الشباب داخل السياسات العمومية ما زالت إشكالية كبرى. فنسبة 55,6% من المستجوبين ترى أن صوتها يُؤخذ بعين الاعتبار أحياناً لكن بشكل محدود، وهي نسبة تكشف عن إدراك الشباب لوجود قنوات مؤسساتية تتيح التعبير، غير أنهم يعتبرون أن أثر هذه المشاركة يبقى جزئياً وغير ملزم للسلطات العمومية. هذا الشعور يترجم فجوة قائمة بين الشكل والمضمون، بين النصوص القانونية التي تتحدث عن الديمقراطية التشاركية وبين الممارسة التي تجعل الشباب في موقع استشاري هامشي لا يُترجم إلى قرارات فعلية. ومن ثَمّ فإنهم يقتنعون بأن أصواتهم تسمع فقط في حدود ضيقة ولا تؤثر في صياغة الخيارات الكبرى.

إلى جانب ذلك، نجد أن **32,5%** من الشباب يرون أن صوتهم لا يؤخذ إطلاقاً بعين الاعتبار، وهو معطى خطير يدل على قطيعة شبه تامة بين المؤسسات وهذه الفئة. هذا الجزء من الشباب، الذي يمثل قرابة الثلث، يعكس أقصى درجات فقدان الثقة. فهم يعتبرون أن القنوات القائمة صورية، وأن المشاركة غير مجدية مهما بلغت درجة الانخراط. هذا الشعور يتغذى من تجارب متكررة من التهميش والوعود غير المحققة، ومن ضعف آليات المتابعة والتقييم. النتيجة المباشرة لذلك هي انتشار العزوف، والانكفاء عن الفضاء العمومي، أو اللجوء إلى وسائل احتجاجية خارج الأطر الرسمية. هذه الفئة تمثل الحلقة الأضعف في مسار بناء ديمقراطية تشاركية حقيقية، لأنها فقدت إيمانها بمبدأ الجدوى نفسه، وهو ما يجعل استعادتها أكثر صعوبة من مجرد توفير آليات تقنية جديدة.

أما نسبة **6%** من المستجوبين الذين أكدوا أن صوتهم يؤخذ بعين الاعتبار بشكل واضح، فهي نسبة ضعيفة جداً لا تكاد تؤثر في التوازن العام. وجود هذه الفئة، وإن كان محدوداً، يدل على أن هناك تجارب أو حالات معزولة حيث تمكّن بعض الشباب من إيصال صوتهم والتأثير في القرار. غير أنّ الطابع الاستثنائي لهذه الحالات يثبت أن الأمر لا يتعلق بسياسة عامة أو ممارسة مؤسساتية راسخة، بل بتجارب ظرفية أو مرتبطة بمجالات بعينها. غياب التعميم يفسر بقاء هذه النسبة متدنية، ويشير إلى أن الاعتراف بمساهمة الشباب في رسم السياسات لا يزال استثناءً لا قاعدة.

كما أن نسبة **6%** أخرى عبرت عن عدم معرفتها بما إذا كان صوتها مسموعاً أو لا، ما يكشف عن وجود حالة من الغموض أو الجهل بآليات المشاركة. هذه الفئة لا تمثل عدداً كبيراً، لكنها تسلط الضوء على ثغرة أخرى مرتبطة بضعف التثقيف المدني والتواصل المؤسساتي. فجزء من الشباب لا يتوفر على المعلومة الكافية لمعرفة ما إذا كان لصوته أثر في صناعة القرار أم لا. وهذا يعني أن إشكالية المشاركة لا تتعلق فقط بالإقصاء أو التهميش، بل أيضاً بانعدام الوعي والمعرفة بالقنوات الموجودة وكيفية استغلالها.

عند النظر إلى الصورة الكلية، يتضح أن أكثر من ثلثي الشباب المستجوبين يتموقعون بين التشكيك التام والاعتراف المحدود. هذا يبرز أزمة مزدوجة: أزمة في ثقة الشباب بالمؤسسات، وأزمة في آليات الوساطة التي يفترض أن تنقل أصواتهم. من جهة أولى، هناك شعور عميق بأن الحقل السياسي لا يمنح الشباب وزناً كافياً في القرارات العمومية، ومن جهة ثانية هناك ضعف في فعالية القنوات القائمة كالأحزاب والجمعيات والهيئات الاستشارية. النتيجة هي تكريس هوّة بين جيل صاعد يبحث عن الاعتراف والمشاركة، ومؤسسات ما زالت تعتبر هذا الحضور رمزياً أكثر من كونه فعلياً.

تداعيات هذه الوضعية لا تقتصر على انخفاض نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية أو الأنشطة المدنية، بل تمتد إلى تكوين ثقافة عامة تقوم على العزوف واللامبالاة. حين يتأكد الشباب أن أصواتهم لا تؤثر في القرارات، فإنهم يطورون ميولاً للانسحاب من الفضاء العمومي، أو يفضلون توجيه طاقاتهم نحو مجالات فردية أو غير مؤسساتية، مثل العالم الرقمي أو المبادرات غير الرسمية. هذا التحول قد يؤدي على المدى الطويل إلى إضعاف شرعية المؤسسات نفسها، لأنها تفقد القدرة على تمثيل أكبر شريحة ديموغرافية في المجتمع.

تدل المعطيات كذلك على أن أزمة المشاركة ليست مرتبطة بعدم وجود فرص فحسب، بل أساساً بانعدام جدواها. الشباب لا يطالبون بمجرد فتح أبواب إضافية، بل يريدون ضمان أن مشاركتهم ستترجم إلى أثر ملموس في صياغة السياسات. فإذا بقيت المشاركة مجرد إجراء شكلي أو وسيلة لإضفاء الشرعية على قرارات مُتخذة مسبقاً، فإن العزوف سيستمر بل وقد يتفاقم.

يظهر أن علاقة الشباب بالسياسات العمومية تتسم بالهشاشة وعدم التوازن. الأغلبية ترى أن صوتها إمّا غير مسموع أو يسمع بشكل محدود، وهي نتيجة تضع صناع القرار أمام تحدٍ كبير: فإما إعادة بناء جسور الثقة عبر آليات مؤسساتية حقيقية تجعل الشباب فاعلين في صياغة الخيارات العامة، وإما ترك الأمور على حالها بما ينذر بتعميق الفجوة بين الأجيال وصانعي القرار. إن المعطيات الكمية، في دلالاتها، تكشف

عن أزمة شرعية تحتاج إلى معالجة شاملة، أساسها إشراك الشباب في بلورة السياسات لا باعتبارهم موضوعاً لها، بل باعتبارهم شركاء فعليين في صياغتها.

الشكل رقم 27: الآليات المؤسساتية والتشاركية لإشراك الشباب في قضايا الشأن العام

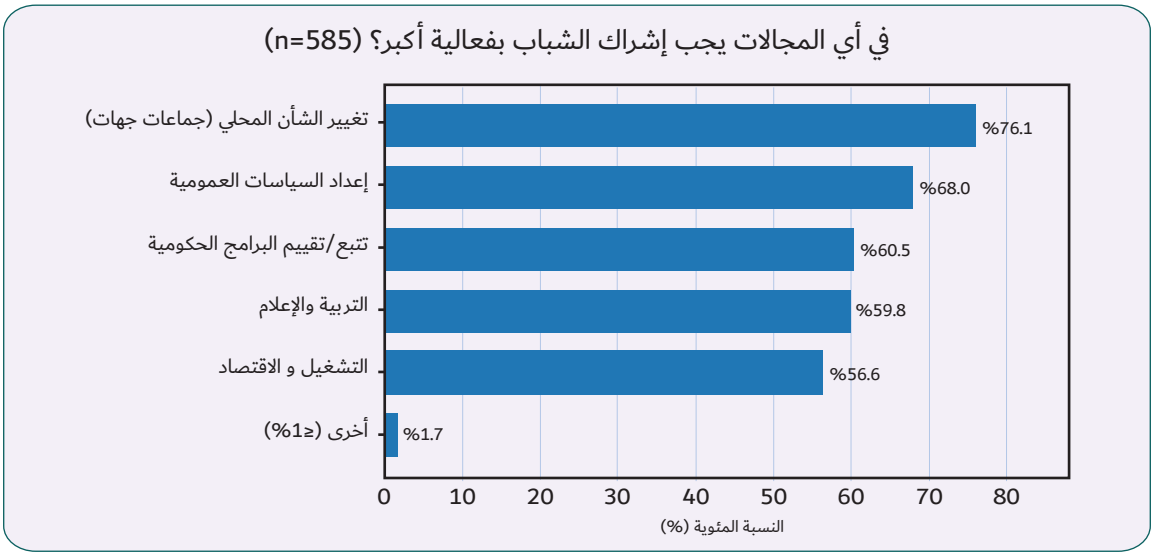

توضح النتائج أن الشباب المغاربة يطالبون بإشراكهم بفعالية أكبر في مجالات متعددة. فقد اعتبر **76,1%** أن تدبير الشأن المحلي هو المجال الأول الذي ينبغي أن يشاركوا فيه. هذا يدل على أن الشباب يرون في المستوى الترابي يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق التغيير الملموس في قضايا حياتهم اليومية مثل البنية التحتية والخدمات وفرص الشغل[53] .

إعداد السياسات العمومية على المستوى الوطني جاء في المرتبة الثانية بنسبة **68%**. هذا الرقم يعكس وعياً بأن الحضور في لحظة صياغة السياسات أهم من الاكتفاء بممارسة شكلية لاحقة. الشباب يدركون أن غيابهم عن هذه المرحلة يفضي إلى سياسات غير موجهة لهم، أو غير قادرة على الاستجابة لحاجياتهم.

أما مجالات الثقافة والإعلام **59,8%** والتنمية البيئية والمستدامة **60,5%** فهي تكشف عن انشغالات جديدة لدى الشباب مرتبطة بالهوية، والتعبير الحر، والمستقبل البيئي. فالشباب اليوم لا ينظرون إلى هذه المجالات كهوامش، بل يعتبرونها صلب الرهانات التي ستحدد مستقبلهم. هذه النتائج تتقاطع مع تقارير دولية بيّنت أن الشباب في مناطق متعددة يضعون قضايا المناخ والثقافة والإعلام ضمن أولوياتهم، باعتبارها قنوات للتأثير في الحاضر والمستقبل[54] .

كما أن 56,6% أكدوا على أهمية إشراكهم في المراقبة والتتبع وتقييم البرامج الحكومية. هذه النسبة تكشف أن الشباب لم يعودوا يطالبون بالمشاركة في التخطيط فقط، بل يريدون أن يكونوا جزءاً من عملية المحاسبة، أي أن صوتهم يجب أن يستمر بعد اتخاذ القرار ليواكب مراحل التنفيذ والتقييم. هذا التحول يعكس وعياً متزايداً بدور الشفافية والحكامة الجيدة في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

النسب الصغيرة جداً التي اختارت "في جميع المجالات" أو "أن يكون الشباب أصحاب القرار" رغم محدوديتها، إلا أنها تعبر عن تيار راديكالي يرى أن المسألة الشبابية لا يجب أن تُحصر في مجالات معينة، بل ينبغي أن تُعالج كمبدأ عام في كل السياسات العمومية.

53 -Afrobarometer, Youth like Morocco's direction even as jobs remain scarce, Round 10, Johannesburg: Afrobarometer Publications, 2025, p. 43.

54 -Abdelhak Kamal, National Youth Policies. The Case of Morocco, Barcelona: CIDOB, 2023, p. 27.

المحور السابع:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب

تمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ركناً أصيلاً في منظومة حقوق الإنسان الكونية، إذ ترتبط بشكل وثيق بصون كرامة الفرد وضمان شروط عيش لائقة تمكّنه من الاندماج الفعّال داخل المجتمع. وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 على حزمة من الحقوق الأساسية، من أبرزها: الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي ملائم، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

وفي السياق المغربي، منح دستور 2011 لهذه الحقوق مكانة مركزية من خلال تكريسها كالتزامات ملزمة للدولة تجاه المواطنين. فقد نصّ على الحق في العلاج والحماية الصحية، والحق في التعليم الجيد، والحق في الشغل والدعم العمومي، فضلاً عن إقراره بأهمية النهوض بالثقافة باعتبارها عنصراً مكوّناً للهوية الوطنية المتعددة الروافد.

على المستوى الاقتصادي، يتجلى البعد الحقوقي في ضرورة تمكين الشباب من فرص عمل لائق وضمان الحماية الاجتماعية في ظل واقع يتسم بارتفاع معدلات البطالة وهشاشة سوق الشغل. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن إعمال الحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن يشكل مدخلاً أساسياً لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وإرساء عدالة اجتماعية حقيقية. وفي المجال الثقافي، يُعتبر الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والإبداعية رافعةً لتوسيع فضاءات التعبير وتعزيز انتماء الشباب وهويتهم المواطنة.

ومع ذلك، تظل الفجوة قائمة بين المقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية من جهة، وواقع الممارسة والسياسات العمومية من جهة أخرى، حيث ما تزال التفاوتات الاجتماعية والمجالية بارزة، وما يزال الشباب في المناطق القروية والهامشية على وجه الخصوص يواجهون صعوبات في الولوج إلى هذه الحقوق. إن تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا ينفصل عن تحقيق التنمية المستدامة التي تضع الإنسان في صلب أولوياتها وتجعل من العدالة الاجتماعية أساس أي مشروع إصلاحي. فتمكين الشباب من هذه الحقوق يشكل شرطاً ضرورياً لبناء علاقة ثقة متبادلة بينهم وبين المؤسسات، وضمان مشاركتهم المواطنة في صياغة مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً.

الشكل 28: تشخيص الوضعية العامة للشباب المغربي

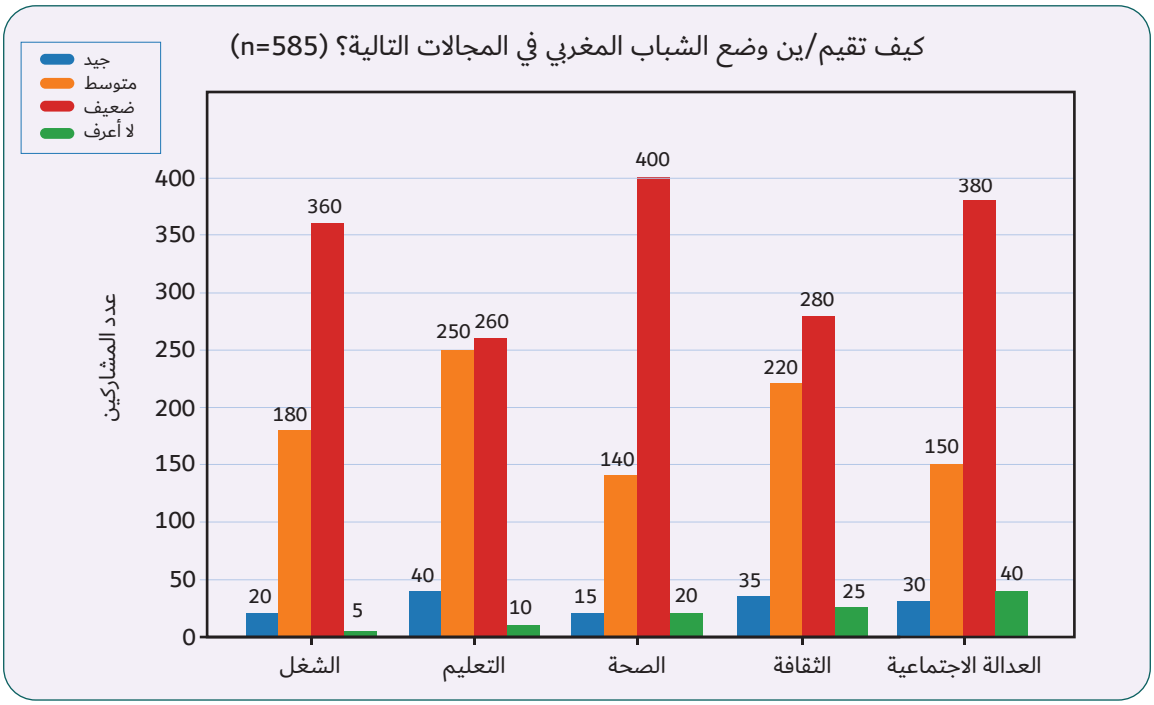

قدم المشاركون في الدراسة تقييماً عاماً لأوضاع خمسة مجالات أساسية: **الشغل، التعليم، الصحة، الثقافة، العدالة الاجتماعية**. ومن خلال توزيع الإجابات، يتضح أن الغالبية العظمى وضعت هذه المجالات ضمن خانة "ضعيف" أو "متوسط"، في حين لم تتجاوز نسبة من صنّفوها "جيد" أرقاماً جد محدودة، بينما ظهر جزء صغير جداً من المستجوبين يختار "لا أعرف". هذه الصورة تستدعي قراءة متأنية توضح دلالاتها وسياقاتها.

فيما يخص **الشغل**، احتل تقييم "ضعيف" النسبة الكبرى مقارنة ببقية التصنيفات، مع حضور نسبي لتقييم "متوسط" وعدد محدود اعتبر الوضع "جيداً". هذا يعكس انشغال الشباب بقضية البطالة والهشاشة التي تطبع سوق العمل. عندما يرى أغلب الشباب أن أوضاع الشغل ضعيفة، فهذا يعكس تصورهم بأن فرص الإدماج محدودة، وأن العرض المتاح لا يستجيب لتطلعاتهم سواء من حيث الكم أو الكيف. من جهة أخرى، الذين اعتبروا الوضع متوسطاً يترجمون حالة من التردد بين الوعي بوجود بعض المبادرات والإصلاحات وبين إدراك محدودية نتائجها. أما الفئة الصغيرة التي صنفت الوضع بالجيد فهي أقلية لا تعكس الصورة العامة، مما يكشف أن رضا الشباب في هذا المجال ضعيف جداً.

بالانتقال إلى **التعليم**، نلاحظ أن التقييمات انقسمت بين "ضعيف" و"متوسط"، مع غلبة التوجهات السلبية. هذا يدل على أن الشباب يعيشون تجربة تعليمية غير مرضية من حيث الجودة والتكافؤ. اختيار "متوسط" عند نسبة ملحوظة يعني أن هناك وعياً بوجود إصلاحات أو محاولات تطوير، لكنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة. كما أن نسبة "جيد" ظلت محدودة، وهو ما يعكس أن الثقة في المدرسة أو الجامعة كمؤسسة للارتقاء الاجتماعي والمعرفي ليست واسعة. هذه النتائج تعكس أن التعليم لم يعد في نظر الشباب قناة مضمونة لتحسين الوضع الاجتماعي والمهني، بل بات مجالاً متأثراً بتفاوتات جهوية وهيكلية.

أما **الصحة**، فقد حازت على نسبة عالية جداً من التقييم "ضعيف"، وهو ما يكشف عن إدراك جماعي لمحدودية المنظومة الصحية. حين ترى الأغلبية أن وضع الصحة ضعيف، فهذا يشير إلى التجارب اليومية للشباب مع ضعف البنية التحتية الصحية أو طول آجال الانتظار أو غياب الخدمات المتكافئة بين المناطق. اختيار "متوسط" عند شريحة أخرى يدل على اعتراف ببعض التحسينات الطارئة مثل توسيع التغطية الصحية أو برامج إصلاح القطاع، لكن دون أن تُغيّر الصورة العامة. بينما نسبة "جيد" تكاد تكون هامشية، وهو ما يؤكد أن الخدمات الصحية لم تحقق مستوى يرضي هذه الفئة. هذه القراءة تبرز أن الصحة بالنسبة للشباب لا تزال مرتبطة أكثر بالمعاناة والتحديات من كونها مجالاً يوفر الاطمئنان والإنصاف.

في مجال **الثقافة**، تبدو النتائج متقاربة بين "ضعيف" و"متوسط"، وهو ما يعكس تردداً في الموقف من السياسات الثقافية. الشباب يرون أن المجال الثقافي لا يحظى بالاهتمام الكافي سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث تنويع العرض والأنشطة. التقييم "متوسط" قد يعكس أن بعض المدن أو الشرائح تستفيد من مبادرات ثقافية محدودة، لكن هذه التجارب لا تتوسع لتشمل الجميع. ضعف نسبة "جيد" يكشف أن المجال الثقافي ما يزال بعيداً عن أن يُنظر إليه كرافعة حقيقية للتنمية والاندماج الاجتماعي. ومن ثم، فإن الثقافة لا تظهر في وعي الشباب كمجال يوفر فرصاً متساوية للتعبير والإبداع، بل كمساحة فيها الكثير من الفوارق.

بالنسبة إلى **العدالة الاجتماعية**، جاءت معظم الأجوبة بين "ضعيف" و"متوسط"، مع حضور نسبي أعلى من "لا أعرف" مقارنة بباقي المجالات. هذا التوزيع يعكس أن الشباب يشعرون بغياب المساواة في توزيع الفرص والخدمات، وبأن العدالة الاجتماعية كقيمة وممارسة لا تتحقق كما يجب. تقييم "متوسط" يدل على أن بعض الفئات تلاحظ جهوداً لتقليص الفوارق، لكن ذلك لا يصل إلى حد الإقناع. في المقابل، ارتفاع "لا أعرف" في هذا المجال يكشف عن تعقيد المفهوم وصعوبة ربطه بتجربة يومية واضحة كما هو الحال مع الصحة أو التعليم. وبالتالي، فالمؤشرات توضح أن العدالة الاجتماعية بالنسبة للشباب هي فكرة أكثر منها واقعاً ملموساً، وهو ما يجعل تقييمها متردداً ومتفاوتاً.

بصورة تركيبية، تبين نتائج الاستطلاع أن ثقة الشباب في الأداء العمومي ضعيفة في جميع المجالات، وأن التقييمات الإيجابية لا تتجاوز هامشاً ضيقاً. هذه المعطيات تؤكد أن الشباب، وهم الفئة الأكثر عدداً وحيوية في المجتمع، لا يشعرون أن المجالات الأساسية للحياة اليومية تلبي طموحاتهم. كما تكشف عن فجوة بين السياسات المعلنة والنتائج على أرض الواقع. فالشغل والتعليم والصحة والثقافة والعدالة الاجتماعية لا تُرى في وعي الشباب كحقائق ناجحة، بل كإشكالات تتطلب معالجة عميقة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن النتائج ترسم صورة نقدية وواقعية تبرز حجم التحديات المطروحة أمام صانع القرار، خاصة فيما يتعلق بكيفية الانتقال من مستوى النصوص والإصلاحات المعلنة إلى مخرجات عملية ملموسة يشعر بها الشباب في حياتهم اليومية. كما تطرح سؤالاً محورياً حول سبل استعادة الثقة المفقودة بين الأجيال الجديدة والمؤسسات، وذلك من خلال إحداث تحسينات فعلية في المجالات الحيوية التي تمس حياتهم مباشرة.

الشكل 29: مستويات استفادة الشباب من البرامج الاجتماعية والثقافية

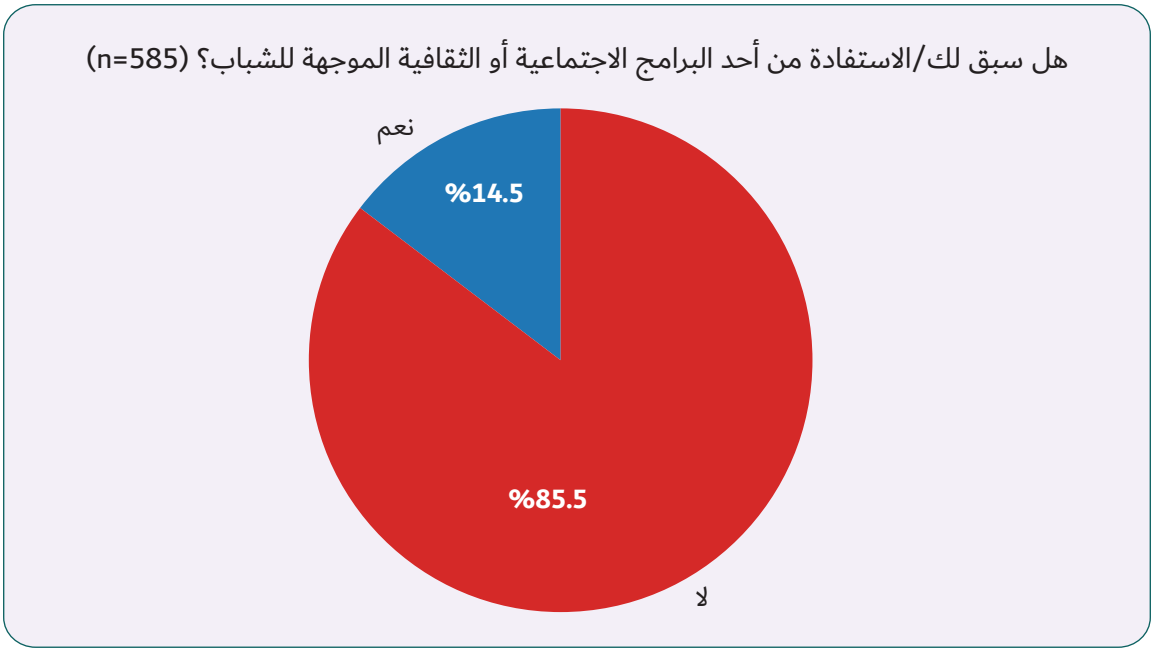

تشير المعطيات أن أغلبية مطلقة من الشباب، أي ما يقارب أربعة أخماس العينة **85,5%**، لم تستفد من البرامج الاجتماعية أو الثقافية الموجهة لهذه الفئة بالأساس. وهذه النسبة المرتفعة لا تمثل مجرد مؤشر إحصائي، بل تكشف عن خلل بنيوي عميق في السياسات العمومية الخاصة بالشباب. فكيف يمكن تقبّل أن تظل الفئة الأكثر عدداً داخل المجتمع خارج نطاق الاستفادة من مبادرات أُنشئت بالأساس لخدمتها؟ إن هذا الواقع يعكس إشكاليات متداخلة على ثلاثة مستويات: قصور في إعداد البرامج، اختلالات في تنفيذها، ثم ضعف في آليات التواصل والتعريف بها.

أولاً، على مستوى اعداد البرامج، قد تكون البرامج الاجتماعية أو الثقافية الموضوعة غير متلائمة مع احتياجات الشباب الفعلية. فالسياسات في هذا المجال غالباً ما تُصاغ مركزياً، وبمنطق فوقي لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات المجالية والاجتماعية. فالشاب القروي لا يملك نفس الحاجيات أو الإمكانيات التي يملكها الشاب الحضري، كما أن الفتيات والشباب قد يواجهون تحديات مختلفة تماماً. إذاً، فإن غياب مقاربة تشاركية في مرحلة التخطيط يجعل البرامج بعيدة عن الواقع المعيش، مما يؤدي إلى ضعف الإقبال عليها أو عدم جدواها بالنسبة للفئة المستهدفة.

ثانياً، على مستوى التنفيذ، تشير هذه النسبة المنخفضة من المستفيدين 14,5% إلى أن هناك إشكالية واضحة في آليات تنزيل البرامج. قد يتعلق الأمر بضعف التمويل، أو بعدم انتظام تنفيذها، أو حتى بعدم تغطيتها لكل الجهات. هذا الأمر يقود إلى تركيز الاستفادة في بعض المناطق أو لفائدة شبكات ضيقة من الجمعيات، في حين تُحرم غالبية الشباب من أي أثر مباشر. بمعنى آخر، هناك مشكلة في العدالة المجالية والاجتماعية في توزيع هذه المبادرات.

ثالثاً، هناك خلل في التواصل. إذ كثيراً ما يُطلق المسؤولون برامج موجهة للشباب، لكنها لا تصل إلى علم المستفيدين المفترضين. غياب الحملات التواصلية الفعالة، وضعف استعمال الوسائط الرقمية المفضلة لدى الشباب، يجعلان المبادرات غير مرئية. وبالتالي، حتى لو كانت هذه البرامج موجودة وفعالة، فإنها لا تصل إلى الفئة المستهدفة. هذا يفسر كيف أن جزءاً واسعاً من الشباب لا يعرف أصلاً بوجود مثل هذه البرامج، أو لا يثق في جدواها.

من زاوية أخرى، يمكن تفسير هذه الأرقام كنتاج لأزمة ثقة أعمق بين الشباب والمؤسسات. فعندما يرى الشاب أن البرامج الحكومية أو حتى الجمعوية لا تقدم قيمة مضافة حقيقية، يفضّل الانسحاب وعدم التفاعل. وهنا نلمس العلاقة المباشرة بين هذه النتيجة ومؤشرات أخرى مرتبطة بالعزوف السياسي أو ضعف المشاركة المدنية. إذ تعكس هذه المعطيات أن الشباب لا يشعرون بأن المؤسسات تستمع لهم أو تعترف بوزنهم، وهو ما يعمّق من مسافة الاغتراب بين الطرفين.

على المستوى الاجتماعي، استمرار هذا الوضع له تداعيات خطيرة. إذ يُفقد الشباب فرصاً للتكوين والدعم الثقافي والاجتماعي، مما يعمّق من أزماتهم في مجالات أخرى كالشغل والاندماج الاجتماعي. وبغياب هذه الاستفادة، تظل فئة واسعة من الشباب عُرضة للبطالة، للهشاشة الاقتصادية، ولغياب قنوات للتعبير والإبداع. بمعنى أن الأثر لا يقتصر على لحظة الاستفادة من برنامج معين، بل يمتد إلى تكريس دائرة التهميش والإقصاء الاجتماعي.

أما الفئة التي صرحت بأنها استفادت **14,5%** فهي أقلية تكشف أن هناك بالفعل برامج تصل إلى بعض الشباب. غير أن هذه النسبة المحدودة تجعل الاستفادة غير عادلة وغير شاملة. فهي غالباً ما تكون موجهة للشباب المنتمين إلى أوساط حضرية، أو المرتبطين بشبكات جمعوية قوية، بينما يتم إقصاء فئات أخرى في القرى أو في الأحياء المهمشة. وهذا التفاوت يعمّق من الشعور بعدم المساواة بين الشباب أنفسهم، ويغذي التوتر الاجتماعي.

في ضوء هذه المعطيات، يصبح لزاماً إعادة التفكير في السياسات الشبابية من منظور شامل، يأخذ بعين الاعتبار ثلاث أولويات أساسية: **أولا، إشراك الشباب في تحديد حاجياتهم بشكل مباشر، عبر آليات تشاورية تُمكّن من صياغة برامج واقعية ومطلوبة. ثانياً، ضمان عدالة مجالية في توزيع هذه البرامج، بحيث لا تبقى حكراً على فئات معينة. ثالثاً، تعزيز قنوات التواصل الرقمي والتقليدي لتمكين الشباب من معرفة هذه المبادرات والوصول إليها بسهولة.**

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن هذه النسبة **85,5%** ليست مجرد مؤشر سلبي، بل هي إنذار قوي يكشف أن السياسات الموجهة للشباب لم تحقق أثرها. استمرار الوضع بهذا الشكل سيؤدي إلى مزيد من فقدان الثقة وإلى عزوف أكبر، وهو ما سيصعب من أي محاولة لاحقة لدمج الشباب في الحياة العامة. بينما تحويل هذه النتيجة إلى فرصة يتطلب من صانع القرار إعادة النظر جذرياً في كيفية تصميم وتنزيل ومواكبة البرامج الشبابية، بشكل يجعلها أكثر قرباً من الواقع وأكثر قدرة على الاستجابة لتطلعات الفئة التي تمثل عماد المستقبل.

الشكل رقم 30: البرامج ذات الأولوية لتعزيز إدماج الشباب

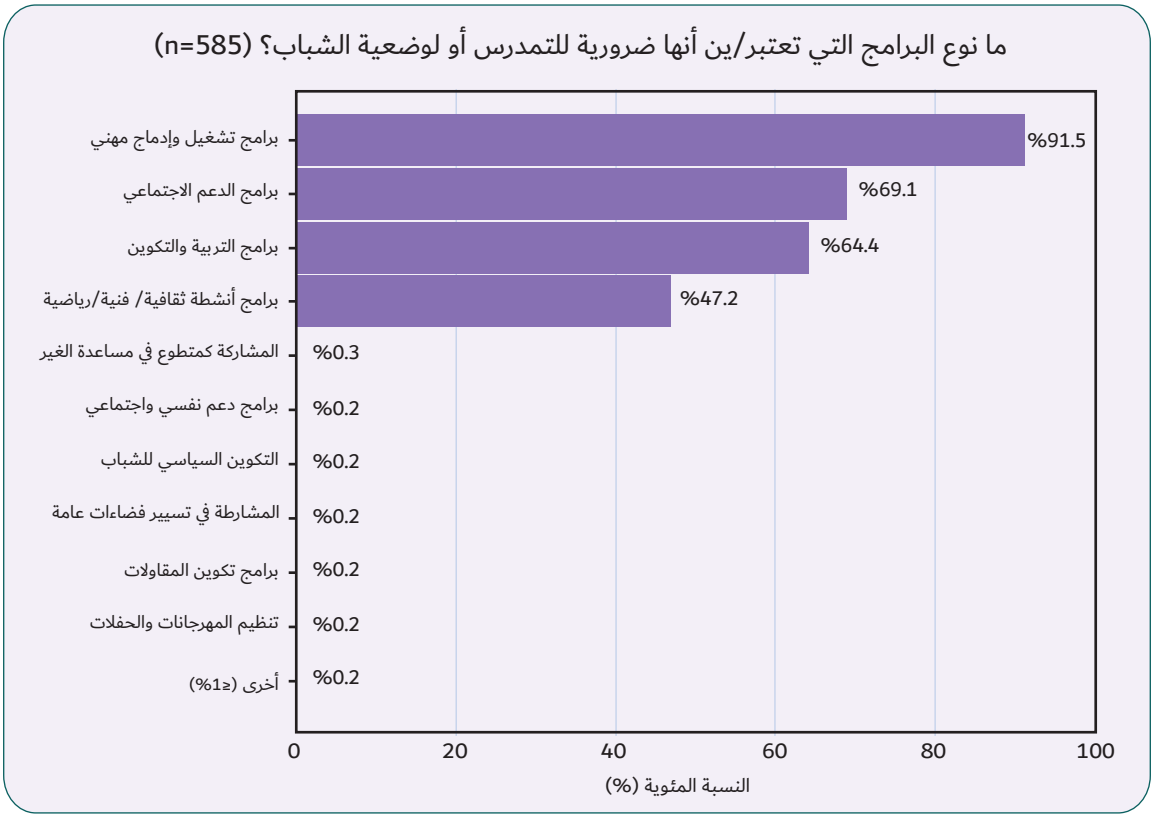

تفيد النتائج أن أولويات الشباب بخصوص البرامج التي يعتبرونها ضرورية للتخفيف من أوضاعهم واضحة وحاسمة. فقد وضع **91,5%** برامج التشغيل والإدماج المهني على رأس الأولويات، وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد أن قضية العمل ما تزال المعضلة الأساسية التي تحدد علاقة الشباب بالمجتمع والدولة. في نظر هذه الفئة، لا يمكن الحديث عن أي إدماج اجتماعي أو مواطنة فاعلة من دون ضمان حد أدنى من فرص الشغل. هذا الوعي يعكس تجربة معيشية مباشرة يطبعها البطالة والهشاشة، ويبرز أن التشغيل لم يعد مجرد مطلب اقتصادي بل تحول إلى شرط للكرامة الإنسانية وللاستقرار الاجتماعي.

أما البرامج ذات الصلة بالصحة والدعم النفسي والاجتماعي، فقد حازت على **69,1%**، ما يوضح أن الشباب يربطون جودة حياتهم ليس فقط بالفرص الاقتصادية بل أيضاً بالقدرة على مواجهة التوترات النفسية والضغوط الاجتماعية. في هذا المعطى نجد تحوّلاً مهماً في أولويات الجيل الجديد: إذ أصبح البعد النفسي والاجتماعي جزءاً من المطالب الجوهرية، بعدما كان يُنظر إليه لعقود كقضية ثانوية أو نخبوية. هذه النسبة المرتفعة تدل على إدراك متزايد بأن الصحة الجسدية والنفسية هي أساس كل مساهمة منتجة، وأن غياب برامج الرعاية والدعم يفاقم من هشاشة الشباب ويزيد من عزلتهم.

وتأتي برامج الدعم الثقافي والاجتماعي بنسبة **64,4%** لتعكس اهتماماً ملحوظاً بالثقافة كأداة للاندماج وتحصين الهوية. الشباب الذين شاركوا في الاستبيان لا ينظرون إلى الثقافة باعتبارها مجالاً ثانوياً، بل يضعونها ضمن دائرة الأولويات التي يمكن أن توفر فرصاً للتعبير عن الذات ولتجاوز الإقصاء الاجتماعي. هذا التوجه يعكس وعياً بأن الثقافة ليست ترفاً، وإنما فضاءً ضرورياً لتعزيز المشاركة المواطنة، وتوسيع دوائر التواصل، وتنمية الإبداع. كما يبرز أن غياب برامج قوية في هذا المجال يترك فراغاً يتجه الشباب إلى ملئه بوسائط غير مؤسساتية قد تكون أحياناً غير آمنة أو غير منتجة.

أما **47,2%** الذين أكدوا على أهمية برامج التكوين والدعم التربوي، فهم يعبّرون عن إدراك عميق بأن التعليم الأساسي لم يعد كافياً لتأمين مسار مهني ناجح. التكوين المستمر والدعم التربوي يمثلان في نظر هؤلاء الشباب وسيلة لتعويض النقائص القائمة في النظام التعليمي، وضمان قدرة على الاندماج في سوق شغل يتغير باستمرار. هذه النسبة، وإن كانت أقل مقارنة ببقية المجالات، فإنها تبقى دالة على وعي جديد لدى الشباب بقيمة المهارات والكفاءات المتجددة، وعلى استعدادهم للانخراط في برامج مهنية أو أكاديمية شرط أن تكون متاحة وفعّالة.

ترسم النتائج خريطة دقيقة لأولويات الشباب، حيث يتصدر التشغيل قائمة المطالب بنسبة تكاد تبلغ الإجماع، يليه الدعم النفسي والاجتماعي، ثم المجال الثقافي، وأخيراً التكوين. ويكشف هذا الترتيب أن الشباب لا يحصرون حاجاتهم في بعد واحد، بل يعتبرون أن تحسين أوضاعهم يقتضي اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد. ومن ثمة، فإن الحلول الجزئية أو القطاعية لم تعد كافية، بل أصبحت البرامج الموجهة للشباب مطالَبة بدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في رؤية متكاملة.

وتبين النتائج أيضاً أن الشباب واعون بالعلاقات المتداخلة بين هذه المجالات؛ فغياب الشغل يؤدي إلى تفاقم الأزمات النفسية والاجتماعية، وضعف التكوين يحرمهم من فرص فعلية للإدماج، فيما يسهم انكماش المجال الثقافي في تكريس العزلة. وعليه، فإن هذه الأولويات ينبغي أن تُقرأ في ترابطها وتكاملها، لا في انعزالها أو تفكيكها.

إن ما تقدمه نتائج الاستطلاع لا يختزل في مجرد أرقام إحصائية، بل يعكس رؤية شبابية متكاملة للاندماج الاجتماعي، رؤية واضحة تؤكد أن الشباب يتطلعون إلى سياسات تضع التشغيل في الصدارة، دون أن تُهمل الصحة والدعم النفسي، ولا الثقافة، ولا التكوين. إنهم باختصار يطالبون بمشروع شامل يستجيب لحاجاتهم المادية والمعنوية معاً، ويضعهم في صميم العملية التنموية.

المحور الثامن:

التحول الرقمي

يُعتبر التحول الرقمي من أبرز الظواهر التي تعيد تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرن الحادي والعشرين. فلم يعد ينظر إليه باعتباره مجرد عملية تقنية لإدماج التكنولوجيات الحديثة في الممارسة اليومية، بل أصبح مشروعاً استراتيجياً يروم إعادة تنظيم أنماط الإنتاج والتسيير وطرق التفاعل داخل المجتمعات. وفي الحالة المغربية، يكتسي هذا التحول بعداً خاصاً، بالنظر إلى رهانات التنمية المستدامة، وتحديات تحديث الإدارة العمومية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تمكين الشباب من الحضور الفاعل في الفضاء الرقمي.

على المستوى الاقتصادي، يفتح التحول الرقمي آفاقاً واسعة لتطوير أنشطة جديدة مرتبطة بالتجارة الإلكترونية والخدمات المبتكرة والذكاء الاصطناعي. كما يوفر بيئة خصبة لنمو المقاولات الناشئة التي يقودها الشباب، بما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الإمكانات تظل رهينة بقدرة الدولة على تقليص الفوارق المجالية، ومعالجة مظاهر ضعف البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق القروية والهامشية.

اجتماعياً، مكّن التحول الرقمي الشباب من آليات جديدة للتعبير والمشاركة، سواء عبر المنصات التفاعلية أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ما عزز انخراطهم في النقاش العمومي. بيد أن هذا الانفتاح الرقمي يصاحبه عدد من التحديات، من أبرزها ضعف الثقافة الرقمية، وانتشار الأخبار المضللة، وغياب استراتيجيات فعّالة لضمان أمن البيانات والمعطيات الشخصية.

أما في البعد الثقافي والقيمي، فقد أتاح التحول الرقمي فضاءات واسعة للإبداع وتبادل المعرفة، وعزز حرية التعبير والانفتاح على القيم الكونية. ومع ذلك، يظل التحدي قائماً في كيفية التوفيق بين مقتضيات الانفتاح على العالم وضرورة حماية الهوية الوطنية وصون الخصوصية الثقافية.

من ثَمّ، لا يمكن اختزال التحول الرقمي في كونه مسألة تقنية بحتة، بل هو ورش استراتيجي يقتضي اعتماد رؤية شمولية قائمة على مبدأ العدالة الرقمية. فتمكين المواطنين، ولا سيما الشباب، من ولوج متكافئ للتكنولوجيا، وتأهيلهم لاستخدامها بشكل منتج وآمن، يشكل شرطاً أساسياً لجعل الرقمنة رافعة حقيقية للتنمية المستدامة وأداة لإدماج الأجيال الجديدة في صناعة المستقبل.

الشكل رقم 31: مستوى كفاءة الشباب في استخدام الوسائط التكنولوجية

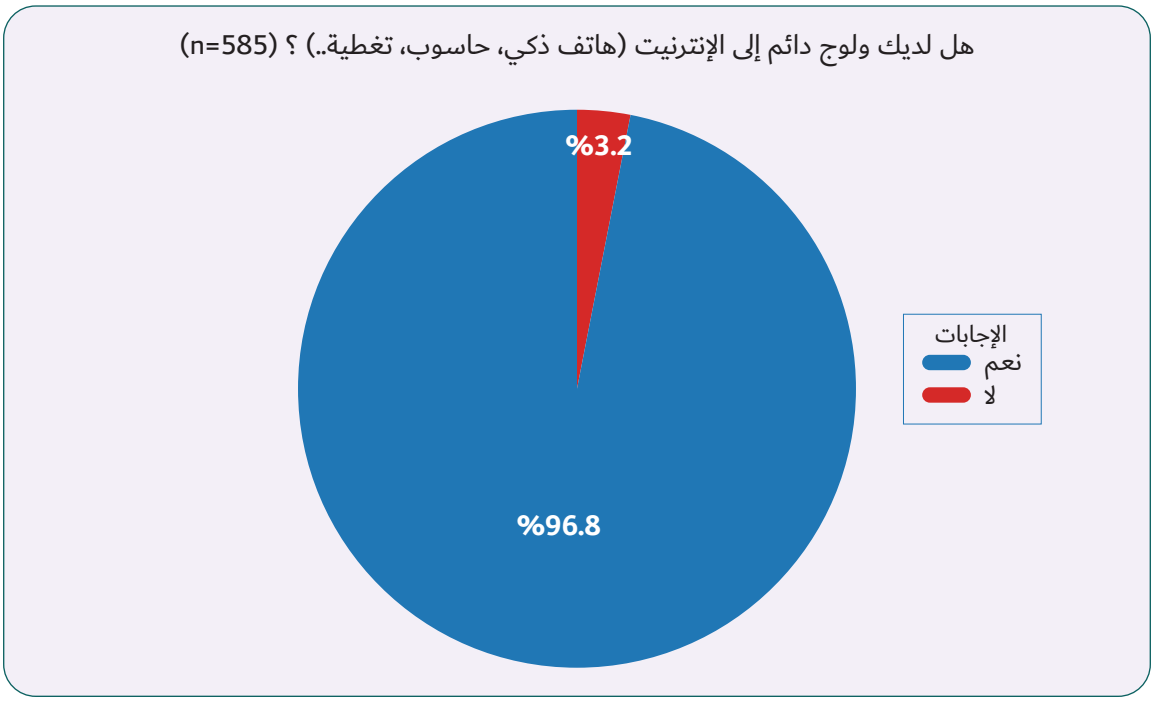

عبر **96,8%** من الشباب المستجوبين أنهم يتوفرون على ولوج دائم إلى شبكة الإنترنت، مقابل **3,2%** فقط ممن لا يملكون هذا الولوج. هذه النتيجة تكشف عن تحوّل بنيوي في حياة الشباب المغربي، حيث لم يعد الفضاء الرقمي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح جزءاً عضوياً من أنماط العيش والتواصل والتعلم. فالإنترنت صار يمثل المجال الذي تُبنى فيه العلاقات، وتتحدد فيه الخيارات، ويُعاد تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي.

هذا الانتشار شبه الكلي يعكس دينامية وطنية نحو الرقمنة. إذ تشير معطيات تقرير **Digital 2023: Morocco** إلى أن نسبة انتشار الإنترنت في المغرب بلغت **88,1%** من مجموع السكان، مع ارتفاع سنوي مضطرد(55) . في صفوف الشباب، يكتسي الأمر أهمية أكبر، لأن هذه الفئة هي الأكثر استهلاكاً للمحتوى الرقمي والأكثر اعتماداً عليه في حياتها اليومية. ما يجعل من الفضاء الافتراضي ليس مجرد فضاء للتسلية، بل مسرحاً لتجارب التعلم الذاتي، ريادة الأعمال الرقمية، والمشاركة في النقاشات العمومية.

إلى جانب ذلك، يتضح من **Enquête usage des TIC 2023-2024** الصادرة عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن الإنترنت أصبح أداة أساسية في المجال التعليمي، حيث أن 96,4% من الأطفال الذين يستعملون الإنترنت يوظفونه لأغراض تعليمية، وأن نسبة استعمال الإنترنت في صفوف هذه الفئة ارتفعت بـ **3%** ما بين **2021** و **2023** (56) . هذا يعني أن الرقمنة لم تعد خياراً بل ضرورة، خصوصاً بعد تجربة التعليم عن بُعد التي كشفت هشاشة المدرسة التقليدية وأكدت أن التكنولوجيا يمكن أن تكون حلاً بديلاً وفعّالاً. بالنسبة للشباب الجامعي والمهني، يتحول الإنترنت إلى قناة للتكوين المستمر والتعلم الذاتي، ما يعكس أن الولوج الرقمي أصبح شرطاً أساسياً للاندماج في مجتمع المعرفة.

لكن الصورة لا تخلو من مفارقات. فبحسب تقرير **Enfants et jeunes marocains en ligne**، حوالي **80%** من الأطفال والشباب يستعملون الإنترنت بشكل منتظم، مع تركيز كبير على شبكات التواصل الاجتماعي التي تحتل الصدارة في أنشطتهم الرقمية(57). هذا المعطى يوضح أن الإنترنت لا يُستعمل فقط لأغراض تعليمية أو مهنية، بل كذلك للتواصل والتسلية، مما يعكس ازدواجية الدور الذي يلعبه: فهو فضاء للتكوين والإبداع، وفي نفس الوقت مصدر لمخاطر مرتبطة بالإدمان الرقمي أو التعرض لمحتويات مضللة أو عنيفة. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى سياسات للتربية الرقمية قادرة على إكساب الشباب مهارات التفكير النقدي والتعامل الواعي مع الوسائط الرقمية.

أما نسبة **3,2%** من الشباب الذين لا يملكون ولوجاً دائماً للإنترنت، فهي رغم صغرها تمثل مؤشراً على استمرار الفجوة الرقمية. هؤلاء غالباً ما ينتمون إلى المناطق القروية أو الأسر محدودة الدخل، حيث لا تزال البنية التحتية للاتصالات ضعيفة أو حيث تكلفة الاشتراكات تشكل عبئاً ثقيلاً. ويشير تقرير Digital **2024: Morocco** إلى أن الفوارق لا تتعلق فقط بمدى وجود اتصال، بل أيضاً بجودته وسرعته، حيث تبقى الهوة كبيرة بين المناطق الحضرية والقروية. هذا المعطى يكشف أن العدالة الرقمية لم تتحقق بالكامل، وأن الفئات المهمشة قد تُقصى من الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي.

على المستوى الاجتماعي والنفسي، الانتشار شبه الشامل للإنترنت يعكس إدماجاً كاملاً للشباب في العصر الرقمي، لكنه يطرح في الآن ذاته تحديات مرتبطة بالهوية والانتماء. فالشباب اليوم يتعرضون لتدفقات إعلامية وثقافية هائلة، قد تسهم في الانفتاح والتنوع، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى صراعات قيمية أو إلى فقدان المرجعيات التقليدية. علاوة على ذلك، الاستعمال المفرط للإنترنت قد يقود إلى العزلة الاجتماعية أو إلى الإدمان الرقمي، ما يستدعي التفكير في برامج للتوعية الرقمية والصحة النفسية.

55 -DataReportal, Digital 2023: Morocco, London: Kepios, 2023, p. 12.

56 -ANRT, Enquête usage des TIC 2023-2024, Rabat: Agence Nationale de Réglementation des TélécomCMRPI, Enfants et jeunes marocains en ligne : comportements et risques du numérique, Casablanca: Centre Marocain de la Recherche en Politiques de l'Innovation, 2021, p. 27.munications, 2024, p. 18.

57 - DataReportal, Digital 2024: Morocco, London: Kepios, 2024, p. 33.

يكشف هذا المعطى أن الإنترنت أصبح عنصراً مركزياً في حياة الشباب المغربي، لكنه ليس حيادياً. فهو يفتح آفاقاً واسعة للتعلم والمشاركة والإبداع، لكنه في الوقت نفسه يعمّق الفوارق إذا لم ترافقه سياسات عمومية تضمن العدالة في الولوج والجودة، وتحمي حرية التعبير، وتدعم التربية الرقمية. إن التحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل هذا الانتشار **96,8%** إلى رافعة للتنمية والتمكين، بدل أن يبقى مجرد وسيلة استهلاكية.

الشكل رقم 32: آفاق الاستفادة من التحول الرقمي ومجالاته المتعددة

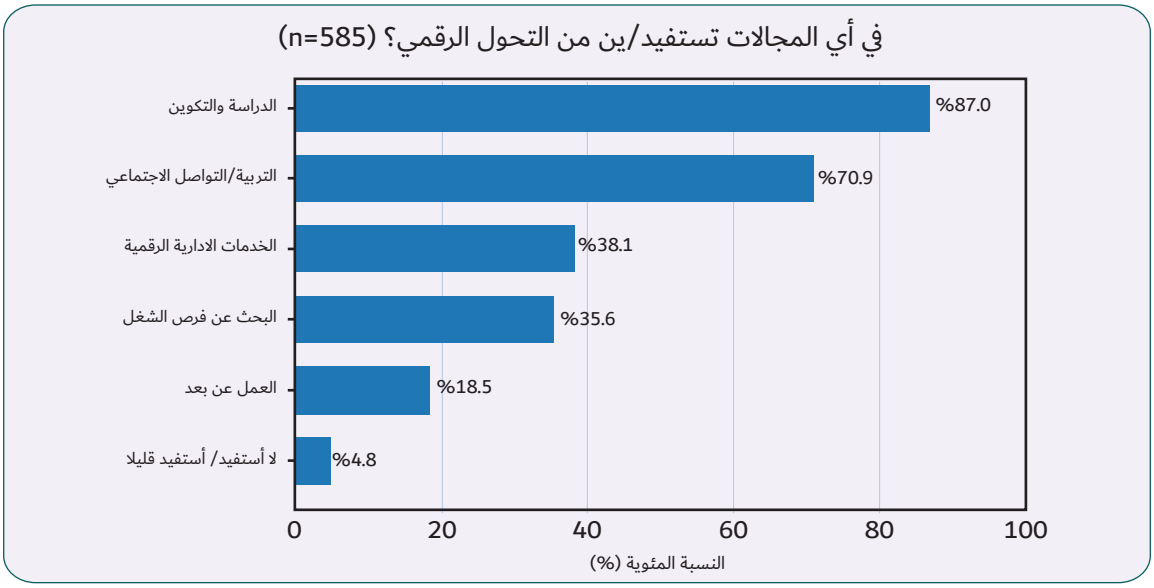

التحول الرقمي ليس مجرد ظاهرة تقنية، بل هو مسار استراتيجي يعيد صياغة العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والدولة. المبيان المعروض يكشف بوضوح كيف يستفيد الشباب المغربي من الرقمنة في حياتهم اليومية، ويبرز المجالات التي تشهد استفادة أكبر أو أقل. وتكمن أهمية هذا التحليل في كونه يتيح لنا قراءة دقيقة لأولويات الشباب في المجال الرقمي، ويعكس في الوقت ذاته حدود هذا التحول ومكامن ضعفه.

أولاً: الدراسة والتكوين كأهم مجال للاستفادة

احتل مجال الدراسة والتكوين المرتبة الأولى بنسبة **87%**، وهي نسبة مرتفعة تعكس الأهمية التي يوليها الشباب للإنترنت كأداة للتعلم. هذه النتيجة ليست مفاجئة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الرقمنة غيّرت جذرياً أساليب اكتساب المعرفة. فالموارد التعليمية المفتوحة، المنصات التفاعلية، والفصول الافتراضية أصبحت مكملة أو حتى بديلة للفصل التقليدي.

كما أن تجربة التعليم عن بعد خلال جائحة كوفيد19- عززت هذا الاتجاه، إذ لجأت الجامعات والمدارس المغربية إلى الرقمنة لتأمين الاستمرارية البيداغوجية. صحيح أن هذه التجربة عرفت اختلالات، لكنها جعلت الشباب أكثر وعياً بقدرة الرقمنة على توفير فرص تعلم جديدة، خصوصاً لأولئك الذين يفتقدون إلى إمكانات التنقل أو الموارد المالية للولوج إلى التعليم الخصوصي. ومن ثَمّ، صار التحول الرقمي يمثل قناة للترقي الاجتماعي والمعرفي، وأداة لتقليص الفوارق بين الفئات.

ثانياً: الترفيه والتواصل الاجتماعي

جاء الترفيه والتواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة **70,9%**. هذه النسبة تكشف أن الشباب لا ينظرون إلى الرقمنة فقط كأداة تعليمية، بل كفضاء للانتماء والتفاعل اليومي. وسائل التواصل الاجتماعي

مثل فيسبوك، إنستغرام، وتيك توك أصبحت منصات لتبادل الأفكار، التعبير عن الرأي، وحتى بناء مبادرات مجتمعية .لكن هذه الظاهرة تحمل أبعاداً مزدوجة. فمن جهة، تُمكّن الشباب من التعبير بحرية وتوسيع شبكاتهم الاجتماعية، وتمنحهم فضاءً للترفيه في ظل محدودية البدائل الثقافية التقليدية. ومن جهة أخرى، تعرضهم لمخاطر مثل الإدمان الرقمي، الأخبار المضللة، والتنمر الإلكتروني. لذلك فإن هذا المجال يحتاج إلى سياسات موازية في التربية الرقمية تهدف إلى تعزيز الاستخدام الواعي والناقد لهذه الوسائط، بما يحافظ على الجانب الإيجابي ويحد من الانعكاسات السلبية.

ثالثاً: الخدمات الإدارية والولوج إلى المرفق العمومي

أفاد **38,1%** من المستجوبين أنهم يستفيدون من التحول الرقمي في الخدمات الإدارية. هذا الرقم يعكس التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال الحكومة الإلكترونية، من خلال تعميم المنصات الرقمية كـ"بوابة الخدمات العمومية" أو رقمنة بعض الإجراءات مثل أداء الضرائب واستخراج الوثائق. مع ذلك، يظل المعدل دون المستوى المتوقع إذا قورن بمجالات أخرى. هذا يدل على أن الرقمنة في المجال الإداري لم تصل بعد إلى مرحلة الشمولية أو الكفاءة الكاملة. الشباب يواجهون عراقيل مثل ضعف جودة بعض المواقع الإلكترونية، صعوبة في التوجيه، أو غياب التغطية الشاملة في المناطق النائية. وبالتالي، يتضح أن رقمنة الإدارة ما تزال في طور البناء، وأن نجاحها يتطلب استثماراً أكبر في البنية التحتية والموارد البشرية لضمان فعالية هذه الخدمات.

رابعاً: البحث عن فرص الشغل والعمل عن بُعد

أبرز **35,6%** من الشباب أن الرقمنة تساعدهم في البحث عن فرص العمل، بينما أكد **18,5%** أنهم يستفيدون من العمل عن بُعد. هذا يشير إلى أن سوق الشغل الرقمي في المغرب ما زال محدوداً نسبياً. البحث عن عمل عبر المنصات الإلكترونية بات اليوم من أبرز أدوات الشباب للاندماج في سوق الشغل، لكنه يظل رهيناً بعرض فرص يتناسب مع مؤهلاتهم. أما العمل عن بُعد، فرغم أنه برز بقوة خلال جائحة كوفيد19-، إلا أن اعتماده ما يزال ضعيفاً بالمقارنة مع الدول الأخرى، بسبب عوامل تتعلق بالبنية التحتية، الثقافة المهنية، وضعف انفتاح المؤسسات على أنماط العمل المرنة. ومع ذلك، فإن هذه النسب تكشف إمكانات كامنة، إذا ما جرى استثمارها، قد تجعل الرقمنة رافعة لتشغيل الشباب وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية.

خامساً: الفئات غير المستفيدة

تظل **4,8%** من الشباب خارج دائرة الاستفادة أو يستفيدون بشكل محدود من الرقمنة. هذه الفئة تمثل أحد أوجه الفجوة الرقمية التي لم تُجسر بالكامل، خاصة في المناطق القروية أو داخل الفئات الفقيرة. استمرار هذا الوضع يعمّق الإقصاء الاجتماعي ويحد من تكافؤ الفرص. وجود هذه الفئة يفرض على الدولة والمجتمع التفكير في سياسات إدماجيه تقوم على تعميم البنية التحتية الرقمية وتوفير الدعم المادي والمعرفي لتمكين الجميع من الاستفادة من الرقمنة، حتى لا تتحول إلى عامل جديد لإنتاج الفوارق الاجتماعية.

تكشف نتائج المبيان أن التحول الرقمي أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الشباب المغربي، إذ يتركز بالأساس في التعليم **87%**، يليه الترفيه والتواصل70,9%، ثم الخدمات الإدارية 38,1%، فالعمل والتشغيل بنسب أقل. غير أن هذه النتائج تبرز أيضاً حدود الرقمنة، سواء في استمرار الفجوة الرقمية أو ضعف استثمار الرقمنة في مجالات التشغيل.

وعليه، فإن التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية ينبغي توجيهها نحو بناء مجتمع أكثر عدلاً وابتكاراً،

شرط أن تُواكبه سياسات عمومية تضع الشباب في صلب أولوياتها، وتعمل على تعميم البنية التحتية الرقمية، تحسين الخدمات، ودعم التشغيل عبر الأدوات الرقمية.

الشكل33: التحديات والصعوبات المرتبطة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة

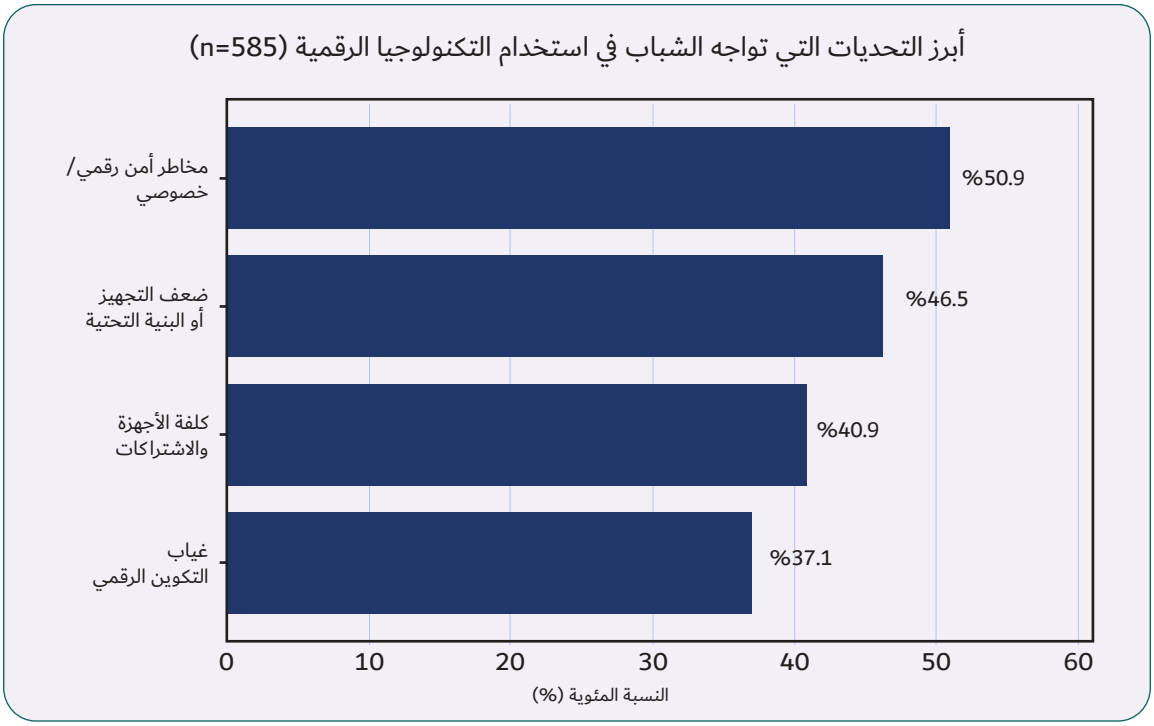

المعطيات الواردة في استطلاع الرأي تكشف صورة مركبة عن طبيعة التحديات التي يواجهها الشباب في التعامل مع التكنولوجيا الرقمية. فقد احتلت المخاطر الأمنية المرتبة الأولى بنسبة **50,9%**، وهو ما يعكس أن نصف المستجوبين تقريباً يضعون هاجس حماية المعطيات والخصوصية في مقدمة أولوياتهم. هذه النتيجة تدل على أن الرقمنة، رغم إتاحتها إمكانات واسعة للتعلم والتواصل والخدمات، ما تزال مرتبطة بشعور دائم بعدم الأمان. فالشباب الذين يتعرضون لمحاولات الاحتيال أو سرقة المعطيات يجدون أنفسهم في مواجهة فقدان الثقة، وهو ما يجعل انخراطهم في الفضاء الرقمي هشّاً وغير مستقر. وهذا يبرز الحاجة إلى بناء بيئة رقمية آمنة، عبر توحيد واجهات المؤسسات، فرض إجراءات مصادقة مزدوجة، وإطلاق حملات توعوية تُبسّط للمستخدم كيفية حماية ذاته من المخاطر.

إلى جانب ذلك، أشار **46,5%** من الشباب إلى أن ضعف البنية التحتية يشكل عائقاً رئيسياً. هذا المعطى يكشف عن فجوة مجالية واضحة، حيث إن جودة الاتصال ليست متاحة للجميع بنفس الدرجة. فالمناطق القروية أو النائية غالباً ما تعاني من ضعف التغطية أو انقطاعها، وهو ما يجعل الاستفادة من التعليم عن بُعد أو الخدمات الإلكترونية محدودة. وتجربة الكثير من الطلبة الذين يضطرون للتنقل لمسافات طويلة أو البحث عن أماكن ذات تغطية أفضل من أجل إرسال واجباتهم الدراسية دليل على أن النفاذ إلى الإنترنت ما يزال غير عادل. وبالتالي، فإن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، خصوصاً في "النقاط السوداء"، يعد شرطاً أساسياً لتقليص الفوارق وضمان شمولية التحول الرقمي.

أما العائق الثالث فيرتبط بالتكلفة، حيث صرح **40,9%** من المستجوبين أن ارتفاع أسعار الأجهزة والاشتراكات يشكل مانعاً أساسياً. هنا يظهر البعد الاقتصادي للرقمنة: فامتلاك جهاز حديث أو اشتراك شهري جيد يظل رهين القدرة المادية، وهو ما يجعل بعض الفئات خارج دائرة الاستفادة الكاملة.

هذه الوضعية تؤدي إلى تكريس التفاوتات، حيث يتمتع الشباب الميسورون بقدرة أكبر على النفاذ إلى الموارد الرقمية مقارنة بغيرهم. ولعل المثال الأبرز هو اضطرار بعض الطلبة إلى حذف التطبيقات التعليمية بسبب ضيق الذاكرة في هواتفهم المتواضعة، بينما يحظى آخرون بتجربة متكاملة بفضل أجهزة حديثة. هذه الفوارق تدعو إلى التفكير في حلول بديلة، مثل دعم الأجهزة المستعملة المجددة، أو إطلاق باقات تعليمية منخفضة الكلفة، بما يتيح النفاذ الرقمي بشكل أكثر عدلاً.

وبالنسبة إلى **37,1%** من المستجوبين، فإن غياب التكوين الرقمي يشكل عائقاً لا يقل أهمية. فالشباب قد يمتلكون الأجهزة والاشتراكات، لكنهم يفتقرون إلى المهارات الرقمية الأساسية مثل البحث الفعال، إدارة الملفات، التحقق من مصادر المعلومات، أو حماية بياناتهم. هذا الضعف يجعل الرقمنة تتحول أحياناً إلى فضاء ترفيهي فقط بدلاً من أن تكون رافعة للتعلم والعمل والإنتاج. وفي غياب إدماج ممنهج للتربية الرقمية في المدارس والجامعات، يبقى الشباب معتمدين على مجهوداتهم الفردية، وهو ما يعمّق الفجوة بينهم وبين أقرانهم في دول أخرى. لذلك، فإن بناء كفاءات رقمية متينة يعد استثماراً في المستقبل، لأنه يحول الشباب من مجرد مستهلكين للتكنولوجيا إلى فاعلين قادرين على إنتاج المعرفة والمحتوى.

يتضح من خلال هذه النتائج أن التحديات ليست منفصلة، بل متشابكة. فالشاب الذي يملك جهازاً متواضعاً ويعاني من ضعف التغطية، وفي الوقت نفسه يفتقد للمهارات الرقمية ويشعر بعدم الأمان، يجد نفسه في وضعية هشاشة مضاعفة. وهذا يعني أن معالجة هذه الإشكاليات يجب أن تكون شمولية، تراعي في آن واحد الجوانب الأمنية، التقنية، الاقتصادية، والمعرفية. عندها فقط يمكن للرقمنة أن تتحول من تجربة متقطعة مليئة بالعقبات إلى أداة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

في المحصلة، يمكن القول إن سؤال التحديات الرقمية يقدّم خارطة دقيقة لأولويات الإصلاح في المجال الرقمي. الشباب لا يرفضون التكنولوجيا، بل ينادون بتهيئة شروط أكثر عدلاً وأمناً وفعالية لاستعمالها. وهذه الخلاصات يجب أن تكون منطلقاً لكل سياسة عمومية تروم إشراك الشباب في التحول الرقمي، بحيث تجمع بين الاستثمار في البنية التحتية، تخفيض الكلفة، إدماج التربية الرقمية، وتعزيز الثقة والأمان السيبراني. بهذه المقاربة الشمولية فقط يمكن تحويل الرقمنة إلى رافعة استراتيجية للتنمية.

المحور التاسع:
تقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب

تقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب يمثل خطوة محورية لقياس مدى فاعلية البرامج والاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة من أجل إدماج هذه الفئة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. فسنّ النصوص أو إطلاق المبادرات لا يكفي وحده، إذ يبقى التقييم العلمي والموضوعي الأداة الأساسية للتأكد من جدوى هذه السياسات وقدرتها الفعلية على الاستجابة لانتظارات الشباب.

من الناحية النظرية، يقوم التقييم على رصد الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة، بالاستناد إلى مؤشرات كمية (معدلات البطالة، نسب التمدرس، المشاركة السياسية، الاستفادة من البرامج...) وأخرى نوعية (مستوى الرضا، الإحساس بالاندماج، تعزيز الثقة في المؤسسات). ومن شأن ذلك إبراز عناصر القوة التي ينبغي تعزيزها، وتحديد مكامن القصور التي تستدعي المراجعة.

أما في السياق المغربي، فتظهر تقارير وطنية عدة ـ كالصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو المجلس الأعلى للحسابات ـ أن عدداً من البرامج الموجهة للشباب، مثل "مبادرة التشغيل"، "مراكز الاستماع والإرشاد"، أو **"الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 20302015: شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة"**، ما تزال تعاني من محدودية في التنسيق بين القطاعات، وضعف في دقة الاستهداف، وتفاوت في النتائج بين المجالين الحضري والقروي. وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى حكامة أكثر نجاعة، وإلى إرساء آليات منتظمة للتتبع والتقييم.

كما أن ورش الديمقراطية التشاركية الذي كرسه دستور 2011 لم يُفعل بالشكل المطلوب لتمكين الشباب من المساهمة في تقييم السياسات التي تعنيهم بشكل مباشر. فضعف حضورهم في المجالس الاستشارية الجهوية والمحلية يحرم هذه السياسات من الاستفادة من التجارب الميدانية الحية التي يمتلكها الشباب.

وعليه، فإن التقييم لا ينبغي أن يُفهم حصراً كآلية رقابية، بل يتعين اعتباره أداة للتعلم المؤسساتي، تسمح بإعادة توجيه الموارد وتطوير البرامج وفقاً لما تكشفه النتائج. وإشراك الشباب في هذه العملية، سواء عبر الاستبيانات أو مجموعات التركيز أو الآليات الرقمية للديمقراطية التشاركية، يمثل شرطاً أساسياً لتعزيز الثقة بالمؤسسات وإرساء شراكة فعلية معهم في صياغة المستقبل.

إن تقييم السياسات العمومية الخاصة بالشباب ليس مجرد إجراء تقني، بل هو ورش استراتيجي لإعادة بناء العلاقة بين الدولة وهذه الفئة على أسس قائمة على الشفافية، الفعالية، والمساءلة، بما يضمن الانتقال من وعود مؤسسية إلى سياسات ملموسة تحدث أثراً إيجابياً في حياة الشباب.

الشكل 34: مشاركة الشباب في تتبع وتقييم السياسات العمومية

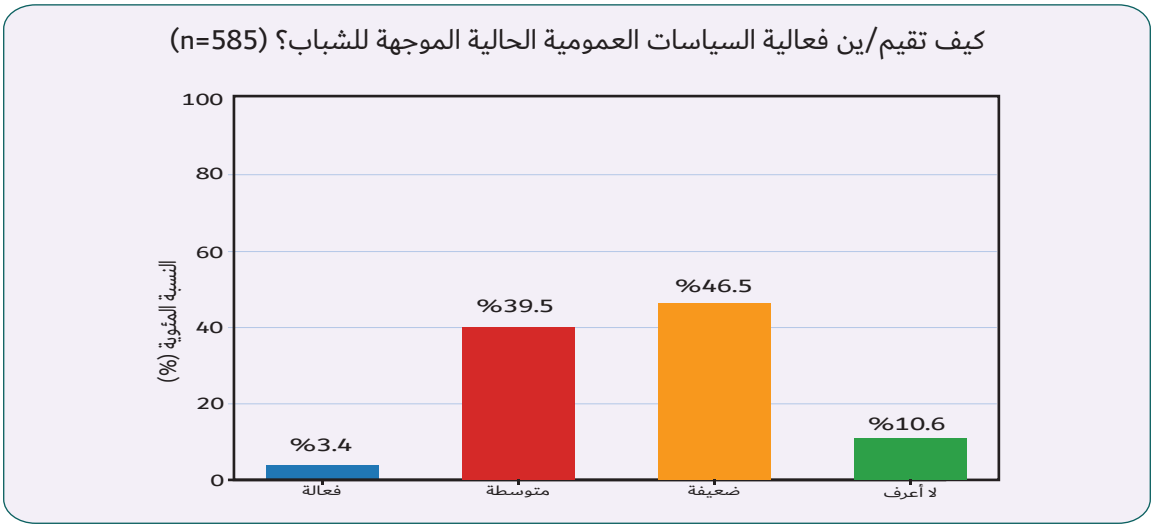

إن تقييم الشباب لفعالية السياسات العمومية الموجهة إليهم يتسم بنزعة نقدية واضحة، حيث يرى **46,5%** من المستجوبين أن هذه السياسات ضعيفة، فيما يعتبر **39,5%** أنها متوسطة، في حين لا تتجاوز نسبة من يرونها فعّالة **3,4%** فقط. أما نسبة **10,6%** فقد صرحت بعدم قدرتها على التقييم أو بغياب معرفة كافية بالموضوع. هذا التوزيع الإحصائي يترجم أزمة ثقة عميقة بين الشباب والمؤسسات، ويعكس فجوة بين ما هو مُعلن على مستوى الخطابات الرسمية وما يلمسه الشباب في واقعهم المعيشي.

إن اعتبار هذه السياسات **"ضعيفة"** بالنسبة إلى نصف المستجوبين تقريباً يعكس تراكم تجارب غير مرضية لدى الشباب، سواء في مجال التشغيل، التعليم، أو المشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال، رغم تعدد البرامج الوطنية الموجهة للشباب، فإن أثرها ظل محدوداً في نظر فئات واسعة، إما بسبب صعوبة الولوج إلى التمويل، أو بسبب تعقيدات إدارية تحد من فعاليتها.

أما الفئة التي صنفت هذه السياسات في خانة "المتوسطة" **39,5%**، فهي تُقر بوجود جهود ومبادرات، لكنها تراها غير كافية أو محدودة النجاعة. هذا الموقف الوسطي يدل على أن الشباب يميزون بين الخطاب والإنجاز، ويقرون بوجود برامج لكنهم يعتبرونها غير شاملة أو غير متوازنة جهوياً. فمن جهة، هناك مناطق حضرية تستفيد نسبياً من هذه البرامج، بينما تبقى المناطق القروية أو الهامشية أقل حظاً في الولوج إلى الفرص، ما يرسخ الإحساس بعدم العدالة المجالية. ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الشباب والتنمية 2020 أن إحدى أبرز المعضلات في السياسات الشبابية بالمغرب تكمن في محدودية الشمول المجالي وضعف التركيز على الفئات الأكثر هشاشة(58) .

النسبة الضئيلة التي اعتبرت السياسات فعالة **3,4%** تعكس وجود فئة محدودة جداً استفادت بشكل مباشر من بعض المبادرات، أو لامست نتائج ملموسة في مسارها الدراسي أو المهني. لكن ضعف هذه النسبة يعني أن التجارب الإيجابية معزولة وليست معممة، وأن السياسات لم تخلق أثراً واسعاً يقنع غالبية الشباب.

أما نسبة **10,6%** التي لم تتمكن من تقديم تقييم، فهي بدورها ذات دلالة مهمة. إذ تشير إلى أن جزءاً من الشباب ليس على دراية بالبرامج الموجهة إليه، إما بسبب ضعف قنوات التواصل المؤسساتي أو لأن الخطاب الرسمي لا يصل إليهم بشكل فعّال. هذا الغياب في المعلومة يعكس مشكلة في البعد التواصلي للسياسات العمومية، ويُظهر أن تعزيز الشفافية والتواصل ليس أمراً تكميلياً بل ضرورياً لضمان انخراط الشباب. وهو ما شددت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث بيّنت أن غياب قنوات التواصل الفعّال بين المؤسسات والشباب يقلل من مشروعية السياسات ومن فرص نجاحها(59).

انطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن القول إن تقييم الشباب يعكس أزمة مزدوجة: أزمة ثقة وأزمة تواصل. فأزمة الثقة تتجلى في الإجابات التي تعتبر السياسات ضعيفة أو متوسطة، ما يعكس فقدان الأمل في قدرتها على إحداث التغيير. أما أزمة التواصل، فتتجسد في غياب معرفة لدى نسبة مهمة بالسياسات أصلاً، ما يعكس قصوراً في التعريف بها وإشراك الشباب في صياغتها وتنفيذها. الحل إذن لا يكمن فقط في إطلاق مبادرات جديدة، بل في إعادة بناء العلاقة بين الشباب والمؤسسات على أساس المشاركة والشفافية والتقييم المستمر.

58 -World Bank, Youth and Development in Morocco, Washington D.C.: World Bank Publications, 2020, p. 64.

59 - OCDE, Engaging Youth in Public Governance, Paris: OECD Publishing, 2020, p. 33.

الشكل 35: المشاركة في تتبع وتقييم سياسية عمومية

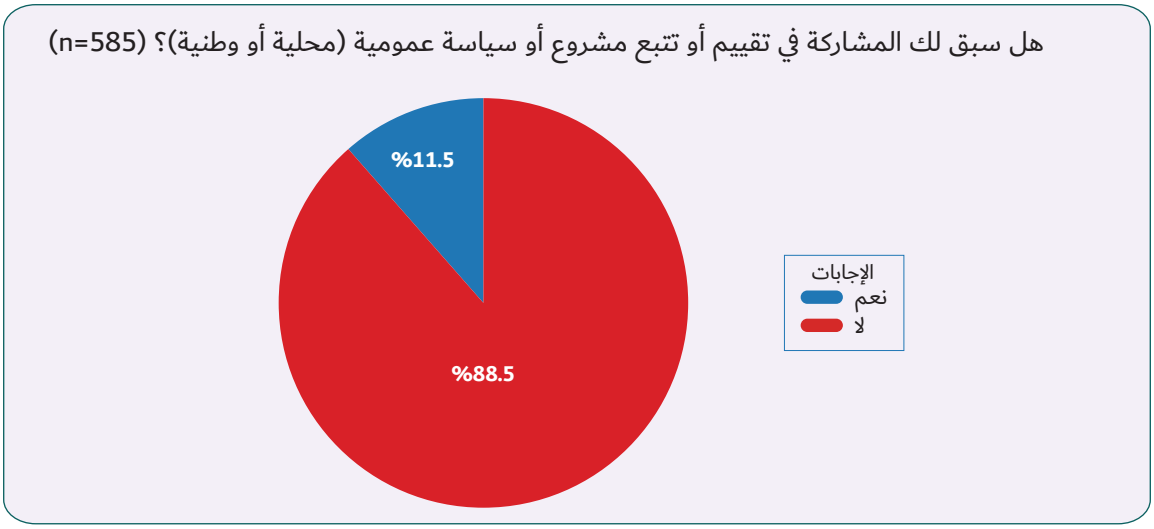

تشير المعطيات الواردة في الاستبيان إلى واقع مقلق يتعلق بعلاقة الشباب بالسياسات العمومية، إذ إن **88,5%** من المستجوبين صرّحوا بعدم مشاركتهم في أي عملية تتبع أو تقييم لمشروع أو سياسة عمومية، مقابل **11,5%** فقط ممن كانت لهم تجربة من هذا النوع. هذا الاختلال في نسب المشاركة لا يمكن النظر إليه كمعطى تقني معزول، بل يجب تحليله في إطار أزمة هيكلية أعمق ترتبط بمكانة الشباب داخل النسق المؤسسي، وطبيعة الآليات المتاحة أمامهم للانخراط في مسار السياسات العمومية.

إن النسبة المرتفعة لعدم المشاركة تكشف بالأساس عن **قصور بنيوي في إشراك الشباب**، سواء تعلق الأمر بضعف القنوات الرسمية أو بانعدام المبادرات التي تمنحهم إمكانية تقييم البرامج والسياسات الموجهة لهم. فالتقييم عادة ما يتم داخل دوائر مغلقة من الخبراء أو عبر تقارير مؤسساتية لا يشارك الشباب في صياغتها أو الاطلاع عليها. هذه الوضعية تؤدي إلى شعور عام بالإقصاء، حيث يعتبر الشباب أنفسهم غير معنيين مباشرة بمتابعة أو مراقبة ما يُنفذ باسمهم أو لفائدتهم. والنتيجة هي أن العلاقة بين الشباب والسياسات العمومية تظل قائمة على منطق التلقي لا المشاركة.

من جهة أخرى، يعكس هذا العزوف أيضاً **أزمة ثقة ممتدة**. فالتجارب السابقة، التي غالباً ما اتسمت بضعف الشفافية أو بتأخر في تنفيذ الوعود، عمّقت الاعتقاد لدى الشباب بأن المشاركة في التقييم أو التتبع لن تحدث فرقاً، وأن أصواتهم لن تؤخذ بعين الاعتبار. هذه القناعة تجعلهم أقل استعداداً للاستجابة لأي دعوات للمشاركة، حتى حين تتاح الفرص. وبالتالي، لا يمكن فصل هذه النتيجة عن المناخ العام الذي يطبع علاقة الشباب بالمؤسسات، والذي يتسم أحياناً بالفتور أو اللامبالاة.

أما الفئة الصغيرة، أي **11,5%** التي صرحت بالمشاركة في عمليات التقييم أو التتبع، فهي تعكس وجود **تجارب محدودة ومعزولة**، غالباً في إطار جمعيات مدنية نشيطة أو مبادرات محلية مرتبطة ببرامج معينة. لكن ضآلة هذه النسبة تجعل من هذه التجارب الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، أي أن إشراك الشباب ما يزال محصوراً في فئة ضيقة لا تمثل عموم الشباب المغربي. وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً: لماذا لم تتحول هذه المبادرات المحدودة إلى ممارسة مؤسسية منتظمة تشمل مختلف الفئات الشبابية؟

إن غياب الشباب عن حلقات التقييم يُضعف بالضرورة شرعية السياسات العمومية، إذ تصبح هذه الأخيرة فاقدة لعنصر أساسي من عناصر قوتها وهو رضا الفئة المستهدفة. كما أن هذا الغياب يساهم في إنتاج سياسات غير ملائمة أو غير منسجمة مع الحاجيات الفعلية للشباب، لكونها لم تمر من عملية التقييم. وعليه، فإن النتائج لا تقتصر على الشباب أنفسهم بل تمتد لتؤثر على نجاعة السياسة العمومية ككل.

يمكن تفسير هذه الوضعية أيضاً بوجود **قصور في الثقافة التشاركية** داخل المجتمع. فالتقييم غالباً ما يُختزل في تقارير تقنية أو مالية، بينما يغيب البعد المجتمعي الذي يتيح للشباب التعبير عن آرائهم بشكل حر ومنظم. هذا الغياب يعكس ضعف التربية المدنية داخل المؤسسات التعليمية، ومحدودية برامج التكوين السياسي والمدني الموجهة للشباب. النتيجة أن هذه الفئة لا تملك الأدوات الكافية لممارسة دورها الرقابي، حتى وإن توفرت بعض الآليات الشكلية.

إلى جانب ذلك، تكشف المعطيات أن ضعف المشاركة ليس فقط نتاج غياب القنوات، بل أيضاً انعكاس لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة. فالشباب الذي يواجه تحديات البطالة والهشاشة قد يعتبر أن التتبع أو التقييم نشاط ثانوي لا يقدم له حلولاً مباشرة لمشاكله اليومية. ومن ثمّ، فإن أي مبادرة لتعزيز المشاركة يجب أن تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي، وأن تقدم للشباب حوافز ملموسة تجعل مشاركتهم ذات جدوى عملية.

خلاصة القول إن النتائج تعكس واقعاً معقداً تتداخل فيه أزمة الثقة مع ضعف القنوات المؤسسية وقصور الثقافة التشاركية. الشباب لا يرفضون المشاركة في التقييم من حيث المبدأ، بل يفتقدون للآليات التي تجعل صوتهم مسموعاً وأثرهم ملموساً. ومن هنا تبرز ضرورة إرساء آليات مؤسسية دائمة، تُمكّن الشباب من تتبع وتقييم السياسات الموجهة لهم بانتظام، وربط هذه الآليات بالتربية المدنية وبالتواصل الفعّال، حتى يصبح التقييم ممارسة اعتيادية لا استثناءً نادراً.

الشكل 36: تحديد أولويات التدخل العمومي في قضايا الشباب

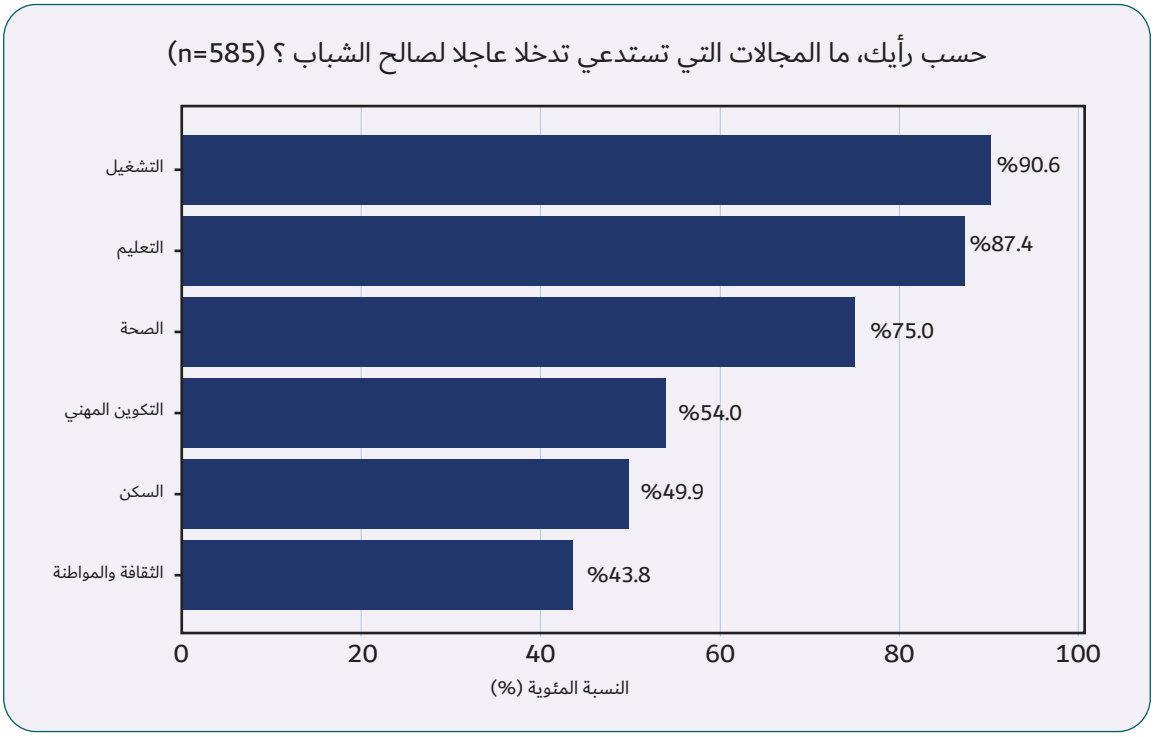

1. أولوية التشغيل كمدخل للاندماج الاجتماعي

يظهر أن 90,6% من الشباب المستجوبين يعتبرون التشغيل المجال الأكثر إلحاحاً للتدخل. هذا الرقم يعكس بوضوح حجم القلق الذي يثيره موضوع البطالة بين فئة الشباب، خاصة أن هذه الفئة هي الأكثر تأثراً بتقلبات سوق العمل وبالهشاشة التي تطبع جزءاً كبيراً من القطاعات الاقتصادية.

إن التشغيل بالنسبة للشباب ليس مجرد مصدر دخل، بل هو تعبير عن الاعتراف الاجتماعي وعن الاندماج في الدورة الاقتصادية. غياب فرص العمل أو اقتصارها على أنماط غير مستقرة يجعل الشباب يشعرون بالتهميش ويضعف ثقتهم في جدوى المؤسسات والسياسات. لذا، فإن المطالبة بإصلاحات جذرية في سوق الشغل، وفتح آفاق جديدة أمام الطاقات الشابة، يُعبر عن تطلع عميق لبناء مستقبل قائم على الاستقرار والكرامة.

2. التعليم بين الإصلاح البنيوي وانتظارات الشباب

بنسبة **87,4%**، اعتبر المستجوبون أن التعليم مجال يحتاج إلى تدخل عاجل. هذه النتيجة توضح أن الشباب واعون بأن التعليم هو المدخل الأساسي لأي إصلاح اجتماعي أو اقتصادي. فالمدرسة والجامعة بالنسبة لهم ليست مجرد فضاءات للتعلم، بل هي فضاءات لإعدادهم للحياة، وتزويدهم بالكفاءات الضرورية للاندماج في سوق العمل ولممارسة المواطنة الفاعلة. غير أن الواقع الحالي يكشف عن فجوة بين ما يتلقونه داخل المؤسسات التعليمية وبين متطلبات الحياة العملية. ضعف المناهج، تفاوت البنية التحتية بين المناطق، وقلة الجودة في التكوين، كلها عوامل تجعل من التعليم مجالاً مأزوما، وتفسر لماذا يحتل هذه المرتبة المتقدمة ضمن أولويات الشباب.

3. الصحة كركيزة للعدالة الاجتماعية

جاء قطاع الصحة في المرتبة الثالثة بنسبة **75%**، وهو مؤشر قوي على أن الشباب يعتبرون الحق في العلاج والولوج إلى خدمات صحية لائقة من أهم أولوياتهم. تجربة جائحة "كوفيد19-" كشفت عن أوجه الخلل التي تعاني منها المنظومة الصحية، سواء على مستوى المستشفيات أو الموارد البشرية أو جودة الخدمات. الشباب، بحكم موقعهم في المجتمع، يرون أن ضعف النظام الصحي لا يؤثر فقط على الفئات الهشة، بل ينعكس على الجميع، ويقوض الشعور بالطمأنينة والاستقرار. لذا، فإن مطلب تحسين الصحة لا يتعلق فقط بتوفير تجهيزات جديدة، بل أيضاً بإعادة بناء علاقة ثقة بين المواطن والنظام الصحي تقوم على الكفاءة والعدالة في توزيع الخدمات.

4. التكوين المهني كجسر بين التعليم وسوق العمل

أفاد **54%** من المستجوبين أن التكوين المهني مجال يتطلب تدخلاً عاجلاً. هذه النسبة تكشف عن إدراك متزايد لأهمية هذا المسار في تعزيز فرص الإدماج الاقتصادي. فالتكوين المهني يمثل بالنسبة للشباب جسراً بين التعليم الأكاديمي وسوق الشغل، لكنه لم يُعط بعد المكانة التي يستحقها داخل السياسات العمومية. الصورة النمطية التي ارتبطت به لسنوات طويلة على أنه خيار "ثانوي" ما تزال تلقي بظلالها، غير أن ارتفاع نسب الاهتمام به اليوم يعكس وعياً جديداً لدى الشباب بأن التكوين العملي والتطبيقي هو السبيل الأمثل للتأقلم مع سوق عمل سريع التحول.

5. السكن كشرط للاستقلالية والاستقرار

حوالي **49,9%** من الشباب اعتبروا السكن من المجالات التي تستدعي تدخل الدولة بشكل عاجل. هذه النسبة تبرز أن الحصول على مسكن لائق لم يعد مجرد حاجة أساسية، بل أصبح شرطاً ضرورياً للاستقلالية الشخصية والاجتماعية. فغياب السكن المناسب يعطل مشاريع الحياة لدى فئات واسعة من الشباب، سواء تعلق الأمر بتأسيس أسرة أو بالاندماج في سوق الشغل. ارتفاع الأسعار وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي يضيفان تعقيدات إضافية، تجعل مطلب السكن من أبرز تحديات الاستقرار الاجتماعي. الشباب ينظرون إلى هذا الحق كمدخل لتعزيز كرامتهم وإحساسهم بالمواطنة الكاملة.

6. الثقافة وحوار المواطنة: نحو رؤية شمولية للتنمية

رغم أن نسبة الاهتمام بالثقافة والمواطنة لم تتعد **43,8%**، فإن إدراج هذين المجالين ضمن الأولويات يحمل دلالات عميقة. فالشباب لا يختزلون التنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بل يربطونها أيضاً بقدرتهم على التعبير والمشاركة الفعلية في صياغة القرار العمومي. الثقافة بالنسبة لهم فضاء للحرية والإبداع وبناء الهوية، في حين يمثل حوار المواطنة أداة لإعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات. إدراج هذين المجالين ضمن الأولويات يكشف أن الجيل الجديد يطمح إلى مقاربة شمولية للتنمية، تقوم على الجمع بين تحسين ظروف العيش وتعزيز الفضاءات الثقافية والسياسية التي تمنحهم صوتاً وأفقاً.

من خلال هذا الترتيب، يتضح أن أولويات الشباب المغربي تتمحور حول قضايا ذات بعد مباشر على حياتهم اليومية مثل التشغيل، التعليم، والصحة، لكنها لا تغفل في الوقت ذاته مطالب تتعلق بالسكن، التكوين المهني، والثقافة والمشاركة السياسية. هذه النتائج تكشف أن الشباب ينظرون إلى التنمية كعملية متكاملة، لا تنحصر في محاربة البطالة أو إصلاح التعليم فقط، بل تشمل كذلك بناء فضاءات للكرامة والحرية والمشاركة. إنها رؤية شمولية تضع الإنسان في قلب العملية التنموية، وتبرز الحاجة إلى سياسات أكثر توازناً واستدامة تستجيب لتطلعات الجيل الجديد.

المحور العاشر:

الذكاء الاصطناعي

و حقوق الإنسان

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التكنولوجية في العقود الأخيرة، إذ فتح آفاقاً غير مسبوقة في ميادين متعددة كالصحة والتعليم والاقتصاد والإدارة العمومية. غير أن هذا التوسع السريع لا يخلو من إشكالات جوهرية تتعلق بمدى توافق هذه التقنيات مع منظومة حقوق الإنسان، التي تقوم على مبادئ الكرامة الإنسانية والحرية والعدالة وعدم التمييز. فالذكاء الاصطناعي، بما يوفره من إمكانات غير محدودة في معالجة البيانات واتخاذ القرارات، يثير أسئلة عميقة حول الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية، في ظل قدرته على جمع وتحليل معلومات دقيقة عن الأفراد دون علمهم. كما أن الأنظمة الخوارزمية قد تُعيد إنتاج التحيزات المجتمعية القائمة، بل وتضخيمها أحياناً، وهو ما يطرح مخاطر على مبدأ المساواة وعدم التمييز. وإلى جانب ذلك، فإن التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في سوق الشغل تكشف عن وجه مزدوج: من جهة، فرص لابتكار وظائف جديدة في مجالات رقمية مبتكرة، ومن جهة أخرى تهديد لملايين الوظائف التقليدية بفعل الرقمنة، ما يجعل الحق في العمل في قلب هذه التحولات. ولا يقف الأمر عند البعد الاقتصادي والاجتماعي، بل يمتد إلى الحقوق السياسية والمدنية، حيث يمكن للتقنيات الرقمية أن تعزز المشاركة المواطنة عبر منصات التواصل وأدوات الديمقراطية الرقمية، لكنها قد تُستغل في المقابل كأداة للمراقبة المفرطة أو توجيه الرأي العام بطرق غير شفافة. ومن ثمة، يظل التحدي الأكبر في صياغة مقاربة حقوقية شاملة تجعل من الذكاء الاصطناعي أداة لخدمة الإنسان لا العكس، وذلك عبر تبني أطر تشريعية وأخلاقية قائمة على الشفافية والمساءلة والعدالة الرقمية، بما يضمن أن تظل القيم الإنسانية في صميم المشروع التكنولوجي المعاصر.

الشكل 37: مستوى إدراك الشباب لمجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

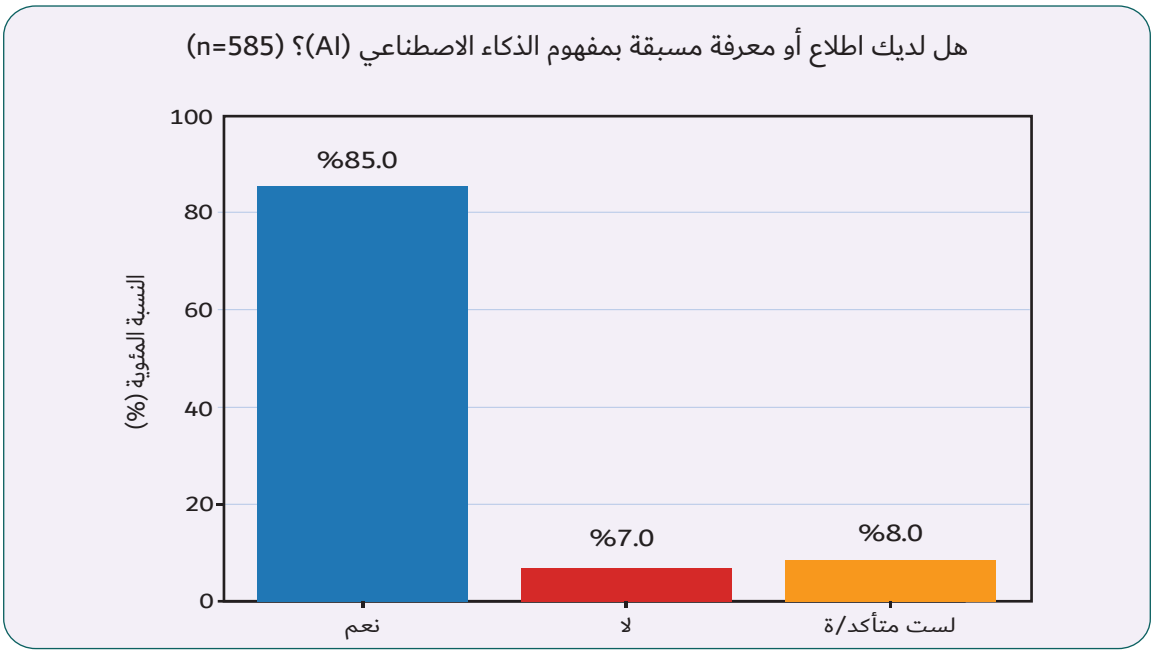

تفيد المعطيات أن حوالي **85%** من الشباب المستجوبين أكدوا أنهم يمتلكون معرفة أو اطلاعاً مسبقاً بمفهوم الذكاء الاصطناعي، في مقابل 9% صرحوا بعدم معرفتهم به، بينما **6%** عبروا عن ترددهم وعدم تأكدهم. هذا التوزيع يعكس تحولاً لافتاً في علاقة الشباب بالتكنولوجيا، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي موضوعاً حاضراً في وعيهم الجماعي نتيجة انتشار تطبيقاته في الحياة اليومية، سواء في الهواتف الذكية أو في المنصات الرقمية التي يتعاملون معها بشكل مستمر. هذا الحضور جعل المفهوم يتجاوز المجال الأكاديمي الضيق ليصبح جزءاً من النقاش العمومي والتصورات المستقبلية للشباب.

النسبة المرتفعة لا تعني بالضرورة أن الشباب يمتلكون معرفة دقيقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، لكنها تعكس انفتاحهم على هذا المجال واستعدادهم للتفاعل معه. الاطلاع هنا غالباً ما يرتبط بالمعرفة العامة أو بالتجارب غير المباشرة عبر التطبيقات الذكية، ما يفتح النقاش حول الفجوة بين المعرفة السطحية والفهم العميق. فالوعي المفاهيمي الأولي يمثل خطوة إيجابية، لكنه يحتاج إلى تأطير مؤسساتي وتعليمي يحوله إلى قدرات ملموسة وكفاءات عملية قادرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية.

أما النسبة المحدودة، حوالي **9%**، التي لم يسبق لها الاطلاع على مفهوم الذكاء الاصطناعي، فهي تثير الانتباه إلى وجود تفاوتات في الولوج إلى المعرفة الرقمية. قد يرتبط ذلك بالاختلافات في المستوى التعليمي أو في القدرة على الوصول إلى الموارد التكنولوجية، كما يمكن أن يعكس عزوف بعض الفئات عن الاهتمام بالقضايا الرقمية لصالح انشغالات أخرى أكثر إلحاحاً في حياتهم اليومية. هذه الفئة تظل مؤشراً على أن التحول الرقمي لا يزال غير شامل بشكل كامل، وأن هناك حاجة إلى جهود أكبر لضمان تكافؤ الفرص في الاستفادة من المعرفة الجديدة.

فيما يتعلق بالفئة المترددة والتي تمثل **6%**، فإن موقفها يعكس وجود التباس في المفهوم وصعوبة تحديد طبيعة المعرفة التي تملكها حول الذكاء الاصطناعي. هؤلاء الشباب قد يكونون على دراية ببعض التطبيقات دون ربطها مباشرة بالمفهوم الأشمل، أو ربما لديهم وعي أولي غير كافٍ لتأكيد موقف واضح. هذه الفئة تعكس الحاجة إلى تبسيط الخطاب التكنولوجي وتعزيز التربية الرقمية، بحيث تصبح المفاهيم الكبرى مثل الذكاء الاصطناعي مفهومة وقابلة للاستيعاب بشكل أوضح.

ما نستخلصه من هذه النتائج أن الشباب المغربي يوجد في موقع متقدم من حيث الوعي بالتحولات التكنولوجية، لكنه في حاجة إلى مسارات تكوين وتدريب تتيح له الانتقال من مجرد المعرفة العامة إلى امتلاك كفاءات عملية في هذا المجال. إن المعرفة المسبقة بالذكاء الاصطناعي تمنح فرصة مهمة لبناء جيل منفتح على الابتكار ومستعد لمواكبة التحولات الرقمية العالمية، لكن هذه الفرصة قد تتحول إلى تحدٍ إذا لم يتم استثمارها عبر سياسات تعليمية ومجتمعية توفر فضاءات للتجريب والتعلم. الشباب إذن واعٍ بالذكاء الاصطناعي، لكن وعيه يحتاج إلى تحويل مؤسساتي حتى يصبح أداة للتنمية والتنافسية بدل أن يظل مجرد معرفة نظرية.

الشكل 38: تأثيرات الذكاء الاصطناعي المحتملة على بنية وفرص سوق الشغل

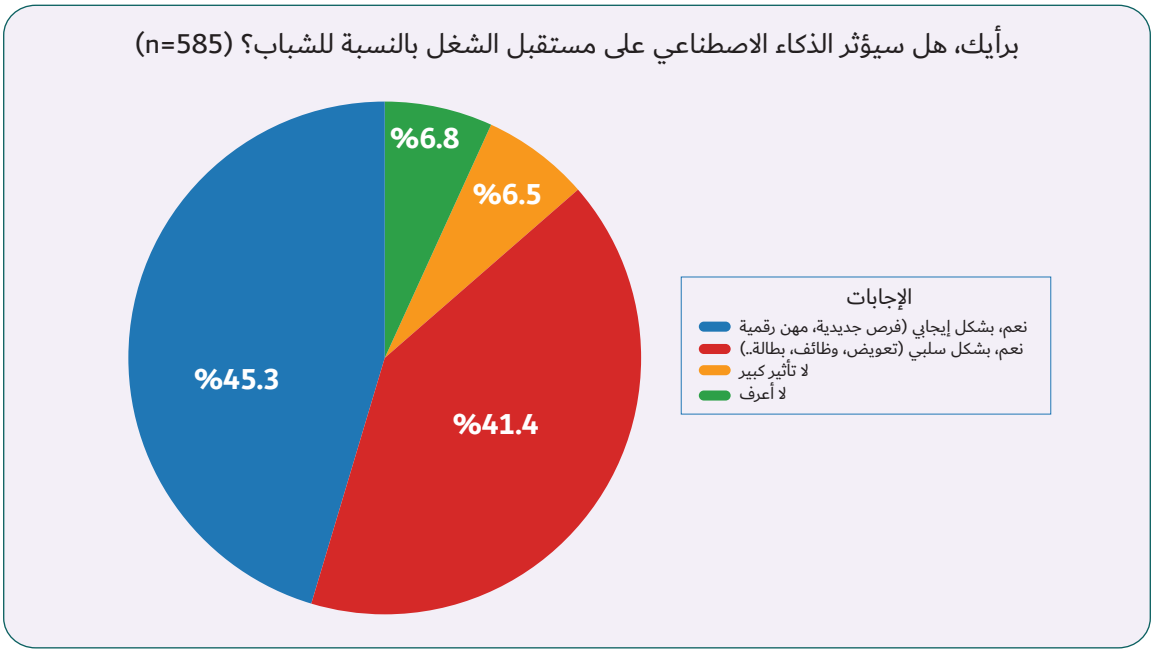

إن مسألة تأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل الشغل بالنسبة للشباب تحظى بانقسام واضح في الرأي، حيث يرى **45,3%** أن هذا التأثير سيكون إيجابياً من خلال توفير فرص جديدة ومهن نوعية، بينما اعتبر **41,4%** أن التأثير سيكون سلبياً لما يحمله من تهديدات بفقدان الوظائف التقليدية، في حين رأى **6%** أنه لن يكون له تأثير كبير، وأجاب 7,3% بأنهم غير متأكدين.

هذا الانقسام يعكس أولاً أن الشباب ليسوا بعيدين عن النقاشات الدائرة حول التحولات التكنولوجية، بل يبدون قدراً كبيراً من الوعي النقدي إزاء ما يمكن أن يترتب عن هذه الثورة الرقمية. فالفئة التي ترى فيه فرصة إيجابية تنطلق من واقع أن التكنولوجيا أفرزت دوماً مجالات عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل، وأن الذكاء الاصطناعي قد يفتح آفاقاً في ميادين البحث العلمي، تحليل البيانات، الروبوتات، التعليم عن بعد، وحتى في الفنون والإبداع. بالنسبة لهذه الفئة، التغيير التكنولوجي هو محرك للتجديد وليس تهديداً، وما على الشباب إلا التكيف معه عبر تطوير مهارات جديدة أكثر توافقاً مع متطلبات سوق العمل المستقبلي.

في المقابل، فإن نسبة تقارب نصف المستجوبين تقريباً تؤكد على وجود قلق حقيقي من الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي. هذا القلق ينبع من تجربة ملموسة يعيشها الشباب مع البطالة والهشاشة في سوق العمل، ما يجعلهم أكثر حساسية تجاه أي عامل إضافي قد يزيد الوضع تعقيداً. بالنسبة لهؤلاء، فإن الروبوتات تمثل خطراً على المهن ذات الطابع الروتيني والمتوسط المهارات، مثل الأعمال الإدارية البسيطة، النقل، الخدمات، وحتى بعض أشكال التعليم التقليدي. ومن هنا، فإن مخاوفهم ترتبط بانعدام اليقين حول قدرة الاقتصاد الوطني على خلق بدائل حقيقية تعوض الوظائف التي قد تختفي.

أما الفئة التي اعتبرت أن التأثير لن يكون كبيراً 6% فهي تعبّر عن منظور مختلف يرى أن مشكلات سوق الشغل في المغرب مرتبطة أكثر بالسياسات الاقتصادية، ضعف الاستثمار، واختلالات التعليم والتكوين، وأن الذكاء الاصطناعي ليس سوى عامل إضافي ثانوي لا يمكن أن يغير الواقع بشكل جذري في الأمد القريب. هؤلاء الشباب يبدون نوعاً من البراغماتية، حيث يعتبرون أن التحديات الهيكلية أعمق بكثير من أن تُحل أو تتفاقم بمجرد دخول التكنولوجيا.

الفئة الأخيرة التي تمثل **7,3%** أجابت بعدم المعرفة أو عدم القدرة على تحديد موقف واضح. هذا يعكس وجود فجوة في الفهم أو الاطلاع الكافي على النقاش الدائر حول الذكاء الاصطناعي. هؤلاء ربما سمعوا بالمفهوم لكنهم يفتقرون إلى المعطيات التي تمكنهم من صياغة موقف دقيق. وهذا أمر طبيعي، لأن الذكاء الاصطناعي لا يزال مفهوماً تقنياً معقداً يحتاج إلى تبسيط وشرح كي يكون في متناول مختلف الشرائح الشبابية.

إجمالاً، يُظهر هذا التوزيع أن الشباب المغربي يعيش حالة مزدوجة من الأمل والقلق تجاه الذكاء الاصطناعي. الأمل يرتبط بقدرة هذه التكنولوجيا على خلق فرص جديدة وإعادة هيكلة سوق العمل بطرق تفتح إمكانيات جديدة، بينما القلق ينبع من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي الذي يجعل أي تهديد إضافي يُنظر إليه باعتباره خطراً مضاعفاً. وبين هذين الموقفين، تظهر الحاجة إلى سياسات واضحة تستهدف تكوين الشباب في المهارات المستقبلية، وتوفير شبكات أمان اجتماعي واقتصادي تضمن أن لا تتحول الثورة التكنولوجية إلى عامل إقصاء.

هذه النتائج، في نهاية المطاف، تقدم صورة غنية تعكس وعي الشباب بالتحديات والفرص، وتوضح أنهم ليسوا متلقين سلبيين للتكنولوجيا بل فاعلين يفكرون في مستقبلهم ويدركون رهانات التحولات القادمة. إنها لحظة تعكس ضرورة التفاعل مع الشباب ليس فقط كموضوع للسياسات، بل كشركاء في صياغة استراتيجيات الاستعداد لمستقبل العمل في عصر الذكاء الاصطناعي.

الشكل 39: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وضمان حقوق الإنسان

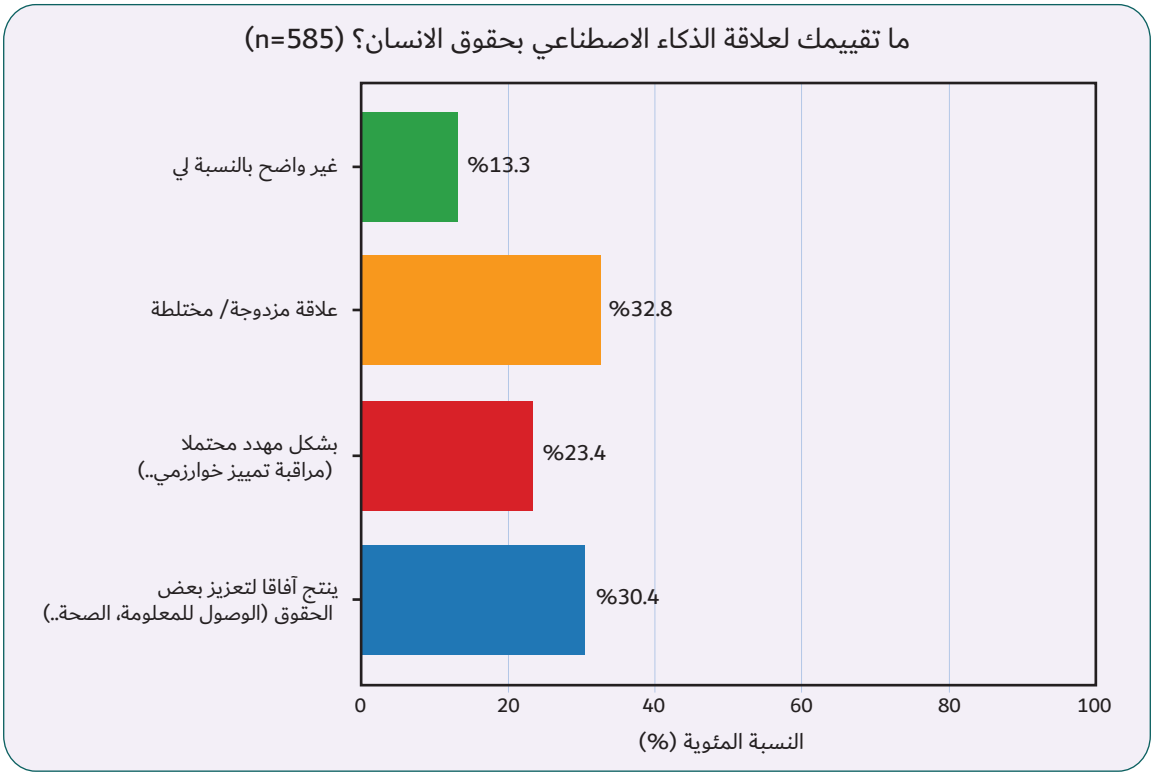

يبين الاستطلاع أن الشباب المستجوبين قدّموا أربع رؤى مختلفة لعلاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان، وهو ما يسمح بتحليل معمق يتجاوز التوصيف الكمي البسيط نحو فهم الخلفيات المعرفية والاجتماعية لهذه المواقف.

الفئة الأولى التي تمثل **30,4%** عبّرت عن تفاؤلها ورأت في الذكاء الاصطناعي فرصة لتعزيز بعض الحقوق، مثل الحق في الصحة أو الحق في الوصول إلى المعلومة. هذا الموقف ينطلق من تجربة ملموسة يعيشها الشباب مع التكنولوجيا في حياتهم اليومية، حيث بات الذكاء الاصطناعي يسهّل التفاعل مع المعطيات ويوفر حلولاً مبتكرة في قطاعات أساسية. غير أن هذا التفاؤل لا يعني غياب الحذر، بل يعكس إيماناً بأن التكنولوجيا، إذا ما تم تأطيرها بسياسات عادلة، يمكن أن تتحول إلى رافعة للتنمية ووسيلة لتقليص الفوارق. ويبدو أن هذه الفئة أكثر ارتباطاً بالتجارب الإيجابية التي عاشتها عبر التطبيقات الذكية أو الخدمات الرقمية.

في المقابل، هناك **23,4%** من الشباب الذين ينظرون بعين الريبة إلى الذكاء الاصطناعي، معتبرين أنه قد يشكل تهديداً فعلياً للحقوق والحريات الفردية. المخاوف هنا تتركز على ثلاثة مستويات أساسية: أولاً، الخطر المرتبط بالمراقبة الشاملة التي يمكن أن تنتج عن توظيف الذكاء الاصطناعي في تتبع الأفراد؛ ثانياً، التمييز الخوارزمي الذي قد يؤدي إلى إقصاء فئات معينة من الخدمات أو التعامل معها على نحو غير عادل؛ وثالثاً، المساس بالخصوصية في ظل تدفق المعطيات الشخصية. هذا الموقف يعكس وعياً نقدياً متزايداً لدى الشباب الذين لا ينظرون إلى التكنولوجيا كأداة محايدة، بل كآلية يمكن أن تستعمل لأهداف سياسية أو تجارية تهدد التوازنات الحقوقية.

الفئة الأكبر نسبياً، والتي تشكل **32,8%**، تبنت رؤية مركبة تعتبر أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان ليست بسيطة ولا يمكن حسمها بشكل قاطع. بالنسبة لهؤلاء، المسألة تحمل وجوهاً

متناقضة: فمن جانب، قد يعزز الذكاء الاصطناعي من فرص المساواة والعدالة عبر تطوير أدوات تساعد على تحسين الخدمات الاجتماعية، لكن من جانب آخر، قد يكرس التفاوتات إذا استُخدم دون ضوابط واضحة أو في سياقات يغيب عنها البعد الحقوقي. هذا الموقف يعكس نضجاً في التفكير، حيث يتعامل الشباب مع التكنولوجيا كواقع متعدد الأبعاد يحتاج إلى قراءة دقيقة تأخذ في الاعتبار طبيعة الفاعلين الذين يوظفونها، وأهدافهم السياسية والاقتصادية.

أما الفئة الأخيرة التي تمثل **13,3%**، فقد عبرت عن عدم وضوح موقفها. هؤلاء الشباب ربما يمتلكون معرفة عامة بالذكاء الاصطناعي لكنهم يفتقرون إلى إلمام كافٍ بتأثيراته المباشرة على الحقوق، أو قد تكون لديهم صعوبات في التمييز بين الفوائد التقنية والمخاطر الأخلاقية. وجود هذه النسبة يعكس أن النقاش حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان لم يصل بعد إلى كل الشرائح، وأن هناك حاجة إلى نشر ثقافة رقمية معمقة وتبسيط هذا النقاش بشكل يجعله متاحاً للجميع.

عند النظر إلى هذه النتائج في مجموعها، يتبين أن الشباب المغربي يتبنى مواقف متعددة ومركبة تجاه العلاقة بين التكنولوجيا والحقوق، وأنهم واعون بإمكاناتها وفرصها كما هم مدركون لمخاطرها وحدودها. هذا التباين في الآراء يعكس في جوهره ديناميكية التفكير النقدي لدى الشباب، ويؤكد أن إدماجهم في النقاشات العمومية حول السياسات الرقمية ليس ترفاً، بل ضرورة لضمان توازن حقيقي بين الابتكار وحماية الحقوق. ومن شأن هذا الوعي أن يشكل قاعدة صلبة لإطلاق مبادرات تساهم في تنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل ينسجم مع القيم الحقوقية والكرامة الإنسانية

الخلاصة:

إن تحليل مختلف المعطيات التي وردت في الدراسة حول أولويات الشباب المغربي يبرز بجلاء أن هذه الفئة الاستراتيجية تنظر إلى واقعها ومستقبلها من زاويتين أساسيتين: الأولى اجتماعية ـ اقتصادية تتمحور حول التعليم، التشغيل، الصحة، والسكن؛ والثانية سياسية ـ مؤسساتية تتعلق بالمشاركة في صياغة القرار العمومي، العدالة الاجتماعية، وتخليق الحياة العامة. وقد أبانت النتائج عن وعي نقدي عميق لدى الشباب، يجمع بين التطلعات الواقعية والرهانات الرمزية، ويجعل من قضاياهم محوراً لأي سياسة عمومية طموحة.

يتضح من خلال الدراسة أن قضية التشغيل جاءت على رأس الأولويات بنسبة فاقت 90%، وهو مؤشر قوي على أن البطالة ما تزال تمثل الهاجس الأكبر للشباب، خصوصاً أمام هشاشة سوق الشغل وتوسع القطاع غير المهيكل. ولأن الشغل ليس مجرد مورد للعيش، بل هو أساس الاستقرار الاجتماعي والنفسي، فقد ربطه الشباب بمطالب أخرى مثل تكافؤ الفرص، تكوين ملائم، وإرساء عدالة مجالية. ويأتي التعليم في المرتبة الثانية بنسبة قاربت 87%، ما يوضح أن الشباب يدركون أن أي إصلاح للتشغيل يمر حتماً عبر إصلاح المنظومة التعليمية، سواء على مستوى المناهج أو تكافؤ الولوج.

أما قطاع الصحة فقد حظي بأهمية بالغة تجاوزت 70%، وهو ما يعكس أثر جائحة "كوفيد19-" التي أبرزت هشاشة المنظومة الصحية الوطنية. الشباب يرون أن الحق في الصحة لا يقل أهمية عن الحق في الشغل أو التعليم، وأن العدالة الصحية تمثل شرطاً أساسياً للاندماج الاجتماعي. في السياق نفسه، اعتبر قرابة نصف المستجوبين أن السكن يمثل أولوية، خصوصاً مع ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على تمويلات، حيث يشكل السكن في نظرهم شرطاً للاستقلالية وتأسيس حياة أسرية.

إلى جانب هذه الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، برزت أبعاد أخرى لا تقل أهمية، منها الثقافة والحوار المواطن، حيث عبّر الشباب عن حاجتهم إلى فضاءات تعبير ومشاركة سياسية، بما يجعلهم شركاء فعليين في صياغة القرار العمومي. ولعل المطالب المتكررة بإحداث مجالس وطنية وجهوية للشباب، أو إشراكهم في تقييم وتتبع السياسات، تعكس رغبة قوية في الانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل. كما أن التركيز على قيم العدالة الاجتماعية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، يُظهر أن الشباب واعون بأن التغيير لا يتم فقط عبر البرامج الاقتصادية، بل عبر إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية.

في ما يخص العلاقة مع التحولات الرقمية، فقد أبانت النتائج أن 85% من الشباب لديهم معرفة بمفهوم الذكاء الاصطناعي، مع انقسام في المواقف حول تأثيره على التشغيل وحقوق الإنسان. فبينما يرى البعض فيه فرصة لتعزيز الحقوق وخلق وظائف جديدة، ينظر آخرون إليه كتهديد محتمل يزيد البطالة ويمس الخصوصية. هذه المواقف المختلفة تُبرز أن الشباب يتعاملون مع التكنولوجيا بعقل نقدي، حيث يوازنون بين الفرص والمخاطر، ويطالبون بتأطيرها عبر سياسات واضحة.

التوصيات التي تقدم بها الشباب تعكس بُعداً عملياً في تفكيرهم، إذ ركزوا على إدماجهم في القرار العمومي عبر إحداث مجالس شبابية ومراكز استماع، تطوير التكوين المهني والتأهيل المستمر، دعم التشغيل الذاتي والمبادرات المقاولاتية، إضافة إلى توفير خدمات للقرب تشمل الصحة النفسية والثقافة والرياضة. كما طالبوا بآليات للعدالة المجالية تضمن توزيعاً منصفاً للفرص بين المدن والقرى، مؤكدين أن تهميش المناطق الطرفية يعمق أزمة الثقة بين الشباب والدولة.

من خلال كل ما سبق، يتضح أن أولويات الشباب المغربي تتوزع بين رهانات اقتصادية مباشرة (شغل، تعليم، صحة، سكن)، وانتظارات مؤسساتية وقيمية (مشاركة سياسية، عدالة اجتماعية، تخليق الحياة العامة، إدماج في القرار)، إضافة إلى انشغالات مرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. إن هذا المزيج من المطالب يعكس رؤية شمولية لدى الشباب، حيث لا يختزلون التنمية في بعدها الاقتصادي وحده، بل يربطونها أيضاً بالقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه الدراسة هي أن الشباب المغربي يمتلك وعياً نقدياً متقدماً بأولوياته وتحدياته، وأنه يطرح تصورات عملية للإصلاح، غير أن العائق الأكبر يكمن في ضعف آليات الإصغاء والإشراك. لذلك فإن أي سياسة عمومية موجهة للشباب، لكي تكون ناجعة، لا بد أن تتبنى مقاربة تشاركية تجعل الشباب في صلب عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم. وبهذا فقط يمكن تجاوز الفجوة بين الخطاب الرسمي وانتظارات الفئة الأكثر دينامية في المجتمع.

توصيات:

1. الإدماج والمشاركة السياسية والمؤسساتية

• **إشراك الشباب بفعالية في القرار العمومي:** العمل على إشراك الشباب في مختلف مستويات صنع القرار من خلال المجالس الاستشارية، إضافة إلى فتح المجال أمامهم لتحمل المسؤولية.

•ترسي قاربة التشاركية: اعتماد آليات واضحة ومؤسسية لمشاركة الشباب في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية، مع ضمان إدماج أصواتهم بشكل حقيقي في عملية اتخاذ القرار، بما يعكس الانتقال من منطق الاستشارة الشكلية إلى المشاركة الفاعلة.

• **تعزيز النزاهة والشفافية:** إرساء معايير واضحة للنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الشأن العام، وذلك لضمان استرجاع ثقة الشباب في المؤسسات العمومية، وتكريس قيم الحكامة الجيدة والعدل والإنصاف.

• **توفير آليات الدعم والتمكين السياسي:** وضع برامج تأهيل وتدريب خاصة لفائدة الشباب في مجال القيادة السياسية، مع تخصيص حصص فعلية في اللوائح الانتخابية، بما يسمح بتجديد النخب وإعطاء الفرصة للأجيال الجديدة لتولي مناصب القرار.

2. التربية والتعليم

• **تحسين جودة التعليم وملاءمته مع سوق الشغل:** اعتماد إصلاحات عميقة وشاملة في المنظومة التربوية تهدف إلى الرفع من مستوى التحصيل الدراسي وجودة التعلمات، وضمان توافقها مع متطلبات سوق الشغل على المستويين الوطني والدولي، وذلك عبر تحديث البرامج الدراسية، وتحفيز البحث العلمي، وإرساء علاقة مؤسساتية بين الجامعة والقطاع الخاص.

• **إدماج التربية المدنية والسياسية:** تضمين المناهج التعليمية مقررات وأنشطة تُعزز قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما يسهم في إعداد جيل واعٍ بحقوقه وواجباته، وقادر على الانخراط الإيجابي في الشأن العام.

• **النهوض بالتكوين المهني والتقني:** جعل التكوين المهني رافعة إستراتيجية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، مع التركيز على التخصصات المستقبلية في مجالات الطاقات المتجددة، الاقتصاد الأخضر، التحول الرقمي، والصناعات الإبداعية والثقافية، من أجل الاستجابة للتغيرات المتسارعة في سوق الشغل.

• **تطوير منصات جهوية للتكوين وبناء القدرات:** إحداث مراكز ومنصات جهوية للتكوين المستمر وتأهيل الكفاءات، في إطار شراكات بين الجامعات، مراكز البحث العلمي، الجماعات الترابية، والقطاع الخاص، بما يضمن عدالة مجالية في الولوج إلى فرص التكوين ويدعم دينامية الجهوية المتقدمة.

3. التشغيل والدعم الاقتصادي للشباب

- **خلق فرص عمل محلية وجهوية:** اعتماد مقاربات ترابية للتشغيل تستجيب لخصوصيات كل جهة، مع إيلاء أهمية خاصة للعالم القروي والمناطق الهشة التي تعاني من ضعف البنيات التحتية وقلة الاستثمارات. ويُوصى بتشجيع المشاريع المندمجة في قطاعات الفلاحة المستدامة، الصناعات الغذائية، السياحة الإيكولوجية، والصناعات التقليدية، باعتبارها مجالات قادرة على استيعاب اليد العاملة الشابة.
- **إحداث صندوق وطني لدعم المقاولات الناشئة:** إنشاء آلية تمويلية وطنية موجهة لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع الشبابية، تُمنح وفق معايير واضحة تراعي جدوى المشروع وقابليته للاستدامة، مع ضمان الشفافية في التدبير وربط الدعم المالي بمؤشرات أداء قابلة للقياس.
- **دعم التشغيل الذاتي بالمواكبة الشاملة:** تخصيص برامج لتمويل مبادرات التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة، على أن ترتبط هذه البرامج بمواكبة قانونية وتقنية وإدارية متواصلة، تُمكّن الشباب من تجاوز الصعوبات المرتبطة بالتسيير والولوج إلى الأسواق.
- **إنشاء شبكات جهوية للتشغيل والتوجيه المهني:** إحداث شبكات جهوية للتشغيل والتوجيه تضم مكاتب محلية، منصات رقمية، ومراكز استقبال، تُسهِّل ولوج الشباب إلى المعلومات حول فرص العمل والتدريب، وتوفر خدمات المواكبة الفردية والجماعية لتقوية القدرات والاندماج في سوق الشغل.

4. العدالة الاجتماعية والصحة النفسية

- **إعداد برامج وطنية وجهوية للصحة النفسية والعقلية:** إرساء إستراتيجية وطنية وجهوية متكاملة تعنى بالصحة النفسية والعقلية، ترتكز على إنشاء مراكز جهوية ومحلية لدعم الشباب وتقديم خدمات الاستماع والمواكبة النفسية، مع تعزيز الكفاءات الطبية المتخصصة، وتكثيف حملات التوعية بأهمية الصحة النفسية في المؤسسات التعليمية والجامعية.
- **تقليص الفوارق المجالية في الخدمات الأساسية:** وضع سياسات عملية تهدف إلى الحد من التفاوتات بين الجهات والمجالات الحضرية والقروية في الولوج إلى التعليم، الصحة، السكن، والبنيات التحتية الاجتماعية، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع الشباب، ويعزز العدالة المجالية كشرط لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- **التصدي للظواهر الاجتماعية المهدِّدة للشباب:** اعتماد برامج وقائية وعلاجية تستهدف ظواهر الإدمان، العنف، البطالة الطويلة الأمد، والهشاشة الاجتماعية، مع إشراك الأسرة والمدرسة والجمعيات المحلية في مقاربة وقائية شاملة، تجمع بين الدعم الاجتماعي والتأهيل التربوي والاقتصادي.
- **آليات للإنصاف وتوزيع عادل للفرص:** تفعيل آليات قانونية ومؤسساتية لضمان الإنصاف في الاستفادة من البرامج والسياسات العمومية، مع تخصيص برامج تحفيزية للفئات الهشة والمهمشة، والعمل على تعزيز آليات ربط المسؤولية بالمحاسبة لضمان توزيع عادل للموارد والفرص بين مختلف فئات الشباب.

5. البنية التحتية والفضاءات الموجهة للشباب

- **تعزيز بنيات القرب:** الاستثمار في تأهيل وتوسيع دور الشباب، المكتبات الجامعية، المراكز الثقافية والرياضية، باعتبارها فضاءات أساسية للتأطير والتنمية الذاتية. ويجب أن تواكب هذه البنيات متطلبات العصر من حيث التجهيزات، جودة الخدمات، وملاءمتها مع حاجيات الشباب في المجالات التعليمية والثقافية والرياضية.
- **خلق فضاءات حديثة للإبداع والابتكار:** العمل على إنشاء مجمعات شبابية عصرية مجهزة بمختبرات رقمية، مساحات للعمل المشترك، وقاعات للفنون والموسيقى والابتكار، بما يتيح للشباب تطوير مهاراتهم، إبراز مواهبهم، والانخراط في ديناميات الاقتصاد الإبداعي.

- **تطوير منصات رقمية للتشاور العمومي:** إحداث منصات رقمية وطنية وجهوية تتيح للشباب المساهمة في النقاش العمومي، تقديم مقترحات، وتتبع مخرجات المشاورات. هذه المنصات تشكل أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية والشفافية، خاصة مع الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بين الشباب.
- **إنشاء مرصد وطني للشباب:** تأسيس مرصد وطني متخصص في رصد وتتبع أوضاع الشباب، من خلال جمع المعطيات الكمية والنوعية حول قضاياهم، وتحليل السياسات الموجهة لهم، وإصدار تقارير دورية تساعد صناع القرار على بلورة سياسات مبنية على الأدلة والمعطيات الميدانية.

6. الإصلاح المندمج للسياسات العمومية الشبابية

- **صياغة رؤية وطنية مندمجة:** اعتماد رؤية شمولية تضع الشباب في قلب المشروع المجتمعي، من خلال ربط منظومة التعليم والتكوين بسوق الشغل، ودمج الثقافة بالصحة، بما يضمن تماسك السياسات القطاعية وانسجامها مع أولويات التنمية الوطنية.
- **تطوير شراكات استراتيجية متعددة الأطراف:** تعزيز التعاون بين الدولة، الجماعات الترابية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بهدف تعبئة الموارد والخبرات، وإرساء مقاربة تشاركية قادرة على الاستجابة لتطلعات الشباب في مختلف المجالات.
- **ضمان تنسيق مؤسساتي فعال:** إحداث آليات تنسيق دائمة بين القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية بالشباب، تفاديًا لتشتت البرامج وتداخل الاختصاصات، مع توحيد الرؤى والأهداف على المستوى الوطني والجهوي.
- **إرساء منظومة للتتبع والتقييم:** وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس أثر السياسات والبرامج الموجهة للشباب، وتطوير آليات تقييم دورية تسمح بتصحيح الاختلالات وتعزيز النجاعة.
- **ترسيخ المقاربة التشاركية:** جعل الشباب شركاء فاعلين في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية، بدل حصرهم في دور المستفيدين، من خلال إشراكهم في الاستشارات العمومية، المجالس الاستشارية، والهيئات التقريرية.
- **إدماج البعد الجهوي:** تنزيل السياسات الشبابية في إطار الجهوية المتقدمة عبر تمكين الجهات والجماعات الترابية من اختصاصات فعلية في مجالات الثقافة، التشغيل، والتعليم غير النظامي، بما يراعي خصوصيات كل مجال ترابي.
- **التكيف مع التحولات الرقمية والتكنولوجية:** ملاءمة السياسات العمومية مع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، عبر تشجيع الابتكار والاقتصاد الرقمي، وخلق فرص جديدة للشباب في القطاعات المستقبلية.
- **تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي:** مراجعة المنظومة القانونية المرتبطة بالشباب، بما يعزز ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضمن انسجامها مع مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية للمغرب.
- **تعزيز العدالة المجالية:** ضمان توزيع عادل للبرامج والفرص بين المدن الكبرى والمناطق القروية والهشة، بما يساهم في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.
- تخصيص ميزانيات كافية ومستدامة: اعتماد تمويل واضح وشفاف للسياسات الشبابية، وربطه بمؤشرات الأداء والنتائج، بما يكرس مبدأ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

7. الهجرة والتنمية المستدامة

- **بلورة سياسة شاملة للهجرة:** اعتماد رؤية وطنية للهجرة ترتكز على اعتبار الشباب موردًا استراتيجيًا للطاقات والمهارات، بدل التعامل معهم كعبء اجتماعي. هذه السياسة ينبغي أن تجمع بين مقاربة

حقوقية تحمي المهاجرين واللاجئين، ومقاربة تنموية تجعل من حركية الشباب عاملًا محفزًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

- **استثمار تحويلات المهاجرين في التنمية المحلية:** وضع آليات مالية ومؤسساتية لتحويل جزء من تحويلات المهاجرين نحو مشاريع تنموية محلية مستدامة، خاصة في المناطق الأصلية للمهاجرين، بما يسهم في خلق فرص الشغل وتثمين الموارد المحلية وتقليص الهجرة القسرية.
- **تعبئة كفاءات الجالية المغربية بالخارج:** بلورة برامج عملية لتشبيك الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج وربطها بالجامعات، المقاولات، ومراكز البحث الوطنية، بما يسمح بنقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة، ويعزز إشعاع المغرب دوليًا.
- **إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية:** إدراج إشكالية الهجرة المناخية ضمن السياسات العمومية، عبر تبني خطط استباقية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، وضمان حماية الفئات الشبابية الأكثر هشاشة أمام مخاطر التصحر، ندرة المياه، والكوارث الطبيعية.

8. التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

- **احداث إطار وطني للذكاء الاصطناعي:** بلورة إستراتيجية وطنية شاملة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تُحدد مجالات الاستعمال، وتضع ضوابط قانونية وأخلاقية لحماية حقوق الإنسان، وضمان العدالة الرقمية، والحد من مخاطر الاستخدامات المنحازة أو المهددة للخصوصية والمعطيات الشخصية.
- **الاستثمار في تكوين الشباب:** إطلاق برامج متخصصة لتكوين الشباب في مجالات الذكاء الاصطناعي، البرمجة، تحليل البيانات، وأمن المعلومات، مع ربط هذه التكوينات بالجامعات والمراكز البحثية، بما يمكن من خلق جيل رقمي قادر على قيادة التحولات التكنولوجية.
- **رقمنة الخدمات العمومية:** تسريع ورش التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية، مما يعزز ولوج الشباب إليها بشكل مبسط وشفاف، ويحد من البيروقراطية ويُقوي ثقتهم في المؤسسات.
- **تشجيع المقاولات الناشئة التكنولوجية:** إحداث برامج دعم وتمويل موجهة للمقاولات الناشئة في مجالات الابتكار الرقمي، وتوفير بيئة حاضنة ومساحات عمل مشتركة تساعد الشباب المقاول على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مستدامة ذات قيمة مضافة عالية.

المحور الحادي عشر:

الملاحق

القرير التركيبي للقاءات الجهوية:

الشباب المغربي: الأولويات والتحديات

يستأثر موضوع الشباب باهتمام بالغ من لدن المجتمع ككل، باعتباره ثروة وطنية حقيقية، إذ إن الشباب المغربي يعد امتيازاً ديموغرافياً مواتياً(60) ، وعنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورافعة من أجل خلق الثروة. ولأنه يوجد في صلب التحولات التي يشهدها المجتمع، فإنه يبدي استياءه بأوجه متعددة من وضعيته ومن صعوبة إيجاد موقع له داخل المجتمع.واستحضاراً لأدوار المجتمع المدني، الذي يضطلع اليوم بوظائف مجتمعية متعددة لا محيد عنها، كالوظيفة الوسائطية، والوظيفة التقريرية والاقتراحية والترافعية، علاوة على الوظيفة التنموية المتجسدة في ممارسة المجتمع المدني لها، سواء من خلال أخذه المبادرة بصفته حاملاً لمشاريع تنموية أو كمشغّل، أو عبر إسهامه في إطار تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية كشريك للجماعات الترابية، وخاصة الجهات في إعداد وتنزيل برنامج التنمية الجهوية، فإن القطاع الجمعوي يعتبر من بين الفاعلين الأساسيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

على ضوء هذه التوجهات، تم اطلاق مبادرة مدنية رائدة لخلق نقاش عمومي حول الشباب : الأولويات والتحديات وكانت هذه المبادرة ببعدها الوطني (التأسيس)(61) والجهوي (اللقاءات التشاورية)(62)، تهدف إلى استطلاع آراء مختلف الفاعلين المعنيين بورش الشباب وقضاياه الملحّة، في أفق تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، عبر النقاش المفتوح وتقاسم الرؤى والتصورات بخصوص الفرص والتحديات الممكنة، من أجل بناء تصور متوافق بشأنه حول القضايا والإشكالات ذات الأولوية المرتبطة بالمشاركة المدنية للشباب وطنياً وترابياً، مما سيساهم لا محالة في تكريس ثقافة الحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين في مجال تدبير الشأن العام وصياغة سياسات عمومية دامجة.

ونظراً لكون المسألة الشبابية ذات طابع أفقي يتقاطع فيها مختلف المتدخلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيداً حقيقياً يتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية تستدعي جرأة وابتكاراً، ومجهودات متواصلة، ومواكبة دورية ومستمرة، وتكييفاً للسياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات والبرامج، مع مراعاة الحقائق الخاصة بكل مجال ترابي على حدة. وبهذا الخصوص، فقد أفرزت اللقاءات الجهوية توصيات واقتراحات منها ما هو عام "ماكرو" ذو بعد وطني، ومنها ما هو خاص "ميكرو" ذو بعد جهوي.

1- منهجية اللقاءات التشاورية :

نظم المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية تسع لقاءات تشاورية جهوية، بشكل حضوري ومتزامن، عرفت تمثيلية نخبة من الشباب الفاعل، وخبراء أكاديميين، وممثلي هيئات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشباب والمواطنة والترافع المدني عن حقوق هذه الفئة. وقد أشرف على تأطير هذه اللقاءات خبراء الدينامية، ممثلين في الأساتذة: الدكتور سعيد الخمري(63) والدكتورة رقية أشمال(64) . وقد تم اعتماد تقنية الورشات التفاعلية في تنظيم هذه اللقاءات، مما ساهم في خلق نقاش جاد ومسؤول بين

60 - وفقًا نتائج للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، فإن الفئة العمرية التي تُصنف عادةً كـ "شباب"، وهي من 15 إلى 59 سنة، انخفضت نسبتها من 62.4% في 2014 إلى 59.7% في 2024، هذا الانخفاض يأتي بالتوازي مع اتجاهين رئيسيين في الهرم السكاني المغربي:
- انخفاض نسبة الأطفال: انخفضت نسبة السكان دون سن 15 سنة إلى 26.5% في 2024، بعد أن كانت 28.2% في 2014.
- تزايد شيخوخة السكان: ارتفعت نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق إلى 13.8% في 2024، بعد أن كانت 9.4% في 2014.

61 - تم بتاريخ 16 نونبر 2025 إطلاق الدينامية الشبابية من أجل المشاركة المواطنة بمدينة الرباط ، بمبادرة من المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية و بدعم من مؤسسة فريديريش إيبرث من خلال دعوة الجمعيات المدنية الفاعلة في قضايا الشباب والشأن المحلي والتي تشتغل في مختلف جهات المغرب

62 - قصد تنظيم اللقاءات الجهوية تم التنسيق مع دينامية مدنية (جمعية) نشيطة ميدانيا في قضايا الشباب في كل جهة ، ومن خلال علاقاتها المؤسساتية يتم التواصل مع الشباب المشهود له بالانخراط في الترافع على قضايا وهموم الشباب.

63) أستاذ التعليم العالي، رئيس شعبة القانون العام والعلوم السياسية، بكلية الحقوق ، جامعة الحسن الثاني، المحمدية .

64) أستاذة التعليم العالي ، كلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط.

المشاركات والمشاركين، وانعكس بشكل إيجابي على غنى وثراء التوصيات والمقترحات التي أفرزتها بخصوص قضايا وهموم وانتظارات الشباب، وكذا التحديات المطروحة المرتبطة بالفرص والإمكانات المتاحة لتعزيز المشاركة المواطنة والمدنية لهذه الفئة.

2- برنامج اللقاءات التواصلية الجهوية :

1 - اللقاءات الجهوية الحضورية : جرت هذه اللقاءات في الفترة الممتدة ما بين يناير ويوليوز 2025 ، وفق التوزيع التالي:

الجهة	التاريخ	الجهة المنظمة	المتدخلون
جهة الدار البيضاء- سطات	25-01-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع المركز الديمقراطي للدراسات والأبحاث	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات مدنية شبابية
جهة درعة تافيلالت	22-02-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع مركز تمكين- مواكبة من أجل التنمية	- أكاديميين ومنتخبين -جمعيات مدنية شبابية
جهة طنجة – تطوان	19-04-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع جمعية جندرة للتمكين والتنمية	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات مدنية شبابية
جهة فاس- مكناس	10-05-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع جمعية مواطن الشارع	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات مدنية شبابية
جهة بني ملال خنيفرة	31-05-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع جمعية التأهيل للشباب	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات مدنية شبابية
جهة مراكش -اسفي	21-06-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع منتدى أفروميد	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية
جهة سوس ماسة	05-07-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بتنسيق مع جمعية تمدولت للتنمية والثقافة	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية

2 -اللقاءات الجهوية عن بعد (متزامنة عبر منصة زووم) :

جرت هذه اللقاءات[65] يومي 16 و 17 أبريل 2025، وفق التوزيع التالي:

الجهة	التاريخ	الجهة المنظمة	المتدخلون
جهة كلميم واد نون	19-07-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات شبابية
جهتي : العيون الساقية الحمراء ، الداخلة وادي الذهب	22-07-25	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات شبابية
الجهة الشرقية	22-07-28	المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية	- أكاديميين ومنتخبين - جمعيات شبابية

3 –المشاركون(ات):

عرفت هذه اللقاءات -كما أشرنا - مشاركة شبابية عن جمعيات وفعاليات المجتمع المدني بمختلف الجهات المستهدفة، فضلا عن الجمعية الشريكة التي تكون مشرفة على التنسيق والتواصل مع الفعاليات الشبابية، بإشراف الخبيرين المكلفين بمواكبة وتأطير ورشات الدينامية .

الجهة	المشاركون /ات		
	الذكور	الإناث	المجموع
جهة الرباط – قنيطرة	20	15	35
جهة الدار البيضاء- سطات	35	26	61
جهة درعة تافيلالت	46	11	57
جهة مراكش أسفي	27	18	45
جهة بني ملال خنيفرة	38	24	62
جهة فاس- مكناس	33	27	60
جهة سوس ماسة	42	33	75
جهة طنجة – تطوان	35	31	66
جهة كلميم واد تون (عن بعد)	22	19	41
جهتي: العيون الساقية الحمراء جهة الداخلة وادي الذهب (عن بعد)	25	17	42
المجموع	323	221	544

65) نظرا لتعذر إنجاز اللقاءات الحضورية تم اللجوء الى تقنية اللقاءات المتزامنة وعرفت نجاحا سواء على مستوى نوعية الحضور وطبيعة النقاش والتوصيات التي تمخضت عنها.

4 -محاور اللقاءات الجهوية :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المركّبة التي تتجاوز حدود مجال معين أو مجالين، وأمام تحدي السقف الزمني الضيق جداً في كل لقاء وعلى مستوى كل جهة، واستناداً إلى عناصر المنهجية المعتمدة، شرع المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية، بمعية شريكه فريدريش إيبرت، في تنزيل مخرجات الدينامية الشبابية من خلال تنظيم اللقاءات الجهوية بحضور وإشراف خبرائها. وقد تم ذلك عبر ورشات ترصد التحديات والانتظارات والفرص المتاحة على صعيد كل جهة، من خلال تشخيص واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للشباب على مستوى كل جهة، ومدى تحقق بعد العدالة المجالية، وعلاقتها بالبيئة والتغييرات المناخية والمقاربة التشاركية والهجرة والتنمية المستدامة، إضافة إلى رهان إدماج البعد الحقوقي والنوع الاجتماعي في التنمية المستدامة، والمقاولة وريادة الأعمال.

كما ركّزت هذه الورشات على رصد آثار هذه التحديات عبر استشراف الفرص المتاحة في كل مدخل من المداخل المقترحة وعلى مستوى كل جهة. وقد انتظم النقاش في إطار اللقاءات التواصلية الجهوية من خلال مناقشة المحاور التالية:

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للشباب؛
- البيئة والتغييرات المناخية؛
- الهجرة التنمية المستدامة ؛
- المقاولة وريادة الأعمال ؛
- المشاركة المواطنة للشباب؛
- التحول الرقمي؛
- تقييم السياسيات العمومية؛
- الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان؛(66)

5- نحو رصد وتحليل تحديات الشباب المغربي :

انطلقت النقاشات في هذا المستوى من تساؤل محوري حول مفهوم الشباب(67) وحاجاته الملحة والأنية، من خلال تشخيص دقيق لميعاني منهاميا من عدم اليقين المزدوج بين آماله وواقعه اليومي ، بين تكوينه الدراسي و حاجات سوق الشغل بين اشتغاله في القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل، بين العمل والبطالة، بين العمل اللائق والعمل غير اللائق بين الأمن والاستقرار الوظيفي وبين المرونة في التغيير، بين الحق والتعسف بين الارتقاء واليأس، بين الديمقراطية والبيروقراطية ، بين التنمية والفساد، بين العدالة والإقصاء...(68)، لقد شخصت النقاشات في هذا المستوى أسئلة اللايقين في الحاضر والمستقبل والقلق بشأن الإنتظارات والاحتياجات والمطالب المشروعة والمحمولة في الغالب بعدم الثقة في نجاعة المؤسسات الرسمية في فهم التحولات والديناميات الشبابية(69) ، فتفاصيل الواقع الملموس للشباب تؤكد إنتشار البطالة و الهشاشة والتواجد بكثافة في العمل غير المنظم أو غير الرسمي وسيادة

66 - فصل المحاور اقتضته الضرورة المنهجية والتنظيمية المرتبطة بتجويد المخرجات ، بالنظر لطبيعة الموضوع الأفقية التي تتجاوز حدود قطاع معين أو قطاعين

67) ليس ثمة تعريف دولي متفق عليه عالميا للفئة العمرية للشباب. وإذا كان يُعتد بعمر 18 عاماً كحد أدنى باعتباره سن الرشد، فإنه يوجد تباين كبير بين الدراسات والمؤسسات فيما يخص اختيار الحدين الأدنى والأقصى فيما يخص فئة سن الشباب. وهذا هو الحال أيضاً في بلدنا، حيث لا يوجد تعريف موحد لفئة «الشباب»، علاوةً على أنه يُمكن للسياسات والبرامج العمومية للشباب استهداف فئات مختلفة من السكان، وهو ما قد يحد من أثرها ويطرح مشكلات تتعلق بتحقيق الانسجام المطلوب فيما بينها.

68) هذه المفارقات واردة أيضا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة للشباب المغربي، 2015.

69) سب دراسة "مؤشر ثقة الشباب في المؤسسات 2022" التي أنجزها مرصد الشمال لحقوق الإنسان، أن المؤسسات الأمنية والسيادية تحظى بثقة كبيرة لدى الشباب ، في حين تشير إلى وجود أزمة ثقة حادة بين الشباب والمؤسسات السياسية، والتي تعتبر سببًا رئيسيًا في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية.

التمييز القائم على الجنس والسن في الولوج إلى الوظائف المتوفرة أو المعروضة، رغم هشاشتها، كما يؤكد الشباب على أن هناك عقبات ناشئة عن السياق الوطني وأخرى خاصة ناتجة عن السياق الجهوي المحلي (البعد المجالي)، حيث أبدى معظم المشاركين/ات وعيا متقدما بأهمية البعد الجهوي وأهميته في تحقيق العدالة المجالية، بين جهات الوطن(70) وبين الأقاليم داخل نفس الجهة ، وبين المراكز الحضرية و المناطق القروية والجبلية(71)، حيث تبين أن فئة الشباب المغربي على وعي بمختلف التحديات التي تعيق انخراطهم الفعلي في التنمية الترابية ، واستناداً إلى تفريغ خلاصات الورشات التي تم تجميعها في مختلف جهات المملكة ، جرى تحديد عدة تحديات متداخلة في ما بينها يمكن أن تشكل رافعات لرؤية جديدة لفائدة الشباب، ويمكن من خلالها فهم الأعطاب والمعضلات التي يعاني منها، والتي من شأن معالجتها مجتمعة، في إطار رؤية متجددة للحكامة الترابية، أن تحقق النتائج المنشودة ، ومن تمظهراتها ما يلي :

أ- التحديات الاقتصادية: بين ضعف فرص العمل وغياب العدالة المجالية

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب اليوم يتمثل في إشكالية التوفر على فرصة عمل قارة ومهيكلة، وهي معضلة تتجذر بشكل خاص في عدم وجود تكامل فعال بين مخرجات المنظومة التعليمية وحاجيات سوق الشغل، هذا الخلل يؤدي إلى استدامة معاناة الشباب من طول مدة البطالة ومن هشاشة المناصب المتاحة التي غالباً ما تكون بأجور زهيدة ودون حماية اجتماعية، بحيث يهيمن العمل غير المهيكل على سوق الشغل، هذا الواقع الهش، يعززه غياب العدالة المجالية والتفاوت في الفرص بين مختلف الجهات ومن تجلياته ما يلي:

- يسجل أن الشباب في مختلف الجهات يعاني من طول مدة البطالة (72) مع خاصية الهشاشة في المناصب المتاحة والتي غالبا ما تكون بأجور زهيدة ولا تتمتع بحماية اجتماعية، بحيث يهيمن العمل غير المهيكل على سوق الشغل، مع محدودية التشغيل في القطاع غير الفلاحي، بينما تتركز الوظائف في قطاع الخدمات التي تتطلب مهارات منخفضة.
- يشعر أغلب الشباب بأن مستقبلهم الاقتصادي ليس بيدهم بسبب ضعف الفرص المتاحة، وغياب العلاقات الشخصية أو العائلية اللازمة للحصول على وظيفة لائقة. كما يعاني الشباب من تزايد الفقر، مما يدفع بعضهم نحو الانحراف أو الجريمة أو الهجرة غير الشرعية.
- عدم التمكن الجيد من المهارات الحديثة في عالم الشغل يؤدي إلى حرمان فئة عريضة من شباب الجهات من الفرص الاقتصادية المتاحة في القطاع الخاص قطاع ترحيل الخدمات الأوفشورينغ» اللوجستيك... حيث تم تسجيل مفارقات بجهات عدة (الدار البيضاء – سطات؛ طنجة تطوان – الحسيمة...) تتمثل في حاجة بعض القطاعات لليد العاملة بمقابل تصريح العديد من الشباب بصعوبة الحصول على فرص عمل بنفس الجهة. في حين جهات (كلميم واد نون مثلا) تعرف نقصا حادا في فرص إدماج الشباب بالرغم من المؤهلات الاقتصادية الكبيرة.
- يفكر أغلب شباب القرى والبوادي والمدن(73) في الهجرة الداخلية أو الخارجية حيث أصبحت دواوير عدة تخلو من فئة الشباب، والطفل ما أن يشتد ساعده حتى يهرع للهجرة إلى المدينة أو خارج المغرب إما طلبا للدراسة أو العمل..

---

70) حسب نتائج اخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024 ، فإن الجهات الأكثر كثافة سكانية على التوالي : المرتبة الأولى هي جهة الدار البيضاء-سطات: بعدد سكان يقارب 7.5 مليون نسمة ، في حين جهة الرباط-سلا-القنيطرة: تأتي في المركز الثاني.
وجهة مراكش-آسفي: تحتل المركز الثالث.

71) سجل تزايد السكان الحضريين اد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن إلى 68.6% في 2024، مقارنة بـ 60.3% في 2014، حسب نتائج اخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024 ،

72) وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط، فإن المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل في المغرب لسنة 2024 تشير إلى ارتفاع في معدل البطالة، خاصة بين فئة الشباب، حيث ارتفع إلى 13.3% في 2024، مقارنة بـ 13% في 2023.

73) تركزت الزيادة في عدد العاطلين في الوسط الحضري، الذي شهد ارتفاعًا بـ 42 ألف شخص، مقابل 15 ألف شخص في الوسط القروي.

- ضعف الإدماج: البرامج العمومية المخصصة للشباب لا تغطي جميع الفئات بالتساوي، وتتوزع بشكل غير متكافئ بين الشباب حسب مكان إقامتهم أو منطقتهم (فرص محور الدار البيضاء – القنيطرة؛ ليست هي فرص جهة درعة تافيلالت).
- يلاحظ أن نسبة كبيرة من شباب الجهات لا يتابعون الدراسة ولا يخضعون لأي تكوين وليسوا حاصلين على عمل[74] (NEET)، خصوصا في المدن الكبرى المحبطين والذين يمثلون تحديا اجتماعيا على أنفسهم وعلى المجتمع.

ب- تحديات التعليم والتكوين: الجسر المفقود بين التكوين وسوق الشغل

إن معضلة البطالة لدى الشباب لا تنفصل عن إشكالية عميقة في منظومة التعليم والتكوين، والتي فشلت في أن تكون جسرا حقيقيا يربط بين مخرجاتها وحاجيات سوق الشغل المتغيرة، ففي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، ينتج النظام التعليمي فئة عريضة من الشباب غير المؤهلين بالمهارات الحديثة، مما يحرمهم من الفرص المتاحة في القطاعات الواعدة/ هذا الخلل الهيكلي يرسخ حالة من انعدام اليقين لديهم، ويجعل من الشهادات المحصل عليها في الجامعات المغربية مجرد وثائق لا تترجم إلى فرص عمل لائقة، وهو ما يؤكد على ضرورة إعادة التفكير في واقع منظومتنا التي تعاني من :

- عدم ملاءمة أنواع التكوين المتوفرة في منظومة التربية والتكوين الوطنية مع حاجيات عالم الشغل، كما أن الشباب المتعلم يعاني بشكل خاص من ارتفاع معدلات البطالة بحيث كلما ارتفع مستوى الشواهد المحصل عليها كان ذلك مؤشرا على بطالة حامليها[75] .
- رغم التقدم الكمي الذي عرفه ميدان التربية والتكوين فإن الاختلالات البنيوية لا زالت تخترقه، خصوصا ما تعلق بالتوجيه والمسارات الدراسية وأفاق ما بعد البكالوريا و المساواة بين الإناث والذكور في المسار الدراسي، خصوصا الأشخاص في وضعية إعاقة إذ تزداد معاناة هذه الفئات كلما تعلق الأمر بالعالم القروي الذي تظل الفرص المتاحة لهذه الشريحة شبه منعدمة.
- إشكالية على مستوى جاذبية المسارات والمسالك المهنية، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية من خلال إدماج ثقافة المهن الجديدة والحس المقاولاتي لدى التلاميذ والطلبة في إطار التشغيل الذاتي والمبادرة الفردية.
- على الرغم من توسيع نظام التعليم المهني، فإن مستوى التعلم لم يرتفع بالشكل المطلوب، مما يتضح من خلال النتائج الضعيفة في التقييمات الدولية، إذ هناك فجوة شاسعة بين المهارات التي يمتلكها الشباب واحتياجات سوق الشغل.
- بالرغم من إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية وذلك من خلال تعزيز تجهيز المؤسسات التعليمية (مدارس الريادة نموذجا) والمؤسسات الجامعية ومراكز التكوين المهني وتكوين الأساتذة والمكونين في هذا المجال، وتوسيع شبكة الربط بالأنترنيت العالي الصبيب وتطوير المنصات التربوية، فإن حجم متطلبات الشباب وانتظاراته أكبر من الجهود المبذولة في هذا الصعيد لتحقيق المدرسة والجامعة الرقمية.

---

74) يسري مفهوم "NEET» (Not in Education, Employment or Training) على الشباب الذين لا ينتمون إلى فئة التلاميذ أو الطلبة أو المتدربين في التكوين المهني، والذين يجدون أنفسهم في حالة بطالة أو عدم النشاط. وتتراوح الفئة العمرية لهؤلاء الشباب ما بين 15 و 24 سنة، وإن كانت في بعض الدول، تمتد إلى 29 سنة أو حتى 34 سنة، بحسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة.، ظهرت تسمية" NEET" لأول مرة في المملكة المتحدة سنة 1999، لتغطي الفئة العمرية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة، والذين يوجدون خارج سوق الشغل دون أن يستفيدوا من إعانات البطالة. وبحكم تواجدهم خارج منظومة التعليم أو التكوين.

75) بلغ معدل البطالة بين حاملي الشهادات 19.6% في 2024.، الأشخاص بدون شهادة: بلغ معدل البطالة لديهم 5.2%.

ج - قطاعات مُهملة تعيق رفاهية الشباب المغربي:

على الرغم من الأهمية الحيوية للتمكين الاقتصادي وتطوير منظومة التربية والتعليم ، فإن أي رؤية شاملة للنهوض بالشباب لا تكتمل إلا بمعالجة أبعاد أخرى لا تقل أهمية مرتبطة برفاهيتهم ونموهم الشامل. فالإهمال الذي تعانيه قطاعات حيوية مثل الرياضة، والثقافة، والترفيه يحد من قدرة الشباب على التعبير عن إبداعاتهم، ويحرمهم من فضاءات أساسية للتنفيس والتعبير عن ذواتهم والتفاعل الاجتماعي، ويرى الشباب أن الفاعل السياسي ينظر الى هذه القطاعات على أنها مجرد كماليات، وليست رافعات أساسية لبناء جيل صحي، متوازن، وقادر على المساهمة بفعالية في مجتمعه وهو ما تكشف عنه تحديات هذا المجال التي تتسم ب:

- ضعف إستفادة الشباب من مزايا تلك التطورات تثير التكنولوجيات الجديدة والتحولات التي تشهدها مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة المتصلة، مما ينعكس على حياتهم اليومية وعلى أشكال المهن القائمة حاليا، وذلك بالنظر لاحتمال اختفاء بعضها وظهور مهن أخرى جديدة مستقبلا، خصوصا أن التأثير اليومي الأكثر أهمية يتعلق بأنماط التواصل الجديدة التي تسائل الشباب عن معيشهم وعن نظرتهم لذواتهم وللوطن وللعالم.
- سجل أغلب الشباب أن الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية لا تحظى بالاهتمام الكافي أو الموارد اللازمة، مما يحد من دورها في تعزيز الإبداع وتقضية أوقات الفراغ في فضاءات تستجيب لحاجيات الشباب.
- لا يستجيب عدد البنيات التحتية والمنشآت الصحية(76) للحاجيات المتزايدة لها، رغم المجهود المبذول إطار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية إلا أن حجم الطلب والخاصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبعض الجهات الأكثر هشاشة تؤكد معاناة الساكنة خصوصا فئة الشباب والنساء والأطفال الأكثر هشاشة(77) .
- ضعف عدد الفضاءات المخصصة لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية، يؤدي إلى خصاص متزايد في البنية التحتية وانعدام مراعاة حاجيات المدن الصغيرة والمراكز الحضرية الناشئة من المساحات المخصصة للأنشطة والتجهيزات الرياضية كما أدى توسع المدن الكبرى إلى اختفاء عدد لا بأس به من الأراضي الخالية التي كانت بمثابة فضاءات رياضية كانت بمثابة متنفس للشباب.
- يلاحظ أن المجالات الثقافية والرياضة والترفيه رغم أهميتها في تعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق ازدهار ورفاه الشباب، فإنها أنها لا تحظى بالتقدير الكافي ولا تمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة، التي من شأنها توفير فضاءات وتجهيزات وتأطير ملائم.
- يسجل غياب آلية وطنية وجهوية لتكوين الشباب في مهن التكنولوجيا الرقمية داخل المدارس والإعداديات والثانويات ومعاهد التكوين والجامعات ودور الشباب.
- انعدام متاحف رقمية وطنية وجهوية ومحلية أو مواقع إلكترونية موضوعاتية تقدم للشباب محتويات مكتوبة وسمعية بصرية تكمل وتغني معارفهم المدرسية والجامعية، وتشمل أنشطة إبداع وإنتاج وتسويق المنتجات والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الثقافية، وتسمح بتشجيع إنشاء مقاولات ناشئة مبتكرة.
- غياب منصات رقمية(78) مخصصة للشباب لتحديد الفرص المتوفرة في بنوك المشاريع الخاصة من

---

76) حسب المندوبية السامية للتخطيط فقد صرح 69,8 ٪ من السكان على أنهم تّوفرون على تغطية صحية.

77) أظهرت الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن هناك تدهورًا في تقييم الأسر المغربية لجودة الخدمات الصحية خلال عام 2024، وكشفت نتائج الإحصاء على أن :

- 61.2% من الأسر صرحت بأن جودة الخدمات الصحية قد تدهورت.
- 12.4% فقط من الأسر رأت أن هذه الخدمات قد تحسنت.
- انخفض مؤشر الثقة في القطاع الصحي من 44- نقطة في 2023 إلى 48.8- نقطة في 2024، مما يؤكد استمرار التدهور.

78) حسب المندوبية السامية للتخطيط فإن 8,8 ٪ من الأشخاص الدين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق مّتلكون جهاز حاسوب شخص أو لوحة إلكترونية ،و أكثر من نصف السكان البالغين 15 سنة فما فوق (59,6 ٪) صرحوا باستعمال الإنترنت.

ناحية، وبغرض تعزيز المعلومات بشأن العقار وبرامج المساعدة العمومية والخاصة، وعروض استقبال الشباب لإجراء دورات تكوينية أو مواكبتهم.

د- المشاركة المدنية للشباب بين تحديات الإدماج وضعف القنوات المؤسساتية

تشكل فجوة الثقة بين الشباب والمؤسسات الرسمية تحديا رئيسيا، حيث تكشف الأرقام وجود "سوء فهم" بين المؤسسات الرسمية والشباب ومن مظاهره ضعف المشاركة المواطنة وتأخر تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بالشباب كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، كما أن القنوات المؤسساتية القائمة لا تستجيب بالشكل المطلوب لطموحاته، ولا تراعي الخصوصيات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة، مما يجعل العديد من المبادرات الوطنية غير منسجمة مع الواقع الملموس في مختلف الجهات ومن مظاهر ذلك :

- ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، لأن هناك "فجوة إدراكية" بين المؤسسات والشباب، حيث أن ثلث الشباب فقط يثقون في الحكومة، بينما يحظى البرلمان والقضاء والمجتمع المدني بثقة أكبر، كما أن 80.5% من الشباب لا يثقون في فعالية الآليات الرسمية لتقديم مطالبها أو شكاويها.
- ضعف المشاركة المواطنة، حيث هناك تأخير في تفعيل المؤسسات والآليات الدستورية التي تدعم مشاركة الشباب، مثل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.
- يشعر الشباب أن الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية المفرطة في المؤسسات الرسمية تشكل عائقاً رئيسياً أمام مبادراتهم، مما يولد شعورا بالإحباط ويضعف من إيمانهم بجدوى المشاركة، كما أن غياب الشفافية في بعض قرارات التنمية يغذي انعدام الثقة.
- قصور التمثيل السياسي للشباب، فعلى الرغم من وجود حصص مخصصة للشباب والنساء في بعض الهيئات المنتخبة، إلا أن العديد من الشباب يشعرون بأنهم غير ممثلين بشكل حقيقي، فصوتهم لا يصل إلى مراكز اتخاذ القرار، كما أن الأحزاب السياسية لا تستوعب بشكل كاف تطلعاتهم واحتياجاتهم، مما يزيد من حالة العزوف عن العمل السياسي المنظم.
- يسجل انفصال بين الديناميات الشبابية والفضاءات الرسمية حيث ينشط الشباب بشكل كبير في فضاءات غير رسمية كشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، إلا أن هذه الدينامية الرقمية لا تُترجم إلى مشاركة فعلية ومؤثرة في الفضاءات الرسمية، مما يسبب هداراً للطاقة الشبابية ويزيد الفجوة بين عالمهم الافتراضي والواقع السياسي والمؤسساتي.
- عبر أغلب الشباب عن غياب سياسات عمومية جهوية موجهة للشباب تراعي الخصوصيات والمؤهلات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة وذلك في إطار من التكامل والتناغم مع أهداف السياسات العمومية.

6 - نحو رؤية مندمجة لتحرير الطاقات الشبابية: من التحديات إلى آفاق التمكين

أسفرت النقاشات وخلاصات الورشات التي جرى تجميعها من مختلف جهات المملكة عن خلاصة محورية مفادها أن التحديات التي تواجه الشباب ليست مجرد عقبات، بل يمكن أن تشكل مداخل رئيسية لفهم الأعطاب التي تعيق ادماج الشباب في سيرورة التنمية، ذلك أن فهم هذه التحديات بشكل مترابط يسمح بتحويلها إلى رافعات إستراتيجية لتوجيه الفاعلين نحو بناء حكامة ترابية متجددة وأكثر فعالية، إذ انطلقت النقاشات في هذا المحور من سؤال مركزي يتعلق ب: هل يشكل الشباب المغربي أزمة أم فرصة؟

هنا كانت أجوبة الشباب تؤكد على أهمية تغيير نظرتنا للشباب و لا يمكن أن تستمر بنفس الطريقة، بحيث لم يعد من المقبول اعتبارهم عبئا على الاقتصاد أو سببا في الأزمة، بل ينبغي أن ننظر لهذه الفئة باعتبارها فرصة للخروج من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها، وذلك عبر الاستثمار فيها

وفتح أبواب الاقتصاد الوطني أمامها لتندمج في سيرورة الإنتاج، التي ستتضاعف عشرات المرات إذا استطعنا وضع كل شاب في مكانه عوض هدر طاقته(79) فكما يعلم الجميع فإن فئة الشباب تعد أكثر فئة نشاطا وقدرة على العطاء ومفعمة بالأمل والطموح والطاقات، وإذا تم فتح أبواب التطور والتقدم أمامها ستحقق الكثير لبلدنا ووطننا ولنفسها كذلك بطبيعة الحال، ولكن في المقابل فإن الاستمرار في تهميشها ومواجهتها بسياسة اللامبالاة والتنقيص من قدراتها وتحطيم طموحاتها له أثر عكسي وسلبي على المجتمع وعلى الدولة(80) ، خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

لقد كانت الخلفية الموجهة لسؤال الفرص المتاحة أمام الشباب المغربي هو تمكينه من استعادة الثقة في نفسه وفي المؤسسات، إذ إن هناك شعوراً كبيراً لديه بانعدام الثقة في المجتمع بشكل عام، وهو شعور ما انفك يأخذ منحى تصاعديا ، مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على سلوكيات الشباب وعلى التماسك الاجتماعي بوجه عام ، الشيء الذي يجعل من تَحَدّي الثقة يستدعي ضرورة تعزيز حقوق الشباب وتمكينهم منها، في مجتمع أصبحت غالبية ساكنته تقطن بالمدن الكبرى ، واضحت أكثر اطلاعاً وتعليماً، لذلك حاول المشاركون/ات في هذا المحور مناقشة الفرص والإمكانات المتاحة على صعيد كل جهة حسب خصوصياتها، ومدى إمكانية تحقيق ذلك في برامج تنموية جهوية قابلة للتنزيل والحياة على ضوء التشخيص السابق. كما تم تحديد الأولويات الموضوعاتية التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام، من قبيل التشغيل و البيئة، التعليم الصحة وغيرها ، ونوه بعض المشاركون/ات إلى تحوّل التقسيم الجهوي الحالي إلى أداة لتكريس الفوارق المجالية ، خصوصاً مع وفرة الإمكانات والفرص في بعض الجهات وضعفها على مستوى جهات أخرى، وهو ما استدعى التفكير في أهمية مراعاة أولويات كل جهة وخصوصياتها المجالية والديمغرافية، حيث كان هناك إجماع على ضرورة إدراج الفرص ذات الأثر المباشر على الشباب.

79) كل شاب عاطل عن العمل يمثل طاقة غير مستثمرة كان يمكن أن تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عبر إنتاج السلع والخدمات، وفقًا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط، فإن الناتج الداخلي الخام للفرد في المغرب بلغ حوالي 35,000 درهم مغربي في عام 2023، وهو مستوى يعتبر منخفضًا مقارنة ببلدان أخرى ذات مستويات تنمية أعلى.

80) عدد العاطلين عن العمل في المغرب بلغ حوالي 1.63 مليون شخص في الربع الأول من عام 2024، بزيادة قدرها 58 ألف شخص مقارنة بالعام السابق.

مراكش

لقاء يكشف الستار عن تحديات تمكين الشباب المغربي

من بني ملال..
شباب يرافعون من أجل التغيير

زاكورة

تنظيم لقاء حول "الشباب المغربي.. الأولويات والتحديات"

جامعيون و باحثون يرصدون «الشباب المغربي الأولويات والتحديات»

نظم المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بشراكة مع مركز تمكين- مواكبة وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية - مكتب المغرب اللقاء الجهوي الثاني حول: "الشباب المغربي: الأولويات والتحديات" بجهة درعة-تافيلالت ، و جاء اللقاء الجهوي الثاني الذي نظم بجهة درعة تافيلالت يأتي في إطار تأسيس "الدينامية الشبابية للمشاركة المواطنة" وهي دينامية تضم في تمثيليتها العديد من التنظيمات الشبابية على المستوى الوطني، التي تروم مأسسة المبادرات الشبابية في جل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وايضا توثيق هذه المبادرات لخلق قاعدة بيانات يتم رفعها إلى صناع القرار على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

وشكل هذا اللقاء الجهوي الثاني حول: "الشباب المغربي: الأولويات والتحديات" بجهة درعة تافيلالت فرصة للوقوف على التحديات والاكراهات التي تواجه شباب المنطقة للاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وايضا لمناقشة مختلف الآليات الكفيلة بتعزيز إشراكهم في اتخاذ القرار، إضافة إلى تقاسم معطيات وتجارب لتوجيه التفكير نحو خارطة طريق، تنتقل من مربع التشخيص إلى ابتكار حلول و مقترحات تتسم بالفعالية والقابلية للأجراة، والتي تتغيا تجويد المبادرات الشبابية على المستوى الترابي.

شهد اللقاء حضورا لافتا من الشباب والفاعلين المدنيين، حيث نوقشت قضايا محورية تشمل الهجرة والتنمية المستدامة، البيئة والتغيرات المناخية والمقاول وريادة الأعمال.

واختتم اللقاء، بتوصيات أكدت ضرورة تعزيز زرع الثقة في المواطنين وفي ساكنة درعة تافيلالت، من خلال الاستمرارية والاستدامة في التوعية والتعبئة والنقاش مع نقل عدوى النقاش المدني إلى الفضاءات الأخرى ، والدعوى إلى تجويد السياسات التربوية و ضرورة خلق منصات تواصلية دائمة بين الشباب والفاعلين المدنيين والسياسيين، وتعزيز التكوين والتأطير في مجالات الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة مبنية على مشاركة فعلية وواعية للشباب، وفي الاخير اختُتم اللقاء، بالتأكيد على اهمية متابعة تنفيذ هذه التوصيات لتعزيز التنمية المستدامة بجهة درعة تافيلالت، وخاصة في إقليم زاكورة الذي يواجه تحديات خاصة في التشغيل والمجال البيئي.

يوسف الكلاخي يشدد على ضرورة جعل صوت الشباب مسموعا لدى صناع القرار

شباب فاس يطالبون بمنصة حوار وسياسات جديدة

خاصة بامين

في محاولة جديدة لكسر جدار الصمت وتوسيع مساحات النقاش، احتضنت مدينة فاس اخيرا، اللقاء الجهوي الرابع حول «الشباب المغربي: الأولويات والتحديات»، من تنظيم المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية، بشراكة مع جمعية دواعش الشارع، وبدعم من مؤسسة فريدريش ايبرت.

اللقاء لم يكن مجرد تجمع شبابي، بل كان فضاء مفتوحا لطرح الأسئلة الحقيقية حول موقع الشباب في السياسات العمومية، وهيف يمكن إعادة الاعتبار لصوتهم ومطالبهم.

وفي كلمة الافتتاحية، قدم رئيس المركز، يوسف الكلاخي، على ضرورة جعل صوت الشباب مسموعا لدى صناع القرار، داعيا إلى إرساء سياسات مندمجة ترافي الواقع الجهوي وتحرز من فرص المشاركة الواسعة.

كما عرفت الدورة رفيعة انشغال تشخيصا صبغة توقيع الشباب من زاوية الانتماء والتهميش، بينما دعا المشاركون إلى تمكين الشباب من ادوات القرار، وتجاوز الخطاب الظلمي الفكري.

الوضعيات، التي توجت اللقاء، رفرت على مطلب مركزي: إحداث منصة رقمية دائمة للشباب الشبابي، إلى جانب الدعوة إلى تقييم فعلي لتجارة الهيئات الشبابية. وتحرير التكوين السياسي والقيادي.

المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية ينظم اللقاء الجهوي الأول حول " الشباب المغربي: الأولويات والتحديات"

أكد عليها اللقاء الجهوي الثالث حول أولويات وتحديات الشباب المغربي بمكناسة

ضرورة إعادة بناء الثقة بين الفاعل السياسي والمدني، وتعزيز التعاون والتكامل بين الطرفين

■ مكتب تطوان: عبد المالك الحطوري

بني ملال تحتضن اللقاء الجهوي الخامس حول أولويات وتحديات الشباب المغربي

قائمة المراجع :

1. الباروميتر العربي. (2023). تقرير استطلاعات الرأي العام: المغرب – الدورة الثامنة. برينستون: مؤسسة الباروميتر العربي.
2. الباروميتر العربي. (2024). الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الموجة الثامنة. برينستون: مؤسسة الباروميتر العربي.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). إدماج الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الرباط.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). مذكرة حول الشباب والتنمية: مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي. الرباط.
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2019). إدماج الشباب عن طريق الثقافة. الرباط:.
6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2019). رأي حول التنمية المستدامة والتغيرات المناخية. الرباط.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2019). تقرير حول تدبير النفايات المنزلية والمشابهة لها. الرباط.
8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية. الرباط.
9. المجلس الأعلى للحسابات. (2019). التقرير السنوي. الرباط.
10. المندوبية السامية للتخطيط. (2020). تقرير حول التنمية البشرية في المغرب. الرباط.
11. المندوبية السامية للتخطيط. (2021). التقرير السنوي للسكان والشباب. الرباط.
12. المندوبية السامية للتخطيط. (2021). المسح الوطني حول الهجرة الدولية. الرباط.
13. المندوبية السامية للتخطيط. (2022). ملف إحصائي حول الهجرة الدولية. الرباط.
14. المندوبية السامية للتخطيط. (2022). مذكرة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. الرباط: HCP.

15.Cour des Comptes. (2019). Les dispositifs de soutien aux jeunes entrepreneurs. Paris: Rapport Public.
16.Laghzaoui, S. (2020). L'entrepreneuriat des jeunes au Maroc: freins et motivations. Rabat.
17.OCDE. (2020). Engaging Youth in Public Governance. Paris: OECD Publishing.
18.OCDE. (2020). Jeunesse, entreprises et financement: Défis et perspectives. Paris: OECD Publishing.
19.OCDE. (2024). Étude économique du Maroc. Paris: OECD Publishing.
20.Sama, R., Abdelbaki, N., & Bribich, S. (2023). Youth entrepreneurship in Morocco: Evaluation of the Moukawalati Program. Academy of Entrepreneurship Journal
21.Abdelhak, K. (2023). National Youth Policies: The Case of Morocco. Barcelona: CIDOB.
22.African Union. (2006). African Youth Charter. Banjul: AU Commission.
23.Afrobarometer. (2025). Youth like Morocco's direction even as jobs remain scarce (Round 10). Johannesburg: Afrobarometer Publications.
24.ANRT. (2024). Enquête usage des TIC 2023-2024. Rabat: Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications.

25.CMRPI. (2021). Enfants et jeunes marocains en ligne: comportements et risques du numérique. Casablanca: Centre Marocain de la Recherche en Politiques de l'Innovation.

26.DataReportal. (2024). Digital 2024: Morocco. London: Kepios.

27.Observatoire National du Développement Humain. (2020). Être Jeune au Maroc Aujourd'hui. Rabat: ONDH.

28.UNDP. (2020). Human Development Report: Morocco. New York: United Nations Development Programme.

29.UNDP. (2020). Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene. New York: UNDP.

30.UNDP. (2021). Youth and Climate Action in the Arab States. New York: UNDP.

31.UNEP. (2019). Global Environment Outlook 6: Healthy Planet, Healthy People. Nairobi: United Nations Environment Programme.

32.UNESCO. (2018). Youth and Education: Policy Frameworks. Paris: UNESCO.

33.World Bank. (2018). Strengthening Micro-Entrepreneurship for Disadvantaged Youth Project (P144134) – Morocco: Evaluation Report. Washington DC: World Bank.

34.World Bank. (2020). Climate and Development in MENA Region. Washington DC: World Bank Group.

35.World Bank. (2020). Youth and Development in Morocco. Washington DC: World Bank Publications.

36.World Bank. (2022). Morocco Country Climate and Development Report (CCDR). Washington DC: World Bank Group.

37.World Health Organization. (2018). Air Pollution and Child Health: Prescribing Clean Air. Geneva: WHO.

يُعتبر الشباب المغربي اليوم في صلب النقاش العمومي والبحث الأكاديمي، باعتبارهم يمثلون إحدى أكبر الشرائح الديمغرافية وأكثرها دينامية. غير أن هذه القوة الديمغرافية لم تتحول بعد إلى رافعة للتنمية بالقدر المطلوب، إذ لا يزال الشباب يواجهون تحديات مركبة تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية. فارتفاع معدلات البطالة، ضعف جودة التعليم، هشاشة المنظومة الصحية، صعوبة الولوج إلى السكن، فضلاً عن ضعف قنوات المشاركة السياسية، كلها إشكالات تجعل الشباب يشعرون بأنهم في وضعية تهميش نسبي مقارنة بما ينتظرونه من الدولة والمجتمع. يضاف إلى ذلك، أن التحولات الرقمية والتكنولوجية الكبرى، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تضيف بُعداً جديداً للإقصاء أو الإدماج، مما يوسع دائرة التساؤلات حول مستقبل هذه الفئة.

على ضوء التحديات البنيوية التي تواجه قضايا الشباب في المغرب، **أطلق المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية**، وبدعم من **مؤسسة فريدريش إيبرت**، مبادرة مدنية رائدة تقوم على إشراك الجمعيات الفاعلة في قضايا الشباب والشأن المحلي بمختلف جهات المملكة. وقد سعت هذه المبادرة، ذات البعدين الوطني والجهوي، إلى فتح نقاش عمومي موسع حول أولويات الشباب وتحدياته الراهنة، بما يتيح استجلاء وجهات نظر الفاعلين المدنيين والمؤسساتيين المعنيين بهذا الورش الاستراتيجي. وتتوخى المبادرة، من خلال آلية الحوار المفتوح وتقاسم الرؤى والتصورات، المساهمة في بلورة فهم مشترك للفرص والرهانات المرتبطة بتمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما تروم بناء أرضية توافقية حول الإشكالات ذات الأولوية التي تعترض المشاركة المدنية للشباب على المستويين الوطني والترابي.